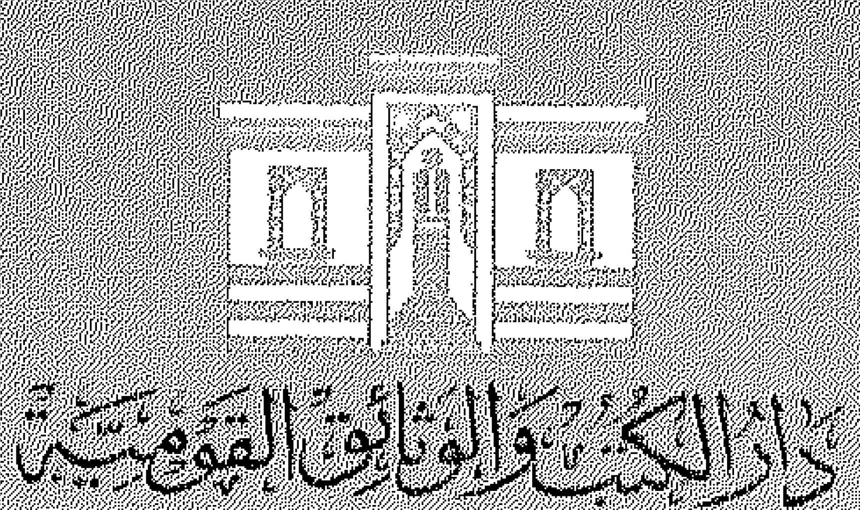


محمد على وعصره



بمناسبة مرور مائتى عام على عصر محمد على

محمد علی وعصره



محمد على وعصره

تأليف

د. أحمد زكريا الشلّق — د. جمال زكريا قاسم

د. خالد فهمي — د. عبدالواحد النبوى

د. على بركات — د. يونان لبيب رزق

تصدير

د. محمد صابر عرب

بمناسبة مرور مائتي عام على عصر محمد علي

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

(١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صابر عرب

محمد على وعصره/ تأليف أحمد زكريا الشلق... [وآخ]؛
تصدير محمد صابر عرب . ـ القاهرة: دار الكتب
والوثائق القومية ، 2005.
22 . [16] ص : ايض ، صور ، مثى ؛ 24 سم .
«بمناسبة مرور مائتى عام على عصر محمد على».
يشتمل على ببليوجرافيات .
ملاحق .
تدمك 8 - 0413 - 18 - 977

٩٦٢,٠٣١

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٢١٥/٢٠٠٥
I.S.B.N. 977 - 18 - 00413 - 8

المحتويات

تصـدير

د. محـمد صـابر عـرب

يعد هذا الكتاب واحداً من الإصدارات التي تشارك بها دار الكتب والوثائق القومية بمناسبة إقامة مؤتمر علمي عن عصر محمد علي، والذي يقيمه المجلس الأعلى للثقافة ومكتبة الإسكندرية بمناسبة مرور قرنين على تقلد محمد علي ولاية مصر، وقد قام بتأليفه نخبة متميزة من كبار الأساتذة وشباب الباحثين الواعدين، والكتاب بمثابة إعادة قراءة علمية لهذه التجربة الغنية من كافة جوانبها اتفاقًا أو اختلافًا.

وعمومًا فإن تجربة محمد علي ستبقى من أغنى التجارب وأكثرها اختلافًا بحكم الإنجازات الكبيرة التي تحققت، على الرغم من أن جانباً آخر في التجربة ما يزال في حاجة إلى مزيد من الدراسة، ويتمثل في الإجراءات القمعية وعمليات السخرة التي صاحبت أعمال المنافع العامة، التي اتسمت بقدر كبير من القسوة.

أعتقد أن عصر محمد علي كان نموذجًا للانتصارات والإخفاقات في آن واحد، فما تحقق على كافة المستويات العسكرية والاقتصادية والتعليمية يعد شيئًا استثنائيًا في التاريخ المصري الحديث، ومما يضاعف من قيمة التجربة أن كل هذه الإنجازات قد تحققت بموارد مصرية خالصة، ودون أن يضطر الرجل إلى مد يده للاقتراض من دولة أجنبية، لكن ما لبثت هذه التجربة أن تراجعت، بمجرد وفاته، بل وحتى قبل الوفاة بعدة سنوات.

لعل عمليات الصعود ثم الهبوط هذه في حاجة إلى مزيد من الدراسة، قد تكون اتفاقية لندن ١٨٤٠ / سبباً معقولاً لهذا الهبوط، لكن من الصعب تقبل فكرة أن تكون هي السبب الوحيد، لعل إعادة النظر في دراسة الأوضاع الاجتماعية والقواعد التشريعية الصارمة التي اتسمت بقدر كبير من القسوة يبين سبب مهم من بين أسباب التدهور، حينما فقد الرجل سيطرته على مقاليد الأمور، كما كان شعور المصريين وهم يبنون هذه المشاريع الكبيرة أنهم بمثابة أداة (أنفار) في دولة محمد علي، ومن ثم فلم يتحمس أحد للدفاع عن التجربة حينما تعرضت للانهيار.

أعتقد أن إعادة دراسة القوى الاجتماعية في عصر محمد علي في حاجة إلى مزيد من الدراسة، وبصرف النظر عن كل الجوانب السلبية التي صاحبت التجربة، لكن تبقى حقيقة واجبة التأكيد وهي أن المصريين لديهم من القدرة والكفاءة بما يكفي لكي يتجاوزوا جراحهم وإخفاقاتهم شريطة أن يستوعبوا التجربة جيداً ويقفوا على عوامل انتصاراتها وإخفاقاتها.

لقد كان انقطاع السياق التاريخي واحداً من أهم العوامل السلبية التي بددت من قدرة الوطن وأسلمته إلى مجموعة من التجارب والسياسات التي حدت من انطلاقه وجعلته في كل مرة وكأنه يدور في حلقة مفرغة، كل حلقة تسلم تلقائياً إلى الحلقة التي تليها دون أن يترتب على ذلك كله تراكماً حضارياً كافياً، بينما كان الدرس الأساسي في كل التجارب العالمية التي حققت قدراً كبيراً من التقدم أن عملية التراكم كانت بمثابة القاعدة الأساسية التي دفعت بتلك الدول إلى التقدم والازدهار، مع ملاحظة أن كل هذه التجارب كانت معدة بما يكفي للانطلاق نحو المستقبل، وفي جميع الحالات كان المجتمع هو القاطرة الحقيقية وفق قواعد إنسانية وديموقراطية كانت بمثابة الضمانة الحقيقية لنجاح هذه التجارب.

ما أحوجنا بعد مرور أكثر من قرن ونصف على نهاية تجربة محمد علي أن نعيد النظر، ليس من قبيل الثقافة التاريخية فقط وإنما من قبيل الاستفادة؛ لكي نتلاشى عثرات الماضي للانطلاق نحو المستقبل، لعل تجربة محمد علي كافية بما فيه الكفاية للتأكيد على أننا بلد كبير شريطة أن نحسن إدارة مواردنا البشرية والاقتصادية بطريقة ديمقراطية تحفز الشعب نحو المشاركة الحقيقية، ليس باعتباره عبئًا وإنما باعتباره استثماراً حقيقياً يعود فيه النفع على المجتمع وفقًا لقواعد تشريعية وقانونية وأخلاقية.

وإذا كان محمد علي قد أنجز كل هذا البناء الضخم في أقل من أربعة عقود وبقدر من القسوة، وتحت شعور أن الجميع بناءون في دولة الباشا، إلا أننا اليوم في حاجة إلى أن يشعر الجميع أنهم بناءون في بلدهم ومن أجل مستقبل أبنائهم.

تمهيد

الصراع على السلطة فى مصر

(١٨٠١- ١٨٠٥)

محمد علي قبل مجيئه إلى مصر:

لا نكاد نعرف إلا القليل عن النشأة الأولى لمحمد علي، حيث تتضارب المعلومات المتاحة لدينا عن تلك النشأة، مما يجعل الباحث في حيرة من أمره إذا ما تعرض لسيرته الذاتية في تلك المرحلة الأولى من حياته. وتتفق بعض الدراسات التي تعرضت لسيرته الأولى على صحة ما أصبغه على نفسه من تيتم وعصامية بعد وفاة والديه وهو لا يزال طفلا صغيرا، الأمر الذي جعل الكثيرين من معاصريه يشفقون عليه ويندبون حظه ويتساءلون عن ماذا سيكون نصيبه من الحياة بعد أن أفقده الدهر والديه ؟ إلا أنه لم يكن أمامه سوى استكمال مسيرته في الحياة بصلابة وعزم لا يلين حتى كان له ما كان .

وهناك إجماع من الباحثين الذين تعرضوا لسيرته الأولى على أنه ولد من سلالة ألبانية في بلدة قولة، وهي إحدى المدن أو الموانئ الصغيرة التي تقع على الحدود بين تراقيا ومقدونيا وطن الإسكندر الأكبر، غير أنه لا يعرف على وجه التحديد تاريخ ولادته إلا ما كان يرويه بنفسه لزواره ومقربيه في مجالسه الخاصة أنه ولد في عام ١١٨٢ من الهجرة الموافق لعام ١٧٦٩ من التقويم الميلادي، وهو العام الذي أنجب طائفة من عظماء الرجال في مختلف الميادين السياسية والعسكرية والأدبية . غير أن هناك من الباحثين من يتشككون في صحة ذلك التاريخ، إذ لم تكن هناك سجلات خاصة بالمواليد آنذاك، وأنه فيما يبدو أراد أن يربط سنة ولادته بنفس السنة التي أنجبت شخصيات بارزة كان معجبا بها من أمثال نابليون بونابرت الفاتح الكبير ودوق ولنجتون القائد البريطاني العظيم الذي قهر نابليون في معركة واترلو، فضلا عن أنه ولد في نفس المكان الذي ولد فيه الإسكندر الأكبر وهو ميناء لاكافالا La Cavalla الذي تحرف اسمه فيما بعد إلى ميناء قولة .

ولما توفى والده إبراهيم أغا، الذي كان يشغل وظيفة رئيس الحرس المكلف بخفارة الطرق في قولة، وكان له على ما يقال سبعة عشر ولدا لم يعش منهم سوى محمد علي، تولى شأنه عمه طوسن، غير أن عاهله هذا لم يلبث أن وافته المنية بعد مدة وجيزة من احتضانه لابن أخيه، ومن ثم تولى رعايته حاكم المدينة إسماعيل باشا الشوربجي، وكان صديقا حميما لوالده .

وحين شب الفتى عن طوقه عاون الحاكم في جباية الضرائب من بعض القرى التي امتنعت عن دفع ما عليها من أموال، مما أثار إعجاب الحاكم بذكائه وشجاعته، ورقاه إلى رتبة البلوك باشي، وزوجه وهو في سن الثامنة عشرة من إحدى قريباته، وكانت أرملة ذات سعة وثروة استثمرها محمد علي في تجارة التبغ مما يتنافى مع ما أصبغه على نفسه من عصامية، وعلى أية حال فقد أظهر كفاءة في تلك التجارة، التي كان لممارسته لها من العوامل التي أكسبته خبرة في المسائل التجارية والمالية ظهرت واضحة حين آلت إليه الأمور في مصر.

وقد أنجب محمد علي عدة أبناء عاونوه في مشروعاته التوسعية كان إبراهيم - القائد إبراهيم باشا الكبير فيما بعد - أكبرهم، وإسماعيل الابن الثاني له، الذي لقي مصرعه حرقا في ناحية شندي إبان الفتح المصري للسودان في عام١٨٢١، وطوسن الذي قاد أولى الحملات العسكرية التي أرسلها محمد علي إلى الجزيرة العربية في عام ١٨١١، كما وصل اثنان من أبنائه إلى حكم مصر، وهما إبراهيم باشا الذي عقدت له الولاية في الأيام الأخيرة من حياة والده، وسعيد باشا الذي حكم في الفترة من ١٨٥٤-١٨٦٣.

ولعل مما يثير الانتباه ما تشير إليه بعض الدراسات أن إبراهيم باشا لم يكن من سلالة محمد علي ، وإنما كان ابنا لزوجته تعهده بالاهتمام والرعاية وأصبح ساعده الأيمن في فتوحاته العسكرية، وإن كان ما يدحض تلك المقولات ما تحفل به المكاتبات التي كان يبعث بها محمد علي إلى إبراهيم باشا أثناء قيامه بالحملات العسكرية سواء في الجزيرة العربية أو في بلاد المورة أو في بلاد الشام أو غيرها، وما تضمنته من عبارات دافئة وحب أبوي جارف مما يؤكد أنه كان ابنا من صلبه وليس ابنا لزوجته كما تشككت في ذلك تلك الدراسات .

ومن أبرز الشخصيات التي أثرت في تكوين محمد علي خلال نشأته الأولى شخص فرنسي يدعى ليون، كان يمتلك أحد المحلات التجارية في قوله، توثقت صلاته به، ولم يضن عليه هذا الشخص بالإرشادات والنصائح، مما دفع محمد علي فيما بعد - إضافة إلى العوامل السياسية - إلى الميل للفرنسيين والتعلق بهم إلى حد كبير .

وحين شب محمد علي عن طوقه غرست فيه الأيام ثقته بنفسه والاعتماد على كفاءته فحاز على صداقة مقربيه، كما تميز بالذكاء المفرط وحب الاستطلاع والطموح والتطلع إلى المستقبل، وذلك على الرغم من أنه لم يتلق أية دراسة، ولم يتعلم القراءة والكتابة وبصعوبة شديدة إلا في العقد الرابع من عمره،ولعل ذلك مما جعله أقل استجابة للأفكار والنظريات السياسية المنطلقة من أوروبا الحديثة آنذاك . وقد يكون حقيقة أنه كان يبدي اهتماما كبيرا بالمعرفة، إلا أن ذلك الاهتمام لم يكن إلا بمقدار ما كانت تلك المعرفة تفيده في إتقان فن الحكم والتعامل مع خصومه.

ومن الثابت أن العديد من الكتب والمؤلفات قد ترجمت وقرأت عليه عن نابليون والإسكندر وغيرهما من القادة العسكريين والسياسيين، كما استنسخت من المغرب – بناء على طلبه – مقدمة ابن خلدون وترجمت إلى اللغة التركية . ومع ما كان يظهره من إعجاب شديد بالمؤلفات التي تناولت سير الشخصيات السياسية والعسكرية وأساليبها في الحكم والقيادة، إلا أنه لم يبد نفس ذلك الإعجاب بمؤلفات ميكافللي، وخاصة كتابه «الأمير» الذي كان وزيره الأرمني أرتين يترجمه له بمعدل عشر صفحات في اليوم، ومن الطريف ما ذكره المترجم – كما تشير إلى ذلك إحدى الدراسات – أن محمد علي استوقفه في اليوم الرابع قائلا «لقد قرأت كل ما أعطيتني إياه من ميكافللي فلم أعثر على شيء جديد يذكر في صفحاتك العشر الأولى، إلا أنني كنت آمل أن تتحسن الحال لكن الصفحات العشر الأخرى لم تكن أفضل، أما الأخيرة فليست سوى عموميات، إني أرى بوضوح أنه ليس لدى ميكافللي ما يمكنني أن أتعلمه منه فأنا أعرف من الحيل فوق ما يعرف فلا داعي للاستمرار في ترجمته» !

رحل الفرنسيون عن مصر بعد فشل مشروعهم الإستعمارى، وبعد أن احتلوا مصر ثلاث سنوات ونحو ثلاثة أشهر، وعادت مصر ولاية عثمانية من جديد، غير أن القوى التى شاركت فى محاربة الفرنسيين وإخراجهم من مصر، والتى تتمثل فى الأتراك العثمانيين، والمماليك، ثم الإنجليز، صار لكل منها أطماعه، التى دفعت به إلى تنازع السلطة، وقبل أن نتتبع هذا الصراع والنتائج التى أفضى إليها نرى لزاماً علينا أن نحدد طبيعة كل منها وحجم قوته وأطماعه.

الأتراك العثمانيون: الذين كانوا يعتبرون أنفسهم أصحاب الحق القانونى فى استعادة مصر، وقد لعبت حملاتهم دورها فى مقاومة الفرنسيين وساهموا فى إفشال مشروعهم الإستعمارى، وقد أرادوا استعادة سلطتهم على مصر باعتبارها إحدى ولايات السلطنة العثمانية.. وكان للعثمانيين قوة عسكرية تتألف من جيشين أولهما بقيادة الصدر الأعظم يوسف باشا ضيا ويتراوح عدد أفراده بين ٢٥- ٣٠ ألف مقاتل يعسكرون فى القاهرة وينتشرون فى مدن مصر الوسطى وبنى سويف والمنيا وأسيوط، وثانيهما بقيادة حسين قبطان باشا قومندان الأسطول العثمانى المستقر على سواحل أبى قير وينتشر على السواحل القريبة من مرسى الأسطول، ويقدر عدد جنوده بنحو ستة آلاف، أى أن الجيش والأسطول العثمانيين فى مصر يضم ٣٠- ٣٦ ألف جندى.. وقد وصفهم الرافعى بأنهم كانوا خليطاً من أردأ عناصر السلطنة العثمانية، مجردين من النظام والرقى والتهذيب يقودهم رؤساء جهلاء لم يألفوا من أساليب الحكم سوى الظلم والنهب والإستهانة بأرواح الناس وإرهاقهم بمختلف أنواع المظالم والمغارم، وقد تلقى يوسف باشا ضيا تعليمات تقضى بتصفية وجود المماليك تماماً والقضاء عليهم حتى لا ينازعوا الدولة العثمانية سلطتها فى مصر.

المماليك: وكان هؤلاء يعتبرون أنفسهم أمراء مصر (الأمراء المصرلية) وحكامها الأقدمون وأنهم لعبوا دوراً مهماً فى مقاومة الفرنسيين ومن ثم يحق لهم استعادة حكمهم لمصر. غير أن قوتهم كانت قد تضعضعت خلال المعارك مع الفرنسيين ولم يبق لهم إلا قوة تتراوح بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف مملوك، يضمون بضع فئات من الفرنسيين، الذين لم يرحلوا مع بقايا جيشهم إلى فرنسا، وهى قوة محدودة إذا قيست بقوة العثمانيين، فضلاً عن أن عنصرهم صار يتضاءل نتيجة منع الدولة العثمانية جلب الرقيق من بلاد الشركس، يضاف إلى ذلك تصدع قوتهم وانقسامهم إلى فرق متنافسة وأحزاب متنافرة.. وبالرغم من ذلك كانوا يأملون فى حماية الإنجليز لهم وفى تحقيق أطماعهم، خاصة بعد أن أغراهم الجنرال هتشنسون قائد الحملة الإنجليزية بذلك عند زحفه إلى القاهرة حين ضم إلى صفوفه خلفاء مراد بك، الذين رأوا رجحان كفة الإنجليز فى الحرب فنقضوا إتفاق قائدهم مع كليبر وانضموا إلى جيش الحليفين، تركيا وانجلترا، فى الوقت الذى عزم

وقد كان الجيش الإنجليزى فى مصر يضم نحو ستة عشر ألف مقاتل تحت قيادة الجنرال هتشنسون، يحتلون الإسكندرية ورشيد ودمنهور، بالإضافة إلى جيش إنجليزى آخر أتى من الهند يضم نحو ستة آلاف مقاتل تحت قيادة الجنرال بيرد يعسكر فى الجيزة. أى أن قوة الإنجليز فى مصر تقدر بنحو ٢٢ ألف مقاتل، يستند وجودهم فى مصر إلى معاهدة التحالف التى وقّعت بين انجلترا والدولة العثمانية فى ٥ يناير ١٧٩٩.

وبالرغم من أن الهدف منها التحالف بين الدولتين لطرد الفرنسيين من مصر، باعتبارها نصت على «ضمان الحكومة البريطانية سلامة أملاك السلطنة العثمانية بلا استثناء كما كانت قبل الحملة الفرنسية على مصر» إلا أن سفير انجلترا فى استانبول نجح فى إضافة شرط ألحق بالمعاهدة ينص على «أن الجيش الإنجليزى لا يجلو عن مصر إلا بعد استتباب الأمن فى ربوعها» ليكون الهدف منه إطالة أمد الوجود العسكرى الإنجليزى فى مصر وتعطيل احتلال إنجلترا للبلاد ما استطاعت إلى ذلك سبيلا، وبحجة عدم استقرار الأمن، ولذلك لم يكن من مصلحة الإنجليز استتباب الأمن والنظام فى مصر، ومن ثم تحولوا إلى طرف مؤثر فى إذكاء الصراع السياسى فور رحيل الفرنسيين.

غير أن التطور الجديد والمهم فى تاريخ مصر خلال هذه الفترة أن قوة الشعب المصرى، ممثلة فى زعمائه من المشايخ والعلماء وكبار التجار، قد بدأت تظهر على سطح الحياة العامة بشكل مؤثر إلى حد أن كان لها دورها فى إقرار الأمور، وبالرغم من ظهور هذه القوة على نحو واضح خلال الصراع السياسى بين بكوات المماليك (وعلى رأسهم مراد بك وإبراهيم بك) خلال السنوات التى سبقت الغزو الفرنسى لمصر، واستطاعت أن تحصل على حجة عام ١٧٩٥ الشهيرة التى أرغم بكوات المماليك بها -كتابة- على إلغاء الضرائب والمكوس الجديدة وإبطال أعمال النهب ودفع رواتب العلماء وإرسال صرة الحرمين.. إلخ بالرغم من ذلك فإن السنوات الثلاث التى خاضت قوة الشعب وزعمائه فيها عمليات المقاومة، والإنتفاضات والثورات ضد الإحتلال الفرنسى كانت بمثابة تمرين عملى على النضال والكفاح السياسى، فقد انضجت هذه السنوات قوة الأهالى وكرست دور زعمائهم السياسى.. وقد رأوا كيف أن بونابرت وقادته كانوا يتوددون إلى الشعب، وكيف أشاد بعظمة تاريخه وتغنى بماضيه، وتملقه فى ديانته، وأعلن

أن من حق كبراء «الأمة المصرية» أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم وأن يتولوا المناصب لأن فيهم كفاية وفضل وعلم، والأهم من ذلك أن المصريين تمرسوا على مقاومة المحتل وألفوا خوض المعارك، فأيقظت الأحداث فيهم روح المقاومة الشعبية الكامنة واستنفرت قوتهم بشكل لم يعهدوه، فظهرت قوة الأمة المصرية بشخصية جديدة ولدتها الأحداث مقتحمة ميدان النشاط السياسى بروح جديدة، وربما كان ذلك من النتائج المحمودة التى لم تقصدها الحملة الفرنسية.. لقد بات المصريون على إدراك جديد لوضع المماليك والعثمانيين، وقد رأوا المنازعات والأطماع تفتك بهم من جراء صراعات هؤلاء وأولئك على الحكم.

ولأن الشعب المصرى اعتاد أن يلجأ إلى كبار رجاله من العلماء والمشايخ فى الملمات، وأصبح تقليداً أن يلعب هؤلاء دور الوسيط بين الحكام الغرباء وبين المصريين، فقد تحول هؤلاء إلى زعماء له. وبالرغم من أن نشاطهم انطلق من فكرة الوساطة إلا أن هذا النشاط لم يلبث أن تحول إلى دور إيجابى فى الحياة العامة وفى تقرير الأمور، وباختصار صار لهم صوت مسموع فى شئون مصر والمصريين.

وكان أهم هؤلاء الزعماء السيد عمر مكرم نقيب الأشراف الذى برز دوره أوضح ما يكون بين زعماء ثورة القاهرة الثانية، والسيد محمد السادات الذى قاوم وزراء الدولة العثمانية وعارض سياستها قبل الغزو الفرنسى، كما جابه زعماء المماليك وكان من زعماء ثورة القاهرة الثانية، والشيخ عبد الله الشرقاوى الذى كان شيخاً للأزهر وترأس الدواوين التى أقامها الفرنسيون وإن تعرض لنقد الرافعى باعتباره لجأ إلى «محاسنة المحتلين ومجاملتهم» غير أن الفرنسيين لم يثقوا به حتى لقد اعتقلوه بالقلعة ضمن من اعتقلوهم من العلماء، ومن هؤلاء الزعماء أيضاً الشيخ محمد الأمير والشيخ سليمان الفيومى والشيخ مصطفى الصاوى، وقد لعبوا أدواراً مهمة فى مقاومة مظالم الحكام وشاركوا فى قيادة ثورة القاهرة الثانية وكان ضمن من اعتقلتهم السلطات الفرنسية فى مايو ١٨٠١. أما الشيخ محمد المهدى الذى بلغ نفوذاً لدى الفرنسيين من خلال نشاطه كسكرتير وكعضو فى الدواوين التى أقاموها، حتى لقد استثناه الفرنسيون من الغرامة التى فرضت على المشايخ فى أعقاب ثورة القاهرة الثانية، ورغم ذلك فقد اعتبر الجبرتى

أنه «تصدر فى تلك الأيام النفع العام وسد بعقله ثقوباً واسعة وداوى برأيه جروحاً» ومع ذلك استهدف لغضب المحتلين وكان ضمن من اعتقلوهم من المشايخ. ومن الزعماء الذين برزوا خلال هذه السنوات أيضاً السيد أحمد المحروقى كبير تجار مصر وقد ارتفع بنشاطه العام إلى مستوى زعماء الشعب واشترك فى ثورة القاهرة الثانية ولعب دوراً مهماً فى تمويلها.

لم يلتفت العثمانيون والمماليك والإنجليز فى خضم صراعهم السياسى إلى هذه القوة الجديدة وتنامى خطرها بعد ما اكتسبته من خبرة خلال السنوات الأخيرة ولم يستبصروا ما يمكن أن تلعبه من دور مهم فى حياة مصر السياسية، لم ينتبه إلى ذلك سوى محمد على، ذلك الضابط الألبانى الذى جاء مع فرقته ضمن الحملة العثمانية على مصر فى مارس ١٨٠١ حيث رست السفن التركية بقيادة حسين قبطان باشا فى أبى قير. لقد أدرك بثاقب بصيرته أن هذه القوة هى التى يجب أن يراهن على كسبها من يريد أن ينفرد بحكم مصر.. وكما هو معروف شارك محمد على فى المعارك الأخيرة التى خاضها التحالف العثمانى- الإنجليزى ضد الفرنسيين، وبرز إسمه خلال الهجوم الذى شنه الجيش العثمانى ضد الحامية الفرنسية فى الرحمانية، حين أنيط به الهجوم على القلعة واحتلالها واستطاع ذلك بعد أن كان الفرنسيون قد قرروا إخلاءها، فاحتلها محمد على دون عناء كبير..

المهم أن الضابط الشاب عاصر انتهاء الوجود الفرنسى من مصر تماماً، وارتقى فى سلك العسكرية حتى صار من كبار الضباط (برتبة بكباشى) قبل رحيل الفرنسيين، ثم رقاه الوالى خسرو باشا فى أواخر عام ١٨٠١ إلى رتبة اللواء. ومن المهم ملاحظة أن هذا الضابط الطموح جعل يرقب تطور الصراع بين القوى الثلاث التى تتنازع السلطة فى مصر، وأدرك بذكائه أن مصيرها إلى زوال، ومن ثم بدأ يخطط لنفسه ويتقرب إلى المصريين ويستميل زعماءهم، باعتبارهم القوة النامية التى سترجح كفه أى قائد يستهدف الوصول إلى السلطة فى مصر.. وبقدر من المبالغة يتحدث الرافعى عن ظهور العامل القومى على مسرح الأحداث السياسية، ويرى أن ظهور محمد على اقترن بظهور العامل القومى فيذكر أن «محمد على هو غرس الإرادة القومية، ولولاها لدفنت عبقريته

ومواهبه فى ولاية من أقاصى السلطنة العثمانية». وفى تقديرنا أن الروح القومية بمعناها الحديث لم تكن قد تبلورت بعد بالشكل الذى برزت به خلال الحركة الوطنية المصرية والثورة الوطنية (العرابية).

* * *

أما عن تطور الأحداث السياسية بعد رحيل الفرنسيين، فنحن نعلم أن الصدر الأعظم العثمانى يوسف باشا ضيا كان لا يزال بمعسكره فى مصر صاحب الكلمة العليا ممثلاً عن الدولة العثمانية، وقد عهد إلى وكيل حسين قبطان باشا وهو محمد خسرو باشا بولاية مصر. ولكى يوقع يوسف ضيا بالمماليك وبعضهم البعض عين محمد بك الألفى أميراً على الصعيد مما أحنق بقية البكوات.

وطفق ضيا باشا وقبطان باشا يخططان لإغتيال بكوات المماليك، ولذلك دعا قبطان باشا فى أوائل أكتوبر ١٨٠١ عدداً من قادة المماليك المرادية مثل عثمان بك الطنبورجى وعثمان بك الأشقر ومراد بك الصغير وعدداً آخر من البكوات وكذلك عثمان بك البرديسى، إلى معسكره فى أبى قير حيث أكرمهم وأخبرهم بأنه دعاهم للإتفاق معهم على تخويلهم السلطة فى القاهرة بدلاً من إبراهيم بك وأنصاره، ثم أجرى فيهم مذبحة قتل فيها معظم الزعماء، عدا البرديسى وحسين بك وسليمان أغا، الذين جرحوا واعتقلوا فى بارجة قبطان باشا، وعندما علم الإنجليز بذلك احتجوا على قبطان باشا واعتبروا ذلك عملاً عدائياً موجهاً إليهم، وكادت الحرب تنشب بين حليفى الأمس لولا أن أطلق قبطان باشا سراح المعتقلين الذين انتقلوا إلى معسكر الإنجليز ليكونوا فى حماهم، وهكذا تحرج مركز قبطان باشا فلم يلبث أن سافر إلى بلاده فى نوفمبر ١٨٠١.

وفى القاهرة أمر يوسف باشا ضيا بالقبض على زعماء المماليك المقيمين بها وإرسالهم مخفورين إلى استانبول، فقبض على معظمهم فعلاً وسيقوا إلى سجن القلعة، كما أمر بإنفاذ جيش عثمانى إلى الصعيد للقبض على محمد بك الألفى، بينما ذهبت فرقة أخرى إلى المنيل لإعتقال سليم بك أبى رباب، لكن المماليك طلبوا حماية الإنجليز، الذين تدخل أحد قادتهم لدى يوسف ضيا وهدد بإعلان الحرب على الجنود العثمانيين

إذا لم يفرج عن بكوات المماليك، مما اضطر الصدر الأعظم إلى التراجع وأطلق سرح المعتقلين.. وكسب الإنجليز صداقة المماليك الذين صاروا صنائع لهم فى إنفاذ سياستهم، رغم تظاهرهم بالحياد.

غير أن الإنجليز وقد بلغهم أن ثمة مشروع معاهدة صلح بين الدولة العثمانية وفرنسا بعد تقاربهما وإزالة الجفاء بينهما، سعوا لمنع الباب العالى من التصديق على هذه المعاهدة، وتنكروا للمماليك وأنكروا أنهم عاونوهم وأن المسألة تمت بمبادرة شخصية من الجنرال هتشنسون والجنرال ستيوارت وليس بتوجيه من الحكومة الإنجليزية، وسعى السفير الإنجليزى فى استانبول لكى يعدل الباب العالى عن التوقيع على هذه المعاهدة ونجح فى ذلك بالفعل. ولما رأى المماليك انصراف الإنجليز عن تأييدهم راحوا يلملمون صفوفهم فى يناير ١٨٠٢ فى الصعيد وبدأوا فى الإستعداد لقتال العثمانيين الذين صارت لهم السلطة فى القاهرة والوجه البحرى دون منازع، حتى لقد اطمأن الصدر الأعظم يوسف باشا ضيا إلى الأوضاع وسلم محمد خسرو باشا منصب الولاية فى ٢١ يناير ١٨٠٢ قبل أن يرحل عن مصر.

خسرو باشا والياً: شرع خسرو باشا فى توطيد مركزه فى مصر خاصة وأن الإنجليز سحبوا جيشهم المرابط فى الجيزة ليبسط خسرو سلطانه عليها فى مايو ١٨٠٢، ولم يبق من جيش الاحتلال الإنجليزى بمصر سوى القوة المرابطة فى الإسكندرية.

والواقع أن الوالى الجديد كان يعتمد فى دعم سلطته على الجيش التركى (١٧ ألف مقاتل) الذى يتألف من الجنود الألبان (الأرناؤوط) الذين برز من رؤسائهم طاهر باشا وحسن باشا ومحمد على باشا، وإن لم تكن سلطة الوالى وطيدة لإرتكازها على جيش غير منظم اعتاد جنوده التمرد والعصيان ومع ذلك بدأ خسرو باشا يستعد لتجريد حملة على الصعيد للقضاء على المماليك الذين نسوا خلافاتهم واتحدوا على قتال الأتراك واستطاعوا هزيمتهم بالقرب من قنا. غير أن تقارب الدولة العثمانية مع فرنسا مرة أخرى وعقدهما معاهدة صلح فى يونيو ١٨٠٢ صدق عليها السلطان فى أغسطس من نفس العام، قد أساء لإنجلترا فعادت لمعاونة المماليك، صنائعها القدماء، وعهدت إلى

الجنرال ستيوارت الذى عينته قائداً لقواتها فى الإسكندرية بتأييد ودعم مطالبهم. ومن جانبهم تشجع المماليك وزحفوا بجيشهم إلى الوجه البحرى فتصدى لهم خسروا بجيشين عند دمنهور أحدهم بقيادة يوسف باشا وكيل الباشا والآخر بقيادة محمد على، غير أن البرديسى بك هزم جيش يوسف باشا هزيمة ساحقة خسر فيها نحو خمسة آلاف جندى بين قتيل وأسير (لاحظ أن محمد على لم يحارب بجيشه فى هذه المعركة).

وبالرغم من أن شروط صلح إميان فى ٢٧ مارس ١٨٠٢ الذى أبرم بين انجلترا وفرنسا وهولندا وإسبانيا نصت على أن يجلو الإنجليز عن مصر، فإن هؤلاء أخذوا يماطلون فى مسألة الجلاء ويتعاونون مع المماليك، لذلك أرسل نابليون الكولونيل سباستيانى إلى مصر ليتعرف على أحوالها وعلى نيات الإنجليز، وبالفعل وصل للإسكندرية فى بداية أكتوبر ١٨٠٢ والتقى بالجنرال ستيوارت وطالبه بالجلاء عن مصر، لكنه لم يستجب له، وعندما علم كبار العلماء والمشايخ فى مصر بمهمة سباستيانى، اجتمعوا به واحتفوا به، وكتب ذلك فى تقريره إلى نابليون بعد عودته إلى فرنسا وذكر من أسمائهم الشيوخ عمر مكرم والسادات والشرقاوى والفيومى والمسيرى، والسيد أحمد المحروقى، واستمر نابليون يلح فى طلب جلاء الإنجليز عن مصر حتى اضطروا إلى الإستجابة وأرسلت حكومتهم إلى استيوارت أوامرها بذلك، فصدع بالأمر وسلّم قلاع الإسكندرية وأبراجها إلى خورشيد باشا محافظ المدينة فى ١٤ مارس ١٨٠٣ وجلا بحاميته الإنجليزية التى كانت تضم نحو ٤٤٠٠ جندى لينتهى بذلك الاحتلال الإنجليزى لمصر خلال هذه المرحلة.

* * *

وفور رحيل الإنجليز لم تلبث الحرب أن تجددت بين المماليك والعثمانيين، فاستطاع البرديسى أن يستولى على المنيا وأن يلحق الهزيمة بالجيش العثمانى فيها، وأن يضرم النار فى المدينة ليقتل أعداداً كبيرة من الجنود والأهالى، وأكثر من هذا صارت الملاحة فى النيل تحت رحمة المماليك الذين تحكموا فى إرسال الغلال من الصعيد إلى الوجه البحرى، وصارت الحاميات العثمانية فى أسيوط وجرجا شبه محاصرة، لذلك عزم خسرو على محاربة المماليك.

ومن ثم استدعى الوالى كلا من طاهر باشا بقواته ومحمد على بقواته، فدخل الأول بجنوده القاهرة بينما بقى الآخر فى ضواحيها، وقد رآها محمد على فرصة سانحة للتخلص من الوالى، فأوعز هو وطاهر باشا إلى الجنود، ومعظمهم من الأرناؤوط، للمطالبة برواتبهم المتأخرة فى هذه الظروف الحرجة ونتيجة لذلك تمرد الجند، وبدلاً من أن يستعدوا للذهاب إلى الصعيد صاروا يثيرون الفتن ويطالبون برواتبهم المتأخرة.

وقد ذهب جماعة من رؤسائهم إلى خسرو يطالبونه بذلك، فأحالهم إلى الدفتردار، الذى أحالهم بدوره إلى محمد على، الذى يبدو من الواضح أن الفتنة وقعت بإيعاز منه، فاعتذر لهم بأنه لم يقبض شيئاً، لذا شرع الجنود فى عمليات سلب ونهب واسعة، اضطرت التجار إلى إغلاق محلاتهم، فى أواخر إبريل ١٨٠٣، وعندما اندفعت تجمعات الجنود إلى ميدان الأزبكية، ونهبوا منزل الدفتردار، أمر خسرو بإطلاق النار عليهم من القلعة فاشتعلت الفتنة أكثر فأكثر واستمر القتال بين الجنود المتمردين وجنود الوالى، حتى تمكن طاهر باشا وجنوده من الإستيلاء على القلعة وضربوا قصر الوالى بالمدافع خاصة بعد أن هرب خسرو باشا وعائلته وحاشيته حيث استقر فى دمياط وصارت القاهرة فى قبضة طاهر باشا وجنوده.. وبفرار خسرو انتهت ولايته التى استمرت عاماً ونحو أربعة أشهر وكان كما وصفه الجبرتى «سئ التدبير لا يحسن التصرف، يميل إلى سفك الدماء ولا يضع شيئاً فى محله».

طاهر باشا قائمقام: طلب طاهر باشا إلى العلماء والمشايخ والوجاقلية أن يختاروا أحداً لمنصب الولاية، فاجتمع هؤلاء فى بيت القاضى ثم قر رأيهم على اختيار طاهر باشا قائمقام الوالى فى ٦ مايو ١٨٠٣ حتى يصدق عليه السلطان أو يرسل والياً غيره، وطلبوا إليه رفع الظلم وإقامة العدل بين الناس، وعندما عرض العلماء عليه رسالة وردت إليهم من بكوات المماليك فى الصعيد يطلبون وساطتهم للصلح، رآها طاهر فرصة طيبة لتهدئة الأحوال، ومن ثم دعاهم للحضور إلى القاهرة. ويعلق الرافعى على اختيار طاهر باشا للمنصب بأن هذا التعيين أظهر سلطة كبار المشايخ والعلماء، ولكنه رآها سلطة إسمية، على اعتبار أن طاهر باشا قد وصل إلى المنصب بالقوة، غير أن إدراكه لأهمية اتفاق العلماء على اختياره هو اعتراف منه بأن لهم شأناً فى حل الأزمات، كما أن وساطتهم •

بين الوالى وبكوات المماليك قد أكدت مكانتهم ونفوذهم على الفريقين، فضلاً عن أن وساطتهم لرفع الظلم عن الأهالى قد زادت من التفاف الناس حولهم.

غير أن طاهر باشا لم يلبث أن كشر عن أنيابه وجعل يصفى حساباته مع خصومه، ممن اعتقد أنهم كانوا أنصار خسرو باشا، فألقى القبض على عدد من كبار الموظفين والأعيان والتجار، وعلى رأسهم السيد أحمد المحروقى وقائد الإنكشارية وكاتب الخزانة ومصطفى الوكيل وغيرهم، ودفعهم جميعاً إلى سجن القلعة، فلم ير العلماء والمشايخ بدا من التدخل، وتمكنوا من إطلاق سراح المحروقى، كما تمكن الشيخ السادات من إطلاق سراح مصطفى الوكيل.

ولكن طاهر باشا ما لبث أن أطلق لجنوده الألبان والأرناؤوط العنان فعاثوا فى البلاد فساداً وظلماً وأرهقوا التجار بالغرامات، فى الوقت الذى ضن فيه على الجنود الإنكشارية برواتبهم المتأخرة، وعندما ألحوا فى طلبهم أحالهم على الوالى المخلوع خسرو باشا مما زاد من حنقهم عليه وعلى الأرناؤوط وأضمروا الفتك به. وبالفعل ذهبت جماعة من الإنكشارية فى ٢٦ مايو ١٨٠٣، يترأسها اثنان من الأغوات، ليتحدثوا مع طاهر باشا ويشكون إليه تأخر رواتبهم، فرفض الاستماع إليهم، ولما اشتد الجدل جرد أحدهم سيفه وأطاح برأس طاهر باشا، وأحرقوا داره بعد أن نهبوها، ولم يكن قد حكم أكثر من عدة أيام «ولو طال عمره أكثر من ذلك لأهلك الحرث والنسل» كما يقول الجبرتى.

أحمد باشا والياً على مصر: سارع الإنكشارية إلى اختيار أحمد باشا الذى كان والياً على المدينة المنورة وكان فى زيارة للقاهرة، وولوه الحكم فى الوقت الذى كان محمد على وجنوده على أبواب القاهرة، يتقدم نحو القلعة لاحتلالها، بعد أن صار، بعد مصرع طاهر باشا قائداً للجنود الألبانيين وكان عددهم نحو أربعة آلاف مقاتل.. المهم أن محمد على استطاع أن ينأى بهم مؤقتاً عن الصراع مع الإنكشارية، ورأى أن يتحالف مع المماليك للتخلص من القوة العثمانية أولاً ثم يتخلص من المماليك بعد ذلك. والحاصل أنه بدا ظاهرياً كما لو كان محايداً، بالرغم من أنه لم يكن بعيداً عن حركة الألبان الذين عزلوا خسرو باشا، كما ظل على موقفه مراقباً تطور الأحداث التى انتهت بمصرع طاهر

باشا، لكنه عندما رأى الإنكشارية قد بدأوا يتحكمون فى الأمور، وأنهم عينوا أحمد باشا والياً، قرر أن يتخلى عن حياده وأن يحالف المماليك مؤقتاً..

غير أن أحمد باشا من جانبه أراد استمالة العلماء والمشايخ وكذلك محمد على لقبول ولايته وتثبيت نفوذه، فاستدعى فريقاً منهم وطلب إليهم أن يخاطبوا محمد على فى أمر الإذعان والطاعة له، إلا أن محمد على أنكر ولاية أحمد باشا على مصر وذكر لهم أنه وال على المدينة المنورة ولا علاقة له بمصر، وأضاف أنه - أى محمد على- هو الذى ولى طاهر باشا لكونه محافظ الديار المصرية من قبل الدولة العثمانية، وأن على أحمد باشا أن يغادر مصر ويأخذ معه الإنكشارية، وأبدى محمد على استعداده لتجهيزه لكى يسافر إلى ولايته.. لكن أحمد باشا لم يقبل بعرض محمد على وأكثر من هذا طلب إلى العلماء أن يحثوا الأهالى على أن يهاجموا الجنود الألبان وأن يقتلونهم، ولما لم يجيبوه إلى طلبه احتجزهم عنده ليملى عليهم إرادته لكنهم استطاعوا الخروج من عنده بعد أن جادلوه.. فى الوقت الذى جاهر فيه محمد على بتحالفه مع المماليك وزعيمهم إبراهيم بك حيث أوهمه أنه الأولى بولاية مصر، واستطاع بالإتفاق مع بقية زعماء المماليك على دخول القاهرة وعزل أحمد باشا بعد أن بقى فى ولايته على مصر يوماً وليلة!

وهكذا بدأ محمد على يبرز وتظهر سلطته بشكل واضح، حتى لقد ظهر إسمه إلى جانب اسم إبراهيم بك كشريك له فى السلطة، وبدأ يخطط، مع إبراهيم بك وعثمان البرديسى للتخلص من الأتراك، وبالفعل استطاع مع حلفائه المماليك محاصرة قلعة جامع الظاهر التى كان الإنكشارية يقيمون بها، واستطاعوا نزع أسلحتهم وطردوهم هم وجميع الإنكشارية والأتراك والبشناق من القاهرة، وحذروا الناس من إيوائهم.. ويذكر الرافعى أن محمد على قصد بذكاء أن يترك ظاهر السلطة للمماليك لكى يتحملوا تبعة الأحداث التى تقع فى البلاد، ولذا بالغ فى التودد إليهم وسلمهم قلعة القاهرة، ثم اتفق معهم على تجريد حملته على دمياط للتخلص نهائياً من خسرو باشا وجنوده هناك، وحملة أخرى للتخلص من القوة العثمانية فى رشيد، واستطاعت حملة دمياط هزيمة خسرو واقتياده سجيناً إلى القاهرة، وابتهج المماليك بذلك وظنوا أن مصر دانت لهم تماماً ونادى إبراهيم بك زعيم المماليك بنفسه قائمقام مصر.

على باشا الجزائرلى والياً على مصر: جرت التطورات السابقة فى مصر لتكشف عن ضعف سلطة الدولة العثمانية عليها، وقد رأت الدولة أن مصر تفلت من يدها ليستعيدها المماليك، لذلك قررت استعادة سلطتها من جديد، وعينت على باشا الجزائرلى والياً على مصر وعهدت إليه بكبح جماح المماليك وكسر شوكتهم، بالرغم من أنه لم يكن يمتلك أى صفة تؤهله لهذا المنصب، فقد كان يفتقر إلى الكفاءة الحربية أو الإدارية، وكل ما دفع به إلى هذا المنصب هو تقربه من الصدر الأعظم ووعوده له ولخزانة الدولة العثمانية.. المهم جاء على باشا فى أوائل يوليو ١٨٠٣ إلى الإسكندرية ومعه قوة صغيرة قوامها ألف جندى كان عليها، رغم ضآلتها، أن توطد سلطته فى مواجهة تحالف المماليك مع محمد على.

وبينما كان محمد على قد اتفق مع أحد زعماء المماليك وهو البرديسى بك على مواجهة الوالى الجديد ومحاصرته فى الإسكندرية، فإنه رأى أن استيلاء المماليك على الإسكندرية سوف يثبت ويقوى سلطتهم فيها مما يحول دون تنفيذ برنامجه الذى يقتضى إضعاف المماليك، ومن هنا رأى أن بقاء الإسكندرية فى يد الوالى العثمانى لا يضره فى شئ، باعتبارها ستكون سلطة ضعيفة، وقرر العودة إلى القاهرة، فتشكك البرديسى فى موقف محمد على وعاد هو الآخر بجنوده ولم يحاصر الإسكندرية. وعلى إثر هذه التطورات ظل الجزائرلى باشا فى الإسكندرية إلى أواخر عام ١٨٠٣ حيث غادرها إلى القاهرة ليتقلد منصبه بناء على دعوة أمراء المماليك، الذى نصبوا له فخاً أوحى به محمد على إليهم وقبضوا عليه ودفعوه إلى الحدود السورية ثم أغروا حراسه بقتله فى يناير ١٨٠٤.

لقد كان محمد على وراء خطط الصراعات التى أطاحت بخسرو وأودت بحياة أحمد باشا وهو الذى دفع البرديسى للتخلص من الجزائرلى ليتحمل التبعة أمام الدولة العثمانية، ذلك أن مقتل هذا الوالى يمثل تحدياً لسلطة الدولة على مصر، ولم يبد محمد على فى الصورة واستطاع بذلك أن يستخدم المماليك فى القضاء على سلطة الدولة وإضعافها، وترك ظاهر السلطة للمماليك بفسادهم المعروف عند الأهالى تمهيداً للتخلص منهم فيما بعد.

غير أن محمد على ما لبث أن ووجه بخصم مملوكى كبير وهو محمد بك الألفى، الذى كان قد سافر إلى انجلترا فور جلاء الإنجليز عن الإسكندرية ليطلب منهم معاونة المماليك على استعادة سلطتهم فى مصر، واستمر فى إنجلترا ولم يشهد التطورات السابقة، ولكن عودته قد نبهت محمد على إلى وجود خصم شديد المراس، ومن أشد زعماء المماليك قوة وبأساً، غير أن البرديسى الذى رأى فى الألفى منافساً قوياً من بنى جلدته، أراد أن يوقع به لكن الألفى استطاع أن يفر إلى الصعيد ليعيد تكوين قوته لمواجهة خصمه، وبذلك دبّ الإنقسام فى صفوف المماليك الأمر الذى عجل بزوال قوتهم ومهد الطريق لمحمد على.

أصبح البرديسى صاحب السلطة فى مصر، بعد فرار محمد بك الألفى إلى الصعيد، هو صاحب السلطة فى مصر، وفى عهده، كسائر عهود بكوات المماليك، عانى المصريون من كثرة المظالم والمغارم ومن فداحة الضرائب وأساليب تحصيلها، واشتد الضيق بالأهالى، فى الوقت الذى نقصت فيه مياه النيل مما أثر على الموسم الزراعى فارتفعت أسعار المحاصيل واشتد الضيق بالفقراء وأواسط الناس، كما يذكر الجبرتى، فضلاً عن انقضاض المماليك والجنود الألبان على ما بأيدى الناس من أموال وغلال ومتاع.. وبدا أن القاهرة على وشك الإنفجار.

وقد ازدادت الأوضاع سوءاً عندما طالب الجنود برواتبهم المتأخرة، وتكاثروا حول بيت البرديسى يطالبونه بها ويتوعدونه، حتى اضطر إلى اللجوء إلى محمد على، الذى تدخل واستطاع تهدئة الجنود مقابل وعد البرديسى بتدبير المال اللازم، رغم خلو الخزانة، وحاول البرديسى تدبير المال بفرض ضريبة جديدة على تجار القاهرة لكنها لم تف بالمطلوب، مما اضطره إلى فرض ضريبة جديدة على العقارات والبيوت شملت جميع الأهالى ملاكاً ومستأجرين، فتذمر الناس على نطاق واسع وامتنعوا عن الدفع إما عجزاً أو تحدياً للظلم، وخرجوا من بيوتهم يضجون ويلعنون الحكام المماليك، واشتهر نداؤهم المعروف «إيش تأخذ من تفليسى يا برديسى!» وأغلق التجار محلاتهم وتوقفت حركة الأسواق، وعندما لجأت الجموع -كعادتها- إلى المشايخ والعلماء، تجأر بالشكوى تقدمهم هؤلاء إلى البكوات المماليك مطالبين بإلغاء الضريبة الجديدة.

وكان محمد على يراقب هذه التطورات التى أوشكت أن تتحول إلى ثورة، بحذر وتنبه شديدين، وكان يخشى أن تصطدم بجنوده الألبان، وعندما تيقن أن الجماهير استهدفت المماليك جميعاً بغضبتها، رأى أن الفرصة سنحت له للإنضمام إلى حركتها ضد المماليك، فنزل إلى الشارع، وجاهر المماليك بالعداء الذى كان يضمره، واجتمع بزعماء الشعب من المشايخ والعلماء واختلط بالعامة ووعدهم ببذل جهوده لإيقاف الضريبة، وطلب إلى جنوده الألبان احترام الأهالى وإفهامهم أنهم يطلبون متأخرات رواتبهم من الحكومة وليس من الأهالى. وقد نجحت جهود محمد على فى تهدئة جموع الشعب، فبدأت تنصرف وهى تتحدث «بفضائل قائد الألبان وحكمته». فى الوقت الذى توعد فيه البرديسى الناس باعتبارهم خرجوا على سلطته، وأصر على تحصيل الضريبة، وعلى امتثال الناس وخضوعهم لأوامره.

وبينما أخذ المماليك يستعدون لقمع الثورة وإخضاع الأهالى، انتهز محمد على الفرصة وعجل بمهاجمة المماليك الموجودين فى القاهرة، وحاصرت قواته بيت إبراهيم بك وبيت عثمان بك البرديسى وبيوت سائر البكوات، فأسقط فى أيدهم بعد أن وجدوا أنفسهم محاصرين من قوات محمد على والأهالى الثائرين، ومن ثم بدأوا يهربون من القاهرة بعد أن قتل منهم كثيرون، وكان البرديسى وإبراهيم بك من أوائل الفارين، حيث هرعوا إلى الوجه القبلى كعادتهم ليستعدوا لإستئناف القتال من جديد، حتى لقد أخليت القلعة منهم، فاستولى عليها جنود محمد على.. وكان من الواضح أن دولة المماليك قد دالت ولم تقم لهم بعد ذلك قائمة.

ثورة المصريين فى مايو ١٨٠٥:

بدا المشهد السياسى فى مصر مع أوائل مارس ١٨٠٤، وكأن الأمور تمهد لتولى محمد على السلطة، فقد انتهى وجود القوة العثمانية من ناحية. وهربت فلول المماليك عن القاهرة والوجه البحرى بعد أن انكسرت شوكتهم من ناحية أخرى. غير أن محمد على تنكب عن الظهور قبل أن يطمئن تماماً إلى تأمين وصوله إلى السلطة. لذلك رأى بثاقب بصره أن يتريث، ورأى من حسن السياسة أن يعيد للدولة العثمانية مكانتها فى

مصر من خلال سلطة شكلية مؤقتة وضعيفة، فاختار الوالى القديم محمد خسرو باشا الذى كان رهين السجن لثمانية أشهر خلت، ففك سجنه وأنزله من القلعة إلى الناس معلناً أنه صاحب الولاية على مصر، ونادى بذلك مطالباً بالأمان «حسبما رسم محمد خسرو باشا ومحمد علي» فكسب محمد على بذلك عطف السلطان العثمانى من ناحية، وعلا قدره بين الأهالى بعد أن تعفف عن تولى السلطة من ناحية أخرى.

غير أن رجال طاهر باشا لم يقبلوا ولاية خسرو وثاروا عليه وعزلوه ونفوه إلى عاصمة السلطان، ولم يعارضهم محمد على وإن أصر على أن تكون ولاية مصر لأحد الباشوات الأتراك. لذلك سعى لتعيين خورشيد باشا (محافظ الإسكندرية آنذاك) والياً على مصر، فاجتمع الشيوخ وقادة الجنود واتفقوا على قبول ترشيح خورشيد والياً على أن يكون محمد على قائمقام معه.

تولى خورشيد حكم مصر فى مارس ١٨٠٤ ليكون آخر ولاة الدولة العثمانية على مصر قبل تولية محمد على. ويسجل الرافعى أنه كان خامس من تقلد ولاية مصر فى غضون سنتين حيث كان مصيرهم القتل أو الطرد، مما يدل على مبلغ ما آلت إليه سلطة الوالى من الضعف والانحلال، كما أن هذه السلطة لم تكن تتعدى حدود القاهرة فضلاً عن أنها كانت عرضة لتمرد الجنود وعصيانهم.

ولم يلبث المماليك أن لملموا صفوفهم فى الصعيد وبدأوا يهاجمون الجيزة ومدن الوجه البحرى، كما استطاعوا محاصرة القاهرة غير أن محمد على استطاع أن يقاومهم بجنوده فى معارك استمرت سجالاً نحو ستة أشهر، إلى أن ارتدوا عن العاصمة منسحبين إلى الصعيد مرة أخرى.

ولما كان خورشيد باشا يعرف خطورة محمد على ويعرف قدر قوته لذلك جعل يسعى لدى الباب العالى للتخلص منه، وكللت مساعيه باستصدار فرمان من السلطان بعودة الجنود الألبان ورؤسائهم إلى بلادهم، فأدرك محمد على أن ثمة مكيدة تدبر لإبعاده عن مصر، فتظاهر بالإذعان وبدأ يعد عدته للرحيل، غير أن العلماء عندما عرفوا بأمر هذا الفرمان، طلبوا إلى محمد على عدم مغادرة مصر، وأبدوا تعلقهم به، لما رأوه فيه من العدل

والإستقامة ودفاعه عن الأهالى ضد اعتداءات الجنود، واضطرب أهالى القاهرة لهذه التطورات وكادت الأوضاع أن تنفلت، لذلك قبل محمد على طلب العلماء وعدل عن الرحيل إرضاءً للناس وزعمائهم.. مما أفسد خطة خورشيد باشا، فرأى أن يكلف محمد على وجنوده بمحاربة المماليك فى الصعيد لإبعاده عن القاهرة.

صدع محمد على بأمر الوالى وسار على رأس ثلاثة آلاف من جنوده الألبان (الأرناؤوط) وكان يعاونه جيشان أرسلهما الوالى لمعاونته فى مهمته، وبدأت القوات جميعاً فى مطاردة المماليك، فاستولت على المنيا فى منتصف مارس ١٨٠٥ بعد حصار دام نحو شهرين، فى الوقت الذى طلب فيه خورشيد باشا دعماً عسكرياً من الدولة العثمانية التى رحبت بذلك لتقوية نفوذها فى مصر، وقررت أن ترسل إليه جيشاً من «الدلاة» المعروفين بالتهور والبسالة، وعندما بلغت هذه التطورات مسامع محمد على أدرك أن خورشيد مستمر فى الكيد له، فقرر العودة للقاهرة لإحباط هذه المكيدة قبل أن يصل الدلاة إلى القاهرة.. ولم يكن خورشيد باشا خيراً من سابقيه، فتعددت مظالمه وكثرت مساوئه حتى ضاق الناس ذرعاً بإدارته للبلاد، ولجأوا كعادتهم للعلماء والمشايخ، مما قوى من مكانة هؤلاء أكثر فأكثر.. وكان من الواضح أن الضرائب الجديدة التى فرضها خورشيد تدفع بالبلاد إلى حافة ثورة جديدة.

وقد فرض خورشيد ضريبة جديدة على أرباب الحرف والصنائع، فضجوا منها وأقفلوا محلاتهم واندفعوا إلى الأزهر يرفعون شكايتهم إلى العلماء، وتوالى احتشاد الجموع حول الأزهر، فلما بلغت الأخبار إلى الوالى كلف السيد عمر مكرم بفض الجماهير من حول الأزهر، فطلب إليه عمر مكرم رفع الضريبة، واضطر الوالى إلى الإستجابة، لكن بقى من تأثير هذه الإنتفاضة أن الأهالى باتوا متحفزين للثورة ومتيقنين أنه أصبح فى استطاعتهم المقاومة والإضراب ودفع الظلم عنهم، وكذلك الإمتناع عن دفع الضرائب، وهو ما اضطر الوالى إلى إبطالها بالفعل. ومع ذلك لم تكف عمليات السلب والنهب التى مارسها الجنود الدلاة الذين استمروا فى الإعتداء على أموال الناس وأرزاقهم، فى الوقت الذى غض فيه الوالى الطرف عن هذه الأعمال لكى يستعين بهؤلاء الدلاة على محاربة محمد على فى اللحظة الحاسمة، كما لم يكف الوالى عن محاولاته استقطاب المشايخ العلماء سواء بالترغيب أو الترهيب دون جدوى.

وفى ١١ مايو ١٨٠٥ طلب الوالى الإجتماع بالمشايخ والعلماء وأخبرهم بأن محمد على راجع من الصعيد دون إذن منه وأنه ينوى به شراً وأنه إما أن يرجع لقتال المماليك أو أن يعود إلى بلاده أو يتولى مناصب فى غير مصر وأنه - أى خورشيد باشا- لديه أمر من السلطان بعزل من يشاء وتولية من يشاء.. وأكثر من ذلك فإن الوالى استبقى بعض المشايخ رهائن عند بالقلعة.. وقد حدثت هذه التطورات فى الوقت الذى كان محمد على قد وصل بجنوده إلى طره ليلتقى بفرقة أرسلها خورشيد لصده، لكنه استطاع بدهائه وحسن سياسته أن يقنع قادة هذه الفرقة بأنه جاء ليحادث الباشا فى أمر الرواتب المتأخرة للجنود، حتى استطاع أن يصل إلى القاهرة بجنوده سالماً فى ١٩ إبريل ١٨٠٥ ليدخل فى صراع مكشوف مع خورشيد باشا.

وفى أوائل مايو ١٨٠٥ تزايدت اعتداءات الجنود الدلاة على أهالى مصر القديمة، حيث خربوا بيوتهم ومتاعهم وقتلوا عدداً منهم مما دفع بالأهالى إلى حالة من الهياج خرجوا على إثرها إلى الأزهر الذى اجتمع فيه المشايخ والعلماء وذهبوا إلى الوالى يطلبون إليه التدخل لوضع حد لفظائع الدلاة، ورغم صدور أوامر الوالى بذلك لم يرتدع الجنود، مما حول هياج الأهالى إلى ثورة عارمة شملت أنحاء القاهرة، وأضرب العلماء عن الدروس وأغلقت المحلات والأسواق وتدافعت الجماهير فى الشوارع والميادين، وانهالت بالحجارة على وكيل الباشا الذى سعى للقاء المشايخ لمفاوضتهم لإيقاف الثورة، وطلب المشايخ والعلماء جلاء الجنود الدلاة عن القاهرة فى غضون ثلاثة أيام، وامتنعوا عن لقاء الوالى، وبدا واضحاً أن الشعب وزعماؤه مصرون على التصدى للوالى وجنوده، ويشير الرافعى إلى أن هذه الحركة الشعبية لمقاومة سلطة الوالى وظلمه لم يوعز بها محمد على ومن ثم فإنها حركة تلقائية نتيجة تذمر الجماهير وتبرمها من مظالم الحكم، وأن محمد على اغتنم هذه الفرصة لتحقيق أهدافه، ورأى بدهائه أن يؤيدها وأن يناصر الشعب وزعماءه ليكسب تأييدهم، كما فعل عندما ثار الشعب على حكم المماليك.. وقد بدأ محمد على يتردد على كبار المشايخ والعلماء ويوثق صلاته بهم ويؤيدهم فى شكاواهم ويبدى تعاطفاً واضحاً مع قضاياهم.

ولم يكف خورشيد باشا بدوره عن السعى لدى الباب العالى للتخلص من محمد على، حتى لقد نجح فى استصدار فرمان من السلطان بتعيين محمد على على ولاية جدة. وتلى خورشيد الفرمان فى ٣ مايو ١٨٠٥ فى دار سعيد أغا وكيل دار السعادة بالإزبكية بعد أن رفض محمد على الصعود إلى القلعة لتلقى الفرمان خشية الغدر به، وكان ذلك بحضور علماء المدينة وكبرائها.. ومع ذلك تباطأ محمد على فى تنفيذ الفرمان عامداً حتى اتخذت الأحداث مجرى آخر، عندما أراد الوالى فى ١١ مايو فرض ضريبة جديدة لتوفير الأموال التى يحتاجها لدفع رواتب الجنود الممتنعين عن مغادرة القاهرة قبل الحصول عليها، مما أحدث هياجاً عاماً أسفر عن اجتماع العلماء فى ١٢ مايو وذهبوا إلى دار المحكمة (بيت القاضى). بينما الجماهير تحتشد حول الدار، تعبر عن سخطها على الوالى وعلى الحكم العثمانى. وقد تعالت صيحاتها الشهيرة «يا رب يا متجلى، اهلك العثمللى» مما عرضه الجبرتى بالتفصيل..

المهم طلب زعماء الشعب من القاضى أن يستدعى وكلاء الوالى لحضور الجلسة التى اتخذت طابعاً شرعياً، وعندما حضروا عرض الزعماء مطالب الشعب وتتمثل فيما يلى:

- عدم فرض ضريبة جديدة على المدينة دون أن يقرها العلماء وكبار الأعيان.
- أن يغادر الجنود القاهرة وأن تنتقل حامية القاهرة إلى الجيزة، وألا يسمح بدخول أى جندى إلى القاهرة حاملاً سلاحه (عدا الحراس).
- أن تقتصر الحانات ومحال الترفيه عن الجنود على جزيرة الروضة.
- أن تعاد المواصلات فى الحال بين القاهرة والصعيد.
- إمداد قوافل مكة بالحراسة اللازمة.

وكتبت وثيقة بهذه المطالب وسلمت صورتها إلى القاضى، وحملها وكلاء الوالى إليه بالقلعة. فأدرك هذا خطورة الوضع وأن ثورة توشك أن تطيح به. ولما كان السيد عمر مكرم فى مقدمة الزعماء الذين صاغوا هذه الوثيقة، فإن خورشيد باشا أراد أن يستدعيه

مع نفر من الزعماء لإعتقالهم، لكن عمر مكرم فطن إلى الهدف وأشار على زملائه برفض الإستجابة لطلب الوالى.

اعتبر الوالى عدم استجابة زعماء الشعب لطلبه نوعاً من التمرد والعصيان، ورفض بالتالى الإستجابة لمطالبهم التى تلقاها، مما عجل باجتماع الزعماء فى ١٣ مايو ١٨٠٥ بدار المحكمة، واحتشدت الجماهير حول الدار بطبيعة الحال وهى فى حالة من الغليان، وهناك اتفق رأى العلماء والمشايخ ونقباء الصناع على عزل خورشيد واختيار محمد على والياً على مصر، ومن ثم انتقلوا من دار المحكمة إلى دار محمد على فى مشهد تاريخى سجلته المصادر التاريخية، حيث أبلغوا محمد على بما قروه ودار بينه وبينهم حوار فحواه أنهم ذكروا له أنهم لا يريدون هذا الباشا الظالم والياً على مصر ولابد من عزله، وأن عمر مكرم ذكر «أننا خلعناه من الولاية»، فلما سألهم محمد على عمن يريدونه والياً – ولعله كان يعرف الإجابة بذكاء– قالوا بصوت واحد أنهم لا يرضون إلا به على أن يكون والياً عليهم «بشروطهم» لما يتوسمونه فيه من العدالة والخير...إلخ.

وبطبيعة الحال أبدى محمد على تردداً وتمنعاً فى البداية، ربما حتى لا يبدو له دور فى هذه الثورة، وذكر لهم أنه لا يستحق هذا المنصب، وأن تعيينه فيه من حق السلطان وحده، لكن الزعماء ألحوا عليه، وذكروا له أنهم أجمعوا على اختياره للمنصب، وأن العبرة برضاء أهل البلاد، وأخذوا عليه العهود والمواثيق أن يسير بالعدل وألا يبرم أمراً إلا بمشورتهم، فقبل محمد على، وأحضروا له كركا وعليه قفطان، وقام إليه السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى فألبساه خلعة الولاية هذه، ونادوا بذلك فى المدينة. وعموماً كانت الشروط التى قبلها محمد على هى فى مجملها نفس الشروط التى رفضها خورشيد والتى دفعهم محمد على إلى طلبها منه وهو يعرف أن خورشيد لن يقبلها لإستحالة تنفيذها.

ويرى الرافعى أن هذا اليوم من الأيام المشهودة فى تاريخ مصر على اعتبار أن محمد على تولى فيه حكم مصر بإرادة الشعب، وأن ذلك يشكل انقلاباً عظيماً فى نظام الحكم، تجلت فيه سلطة الأمة ممثلة فى أشخاص زعمائها، حيث استطاعت خلع الوالى

الذى لم ترتضيه وأسندت فيه الولاية إلى من انتخبه زعماء الشعب، وأنه تم اختيار محمد على رغم صدور فرمان سلطانى بتوليه ولاية جدة وأن الباب العالى يؤيد خورشيد باشا ويناصره، كما أن هذا الإختيار جاء مقروناً باشتراط الزعماء أن يرجع إليهم الوالى فى شئون الولاية، وكما ذكر الجبرتى «وتم الأمر بعد المعاهدة والمعاقدة على سيره بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع والإقلاع عن المظالم، وألا يفعل أمراً إلا بمشورته ومشورة العلماء وأنه متى خالف الشروط عزلوه».

ذهب وفد من العلماء إلى خورشيد باشا بالقلعة لإبلاغه بذلك فصاح فيهم بأنه تولى منصبه من طرف السلطان العثمانى وأنه لا يعزل منه بأمر «الفلاحين» وأنه لن يغادر القلعة إلا بأمر من السلطنة، وبذلك رفض الإذعان لمطالب زعماء الشعب.. ولما كان الزعماء قد حرروا محضراً بعزل خورشيد وتعيين محمد على (حرره الشيخ محمد المهدى) فإنهم أطلعوا خورشيد باشا عليه عندما حاجهم بأنه ليس هناك سند شرعى بعزله، ومع ذلك لم يعترف بذلك باعتباره ليس من السلطان.

وتشير المصادر إلى أنه ورد فى ديباجة المحضر عبارة مهمة تنص على أن «للشعوب طبقاً لما جرى به العرف قديماً، ولما تقضى به أحكام الشريعة الإسلامية، الحق فى أن يقيموا الولاة، ولهم أن يعزلوهم إذا انحرفوا عن سنن العدل وساروا بالظلم لأن الحكام الظالمين خارجون عن الشريعة» وفى هذا الصدد التقى يوماً عمر مكرم بأحد مستشارى خورشيد باشا (عمر بك) وتجادلا طويلاً فى شأن القرارات التى أصدرها نواب الشعب، حيث اعترض المستشار وتساءل كيف تعزلون من ولاه السلطان عليكم وقد قال تعالى ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم﴾؟ فأجاب عمر مكرم بأن أولو الأمر هم العلماء وحملة الشريعة والسلطان العادل، وهذا رجل ظالم، وقد جرت العادة من قديم الزمان أن أهل البلاد يعزلون الولاة، حتى الخليفة والسلطان، إذا سار فى الناس بالجور، فإنهم يعزلونه ويخلعونه. فلما سأل مستشار الوالى: كيف تحصروننا وتمنعون عنا الماء والأكل وتقاتلوننا؟ أنحن كفرة حتى تفعلوا معنا ذلك؟ قال عمر مكرم «قد أفتى العلماء والقاضى بجواز قتالكم ومحاربتكم لأنكم عصاة»!!.

وبدا واضحاً أن الصدام قد صار وشيكاً بين الوالى المعزول والشعب الثائر الذى يقوده زعماؤه، فأخذ الوالى يحصن القلعة ويستعد للقتال بالأسلحة والذخائر لإخماد الثورة، ومن جانبهم شرع زعماء الشعب فى إعداد وسائل حصار القلعة لإجبار الوالى على التسليم، وحمل الأهالى السلاح من أى نوع، فى الوقت الذى أراد فيه الزعماء إعادة إبلاغ الوالى بقرارهم وأن يطلبوا منه الإستجابة حقناً للدماء، وأرسلوا رسالة إلى مستشارى الوالى يذكرون فيها «ما اجتمع عليه رأى الجمهور من عزل الباشا الذى لا ينبغى عليه مخالفتهم لما فى ذلك من فساد عظيم وخراب للإقليم» حسب نص الجبرتى.. فرد مستشارا الوالى بطلب سند شرعى يثبت عزله، لذا اجتمع الزعماء فى ١٦ مايو ١٨٠٥ بدار المحكمة (بيت القاضى) وحرروا محضراً فى شكل سؤال وجواب على طريقة الفتاوى التى تصدر بخلع السلاطين فى عاصمة الدولة العثمانية، ووقعوا على المحضر وأرسلوه للوالى ومستشاريه فلم يقتنعوا بما جاء فيه.

استمر الوالى فى عناده لذلك لجأ زعماء الشعب إلى تحريض الناس على الإستعداد للقتال، فلبى الناس الدعوة وتسلحوا بكل ما يصلح للقتال وأقاموا المتاريس والإستحكامات وتحصنوا فى مواقع القتال بعد أن استعدوا له، وشارك فى ذلك المصريون بكل طوائفهم وفئاتهم ومراكزهم، وكان الفقراء من العامة يبيعون ملابسهم أو يستدينون لشراء الأسلحة، وقيل أن عدد المقاتلين بلغ نحو أربعين ألفاً، وعندما طلب الوالى من القاضى أن يسمح له بالبقاء فى القلعة حتى يصل جواب السلطان العثمانى، رفض القاضى موضحاً أن هذه الجماهير التى بلغت نحو الأربعين ألف نفس جاءت إلى المحكمة طالبة نزولكم من القلعة أو محاربتكم، وأنه لا يمكن دفع هؤلاء أو إقناعهم بغير ذلك.. وعموماً فشلت الإتصالات فى تجنب القتال، خاصة بعدما أصر الزعماء على ضرورة محاسبة الوالى عن أموال الضرائب التى جباها ظلماً..

استمر الثوار فى محاصرة القلعة وبدأ الفريقان فى التراشق بالبنادق وقصف الثوار القلعة من منارة جامع السلطان حسن، وصار جنود الوالى يهاجمون متاريس الثوار ويرتدون إلى القلعة طوال يومى ٢٣، ٢٤ مايو، ويذكر الجبرتى أن جنود محمد على من الأرناؤوط كانوا يحاربون بغير حماسة لأنهم - حسب تعبيره- كانوا يحاربون جنود «من

أجناسهم لأن غالبهم منهم» يقصد لأنهم أتراك مثلهم، ويستنتج الرافعى من ذلك بأن الثورة قامت على أكتاف المصريين بالدرجة الأولى، دون جند محمد على أنفسهم. ويؤكد ذلك الجبرتى أيضاً عندما ذكر «انتصر محمد على بالسيد عمر مكرم النقيب والمشايخ والقاضى وأهل البلدة والرعايا». وقد استمرت الحرب سجالاً بين الفريقين والثوار يحاصرون الوالى وجنوده فى القلعة حصاراً محكماً، حتى لقد استنجد خورشيد باشا بالجنود الدلاة وراح يستحثهم على صيانة عرض السلطنة، ومقاومة حصار الفلاحين له، لكن الدلاة لم يستجيبوا وإنما أرسلوا رسالة الوالى إلى محمد على الذى أرسلها بدوره للسيد عمر مكرم!.

واستمر القتال سجالاً إلى أوائل يوليو ١٨٠٥، وبمشورة محمد على استطاع الثوار نقل مدفع كبير من طابية قنطرة الليمون وتركيبه بالجبل لقصف أسوار القلعة. واستطاع عمر مكرم أن يجند من الثوار والدواب ما حمل المدفع الذى تم نقله فى يومين، وجرى استخدامه فى قصف القلعة قصفاً شديداً متواصلاً، فى الوقت الذى كانت فيه مدافع القلعة تقصف بقنابلها حى الأزهر وبيت محمد على نفسه..

واستمرت الحرب على هذا النحو حتى ٩ يوليو عام ١٨٠٥ حين وصل إلى القاهرة رسول من عاصمة السلطان يحمل فرماناً يتضمن أمراً «بتثبيت محمد على باشا، والى جدة سابقاً، والياً على مصر، حيث رضى بذلك العلماء والرعية، وأن خورشيد باشا معزول عن ولاية مصر» وعندما تلى الفرمان توقف القتال تماماً وإن استمر الحصار وبقيت المتاريس حتى أذعن الوالى وسلم القلعة فى ٥ أغسطس عام ١٨٠٥ ورحل عن مصر نهائياً. وبدأت صفحة جديدة فى تاريخ مصر بتولى محمد على أمر مصر نائباً عن السلطان العثمانى ووالياً عليها بإرادة المصريين.

وهكذا استطاع محمد على أن يصل إلى كرسى الولاية الذى كان يتطلع إليه ويخطط لبلوغه منذ جاء إلى مصر، مستفيداً من تدهور أوضاع مصر، دافعاً إياها بدهاء نحو تحقيق هدفه، لتبدأ مصر معه وبه صفحة جديدة من تاريخها.

مراجع للإستشارة

جى فارجيت: محمد على مؤسس مصر الحديثة، ترجمة محمد رفعت عواد، المشروع القومى للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٣.

عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ (٣) تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، دار الكتب المصرية ١٩٩٨.

عبد الرحمن الرافعى: تاريخ الحركة القومية وتطور نظم الحكم فى مصر، الجزء الثانى، الطبعة الثالثة، النهضة المصرية، ١٩٥٨.

عفاف لطفى السيد مارسوه: مصر فى عهد محمد على، ترجمة عبد السميع عمر زين الدين، المشروع القومى للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٤.

لويس عوض: تاريخ الفكر المصرى الحديث، الخلفية التاريخية، دار الهلال بالقاهرة ١٩٩٤.

محمد فؤاد شكرى: مصر فى مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠١- ١٨١١، الجزء الأول، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٥٨.

هيلين ريفلين: الإقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى، دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٨.

يونان لبيب رزق: محمد على الكبير، ٢٠٠ عام على حكم مصر، ملف وثائقى، مركز تاريخ الأهرام القاهرة ٢٠٠٥.

Daly, M.W. (ed.), The Cambridge History of Egypt, vol. II, Modern Egypt From 1517, Cambridge University Press 1998.

الفصل الأول

أسلــوب محمــد علي

فى الحكم والتخلص من النظام القديم

(١٨٠٥ - ١٨١١)

أسلوب محمد علي في الحكم

أدت الزعامة الشعبية دورها في تولية محمد علي وساعدته على تثبيت وضعه في الحكم، وذلك على قناعة منها أن يضع هذا الوالي الذي اختارته للحكم حدا لحالة الفوضى التي استحكمت في البلاد بعد أن فقدت السلطة السياسية هيبتها، ولم تعد سلطة الولاة الذين تعاقبوا على الحكم تتجاوز في أحيان كثيرة حدود القلعة التي يقيمون فيها واتخذوا منها مركزا لحكمهم معتمدين على أخلاط من العسكر لا يقومون بدورهم في حراسة المدينة أو في حمايتهم إلا بقدر ما يستجيبون لمطالبهم التي كانت تفوق كل حد .

وقد أثبت محمد علي منذ أن آلت إليه الولاية أنه لم يكن على غرار الولاة الذين سبقوه في الحكم، حيث أدرك مدى الضعف الذي لحق بأدوات النظام العثماني المملوكي، كما أدرك أن الدولة العثمانية ماضية في طريق الضعف والانحلال، ومن ثم عمل على تقويض النظام العثماني المملوكي وإقامة بناء جديد على أنقاضه، وكان على قناعة بأن تحقيق الإصلاح في مصر قد يؤدي إلى قوة الدولة العثمانية حين تقوى إحدى ولاياتها الهامة .

ولعل مما ساعد محمد علي على المضي قدما في الإصلاح ما أدركه جيدا أن مصر تختلف اختلافا كبيرا عن بقية الولايات العثمانية، وأن الأوضاع قد تغيرت فيها بحيث كان يتحتم عليه إذا ما قدر له الاستمرار في الحكم أن يحكمها بنهج جديد وأسلوب يختلف عما كان عليه الحال من قبل . ولعل ما شهدته مصر من إدارة منظمة على عهد الحملة الفرنسية قد تركت أثرها في ذهن محمد علي، حيث أخذت البلاد تتطلع إلى عهد جديد عقب رحيل الفرنسيين لما ترتب على حملتهم من تأثير كبير ليس في إحداث تغييرات في المجتمع وإنما في إلقائها لبذور التغيير نتيجة ما أحدثته من أساليب وطرائق جديدة في أنظمة الحكم والإدارة لم تعرفها البلاد قبل مجيء الفرنسيين .

وحين آلت الأمور إلى محمد علي ونجح في الاستقرار في الحكم كان حريصا على الإفادة مما أحدثته الحملة الفرنسية ومن ثم كان سعيه إلى جعل مصر دولة حديثة بدلا من كونها ولاية عثمانية تحكم بأساليب بالية، ولتحقيق هدفه هذا عمد إلى إحداث تغييرات أساسية في نظم الحكم والإدارة لم تقتصر على مصر وحدها وإنما امتد أثرها إلى المنطقة العربية المجاورة، وهو ما جعل لمصر سياسة عربية استطاعت تحقيقها على الرغم من فقدانها لاستقلالها منذ السنوات الأولى من القرن السادس عشر الميلادي ولم تعد أكثر من ولاية عثمانية .

ومع أن محمد علي وصل إلى حكم مصر بصفته واليا عثمانيا وانتهى حكمه بصفته واليا عثمانيا أيضا، إلا أن الجديد في الأمر أن مصر استطاعت في ظل حكمه أن يكون لها سياسة خاصة بها إن لم تكن من الناحية الرسمية فقد كانت واضحة كل الوضوح من الناحيتين الواقعية والفعلية .

وكان يتعين على محمد علي إذا ما أراد تحقيق الإصلاح والاستمرار في الحكم أن يزيل القوى السياسية والعسكرية التقليدية المضادة لسلطته، وأن يحكم البلاد حكما مركزيا، وليس من شك في أن البنية الجغرافية السهلة التي تميزت بها مصر ساعدته على إحكام سيطرته المركزية مع رسوخ مفهوم الحاكم المسئول مسئولية مطلقة في ذلك العصر . ويبدو من أحاديثه لبعض مقربيه في مجالسه الخاصة حرصه على ترسيخ نظام من الحكم الشخصي أو على الأحرى نظام أبوي في الحكم، إذ كان كثيرا ما يصرح في مجالسه الخاصة بأن مصر تبدو له دوما مثل طفل عار لا يجد من يساعده أو يمد له العون، وأنه يجب عليه بمفرده أن يقوم حياله بدور الأب والأم والسيد والخادم والقاضي والمعلم، في الوقت الذي كان يرى فيه أن مصر تملك المقومات اللازمة لكي تكون دولة مستقلة بدلا من مجرد كونها ولاية عثمانية، ولتحقيق ذلك كان عليه أن يبعث القوى الكامنة فيها، وأن يحيي أرضها وينظم اقتصادها ويحسن من استغلال مواردها ويعلم أبناءها ويشكل قوة عسكرية كافية تكون درعا لها ضد كل اعتداء، وبعبارة أخرى كان عليه أن يعمل على توطيد حكمه فيها، بعد أن تعلم من دروس التاريخ أن دولا قوية وحضارات مزدهرة قامت على جانبي الوادي الذي تحتل مصر جزءا منه، وإذن ليعيد لها قوتها ومجدها من

أجل أن يستفيد هو وذريته منها . وهناك العديد من الأقوال التي وردت على لسانه يظهر فيها تقديره لمكانة مصر، من ذلك قوله إنه لا يعدل بها أرضا أخرى وأن أعناق رجال الدولة تتقطع دون الوصول إليها . غير أنه كان يدرك في الوقت نفسه أنه لن يستطيع أن يعيد لمصر مكانتها واستقلالها إلا بموافقة الدول الأوروبية التي لن تتركه يقرر مصير مصر بمفرده باعتبارها جزء من المسألة الشرقية .

ولعل مما يؤخذ على الإصلاحات التي قام بها محمد علي، أو تلك التي اعتزم القيام بها أنها لم تكن منبثقة عن عقيدة أو أيديولوجية واضحة بقدر ما كان يستهدف من ورائها تدعيم طموحه ومركزه الخاص باعتباره حاكما أجنبيا، ولعل مما يؤكد ذلك أنه لم يشجع الاهتمام الشعبي بالسياسة أو الإدارة في الوقت الذي كان فيه دائب البحث عن أدوات تعينه في بناء نظامه الجديد، معتمدا في ذلك على خليط من العناصر الأجنبية من الأتراك والأوروبيين والأرمن أو غيرهم مما كان يتوسم فيهم الخبرة أو الكفاءة، ومن ثم اقتصر دور أبناء الشعب على تولي الوظائف الدنيا بينما كانت المراكز الحيوية من نصيب غيرهم، غير أنه لم يلبث فيما بعد أن راح يعمل على إعداد الكوادر اللازمة للعمل من بين أبنـاء البلاد أنفسهم، ومن ثم كان إرساله أولى البعثات العلمية إلى كل من فرنسا وإيطاليا في عام ١٨٠٩.

ولعل محمد علي كان يدرك جيدا أن من المستحيل عليه أن ينفرد بالسلطة وتحقيق نهجه الإصلاحي في الحكم بينما لا تزال هناك قوى وعناصر تقليدية تعمل على الحد من سلطته، ومن ثم كان عليه أن يتخلص من تلك القوى والعناصر سواء تلك التي ناصرتـه أو جابهته بالعداء، إذ إن ذلك هو السبيل الوحيد لانفراده بالسلطة بعيدا عن نفوذ الزعامة الشعبية التي أولته الحكم، أو نفوذ المماليك المنافسين له، أو استمرار المؤامرات العثمانية من أجل الإطاحة به وعزله عن الولاية.

وقد استطاع محمد علي بما جبل عليه من فطنة ودهاء سياسي التخلص من تلك القوى جميعها باستخدام الرفق واللين تارة أو بذل الأموال تارة ثانية، أو بالقهر والسيف تارة أخرى حتى خلصت له مصر بكاملها . غير أنه على الرغم من ذلك بقي خلال

عقدين أو ثلاثة من بداية حكمه يخضع طوعا لأوامر الباب العالي وإرادته، ولعله آثر اتباع تلك السياسة لكي يضمن بقائه في الحكم دون عزل أو تبديل، إذ كان يدرك أن السلطان العثماني لم يكن راضيا عن طيب خاطر للطريقة التي وصل بها إلى الحكم أو استمرار بقائه في مصر، ومن ثم كان حرصه على أن يظهر في كل مناسبة شدة إخلاصه وطاعته للسلطان، الذي كان من ناحية أخرى يرى أن في إمكانه الاستفادة من قوة محمد علي لما فيه فائدة للدولة، أو ينجح في إضعاف قوته، ومن ثم بدأ يدفعه منذ عام ١٨٠٨ إلى قمع الحركة الوهابية التي ظهرت في نجد وامتدت إلى الحجاز بعد أن فشل ولاته في الحجاز والشام والعراق في التصدي لتلك الحركة .

ولعل محمد علي كان من الذكاء بحيث لم يمتثل فورا لأوامر السلطان، وظل يتعلل بعدم إمكان إرسال قواته لما يعانيه من أزمة مالية نتيجة سيطرة المماليك على أقاليم الصعيد، إضافة إلى ما تكبده من نفقات في مقاومة الحملة الإنجليزية في عام ١٨٠٧، وخوفه من أن يتسلط الأجانب على السواحل المصرية إذا ما دفع بقواته إلى الجزيرة العربية . غير أنه بعد أن وطد مركزه في البلاد ، وجد أن نجاحه في القضاء على الحركة الوهابية، رغم كونها حركة دينية قد تكون فرصة لرفع مكانته في العالم الإسلامي، وذلك بإعادة مواسم الحج بعد انقطاعها عدة سنوات على أثر سيطرة الوهابيين على الحجاز . وفضلا عن ذلك فإنه وجد في دعوة السلطان فرصة يستطيع بها تحقيق خططه ومشروعاته الطموحة وحجة يتذرع بها لتكوين قوة بحرية عاونته الدولة العثمانية في تكوينها، فضلا عن التخلص من الفرق العسكرية غير النظامية الكثيرة التمرد عليه، ومن ثم بدأ في عام ١٨١١ يستجيب لأوامر السلطان كسبا لثقته من ناحية وتعزيزا لمركزه من ناحية ثانية .

التخلص من النظام القديم:

عكف محمد علي خلال العقد الأول من سنوات حكمه على إحداث تغيير راديكالي في أدوات الحكم والتخلص من عناصر النظام العثماني المملوكي، والاستئثار بالسلطة من القوى المناهضة له . وقد استطاع محمد علي أن يتلاعب بالقوى السياسية التقليدية وإحداث الفرقة بينها، كما نجح في القضاء على القوى العسكرية غير النظامية

لدرجة أن السلطان العثماني محمود الثاني سار على نهجه في إلغائه للنظام الإنكشاري وتأسيس النظام الجديد في الدولة العثمانية في عام ١٨٢٦.

كانت العناصر التقليدية التي يرتكز عليها النظام العثماني المملوكي في مصر تتمثل في عصبيات مسلحة من أخلاط الجند، إلى جانب الأمراء المماليك، والزعامة الشعبية الممثلة في شيوخ الأزهر وعلماء الدين، وشيوخ العشائر البدوية، والملتزمين ورؤساء الحرف والصناعات وزعماء الأحياء في المدن وغيرهم، هذا فضلا عن التحديات الخارجية التي واجهها والتي كانت ممثلة في مجيء الحملة الإنجليزية إلى مصر في عام ١٨٠٧.

وقد قضى محمد علي خلال السنوات الأولى من حكمه - وهي السنوات التي نعالجها في هذه الدراسة - في تصفية الزعامة الشعبية وإلغاء نظام الالتزام وإبادة أكثر من أربعمائة وسبعين أميرا مملوكيا في مجزرة القلعة في عام ١٨١١، إلى جانب القضاء على ما يقرب من ألف مملوكا في أحياء القاهرة والأقاليم المصرية المختلفة .

وقد يكون من المفيد أن نعرض للوسائل التي استخدمها محمد علي للتخلص من تلك القوى التي كانت تحول بينه وبين الاستئثار بالسلطة والسيطرة على مقاليد الحكم ، وذلك على النحو التالي :

الحملة الإنجليزية على مصر ١٨٠٧:

لم يكد محمد علي يقضي أقل من سنتين في الحكم حتى فوجئ بتلك الحملة التي أثارت فزعه، وذلك إذا ما قدر للإنجليز تحقيق هدفهم بإقصائه عن الحكم وتسليم البلاد لحلفائهم المماليك .

ولعل مما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن الإنجليز لم يكونوا بغافلين عن مجريات الأمور في مصر بعد جلاء الفرنسيين عنها، إذ كانوا يراقبون بعين يقظة رغبة العثمانيين في استعادة حكمهم والتخلص من نفوذ المماليك، غير أنهم كانوا يدركون جيدا عجز العثمانيين عن السيطرة على زمام الأمور في مصر نتيجة إدارتهم السيئة وفرقهم العسكرية المتنازعة، ومن ثم كانوا أكثر تحيزا للمماليك .

ولما كان الإنجليز يخشون من عودة الفرنسيين إلى مصر، فقد ظلت قواتهم مرابطة في البلاد حتى إبرام صلح إميان بين إنجلترا وفرنسا في ٢٥ مارس ١٨٠٢، وكان من بين بنود ذلك الصلح جلاء القوات الإنجليزية عن مصر، وعلى الرغم من ذلك فقد تلكأ الإنجليز في الجلاء لما يقرب من عام كامل استطاعوا في خلاله استقطاب حزب قوي من المماليك بزعامة محمد بك الألفي إلى جانبهم، ولم يتوان ذلك الزعيم المملوكي الذي كان من أكبر المنافسين لمحمد علي عن مصاحبة القوات الإنجليزية عقب انسحابها في مارس ١٨٠٣ حيث بقي في إنجلترا لمدة عام ممثلا للمماليك عاد بعدها إلى مصر «وقد تهذبت أخلاقه بما اطلع عليه من عمارة بلادهم وحسن سياسة أحكامهم »، على حد قول الجبرتي، و كان على قناعة بأن صداقته أو على الأحرى تحالفه مع الإنجليز سيضمن له الاستئثار بالنفوذ في مصر.

وعلى الرغم من انسحاب الإنجليز من مصر، إلا أن تقلبات السياسة الأوروبية لم تلبث أن عادت بهم من جديد، فعلى أثر انهيار صلح إميان الذي لم يكن في الواقع سوى هدنة مسلحة قصيرة الأجل، لم تلبث أن استأنفت الحروب الأوروبية حيث تشكل حلف أوروبي ضد فرنسا من تلك الدول التي طالما تألبت عليها وهي إنجلترا وروسيا والنمسا .

غير أنه على أثر الانتصارات التي أحرزها نابليون في موقعتي أوسترلتز وينا في عام ١٨٠٥ وأصبحت أوروبا تكاد تكون جميعها في قبضة يده، مما دفع السلطان العثماني إلى أن يمد يده إلى الإمبراطور الفرنسي، الذي بادر من ناحيته بإرسال سفيره سبستياني إلى الأستانة على أمل إحياء مشروعاته التوسعية في الشرق مما كان يعني إنزال الهزيمة بالنفوذين الإنجليزي والروسي اللذين كانا سائدين آنذاك في بلاط استانبول، وكان ذلك دافعاللأسطول الروسي إلى الاشتباك في معارك دامية مع الأسطول العثماني، وسارع الإنجليز بتأييد أصدقاءهم الروس بمظاهرة بحرية قام بها أسطولهم في مياه الدردنيل حتى أصبح قاب قوسين أو أدنى من القسطنطينية .

غير أنه على أثر تعرض الأسطول الإنجليزي في الدردنيل لنيران المدفعية العثمانية نتيجة لصمود العثمانيين في القتال، اتجه أسطول إنجليزي آخر بقيادة الجنرال فريزر إلى

الإسكندرية مستهدفا الضغط على الدولة العثمانية في إحدى الولايات التابعة لها. وهكذا جاء الإنجليز إلى مصر في هذه المرة خصوما للسلطان العثماني عكس مجيئهم في عام ١٨٠١ حلفاء له من أجل طرد الفرنسيين . وعلى الرغم من ذلك فإنه طبقا لما أعلنه الجنرال فريزر فإن الحملة الإنجليزية لم تأت أساسا لغزو مصر أو احتلالها، وإنما لمنع الفرنسيين من العودة إليها، ولحماية الأطراف التي تتبنى علاقات الصداقة في كل الأوقات مع بريطانيا العظمى، والمقصود بهم المماليك .

ومن الواضح أن الحملة الإنجليزية شكلت دورا من أدوار التنافس الإنجليزي والفرنسي في الشرق، واستهدفت بصفة خاصة أن يفك السلطان العثماني ارتباطه وتقاربه مع الفرنسيين توجسا من محاولاتهم استرجاع نفوذهم في مصر، ومن ثم تعريض طرق المواصلات البريطانية للخطر، فضلا عن الضغط على السلطان العثماني لإخراج محمد علي من مصر وتولية أمورها لعميلهم المملوكي محمد بك الألفي . غير أنه كان من سوء حظ الإنجليز كما يشير إلى ذلك الجبرتي أن وصلت حملتهم إلى الإسكندرية عقب موت الألفي بأربعين يوما، ومن ثم لم يسهل عليهم الرجوع في الوقت الذي فشلوا فيه في الاتصال ببقية الزعامات المملوكية .

وعلى الرغم من ذلك فقد تمكنت الحملة من أن تسيطر على الإسكندرية بسهولة، التي سرعان ما سقطت في أيدي الإنجليز بسبب نقص إمكاناتها الدفاعية وعدم توافر المدفعية وضآلة حاميتها العسكرية، وإن كانت أصابع الاتهام قد أشارت إلى أمين بك أغا حاكم المدينة، الذي كان لا يميل إلى الاعتراف بسلطة محمد علي ومن ثم بادر بتسليم المدينة للإنجليز إما خوفا أو ضعفا أو نتيجة إغرائه بالمال .

وبينما كانت تعليمات الحكومة البريطانية تقضي بأن تقتصر الحملة على احتلال الإسكندرية ريثما ينجلي الموقف الأوروبي، كان القنصل الإنجليزي «ميسيت» دائم الإلحاح على فريزر على أن تتقدم الحملة إلى الساحل المصري والاستيلاء على ثغوره لضمان تموين القوات الإنجليزية بالمواد الغذائية والمياه العذبة، حيث كانت كمية القمح واللحوم لا تكاد تكفي المدينة لأكثر من أسبوعين، ومن ثم كان لا بد من السيطرة على رشيد ودمياط مما كان يعني خنق النظام الجديد الذي أقامه محمد علي في مصر ، ويؤدي بالتالي إلى انضمام المماليك إلى الإنجليز بعد أن يتحققوا من انتصاراتهم .

كانت الضرورات العسكرية إذن تستدعي التقدم إلى رشيد، ومن ثم بادر فريزر بإرسال إحدى فرقه العسكرية إليها. وتجمع المصادر المعاصرة على أن أفراد تلك الفرقة دخلوا المدينة في الصباح الباكر دون أن يتعرضوا لطلقة نيران واحدة، غير أنه ما أن بلغت حرارة الشمس ذروتها في منتصف النهار حتى انهالت النيران من كل نافذة ومن كل بيت، ولقي قائد الفرقة العسكرية « وشوب » وبضع مئات من جنوده مصرعهم، مما كان سببا لإصابة الرأي العام الإنجليزي بصدمة عنيفة عندما سرت الأنباء بأن ما لا يقل عن خمسمائة جندي بريطاني سيقوا كأسرى في أسواق الرقيق بالقاهرة تحف بهم من الجانبين رءوس عدد كبير من رفاقهم القتلى محمولة على أسياخ . حيث فقد الإنجليز مائة وخمس وثمانين قتيلا وأكثر من مائتين وخمسين جريحا .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن محمد علي كان يقاتل المماليك في الصعيد عندما وصلته أنباء احتلال الحملة الإنجليزية للإسكندرية وتقدمها إلى رشيد، فلم يستعجل الرجوع للقاهرة، وعلى العكس من ذلك أثارت تلك الحملة فزعه إلى درجة أنه أخذ يعد العدة للفرار إلى ناحية الشام دون المرور على القاهرة التي كان من المحتمل أن يزحف الإنجليز إليها . ولكنه عندما سمع بمقاومة أهالي رشيد ارتفعت روحه المعنوية وعاد مسرعا إلى القاهرة.

ويصور لنا الجبرتي تصويرا رائعا مقاومة المصريين لحملة رشيد على عكس ما أظهره محمد علي من تخاذل على حين أنه هو الذي جنى وحده ثمرة هذه المقاومة حيث يقول «وليت العامة شكروا على ذلك ونسب إليهم فضل بل نسب كل ذلك للباشا وعساكره وجوزيت العامة بضد الجزاء».

كان على محمد علي عند عودته إلى القاهرة أن يحول دون اتفاق المماليك مع الإنجليز بغية التخلص منه أو التمكن من أسره، ولم يجد أمامه سوى الاستعانة بشيوخ الأزهر الذين ترددت فتاواهم في المساجد بأنه ليس من العدل أن يقف المماليك إلى جانب الكفار، وأن عليهم تغليب المصلحة الدينية على مصالحهم الذاتية، واستجاب المماليك لما تقضي به أحكام الشرع، أو لعل استجابتهم هذه كانت نتيجة لما صاروا إليه

من ضعف وتفكك على أثر وفاة أقوى زعمائهم، مما كان يتعين على الإنجليز أن يخوضوا القتال وحدهم .

وحين أيقن المصريون أن الإنجليز لن يستسلموا من أول هزيمة لهم في رشيد، أخذت جموعهم تتأهب للقتال توجسا من وصول الحملة إلى القاهرة، وبرز السيد عمر مكرم الذي تعززت مكانته وأخذ يعد الناس للمقاومة وحمل السلاح وحفر الخنادق وإقامة المتاريس وإرسال النجدات إلى إخوانهم في رشيد . وعلى أثر وصول محمد علي إلى القاهرة اجتمع به المشايخ وطلبوا منه خروج الشعب للجهاد مع العسكر، غير أنه رفض ما استقر عليه عزمهم قائلا إنه «ليس على رعية البلد خروج، وإنما عليهم المساعدة بالمال لعلائف العسكر» .

وهكذا حدد محمد علي فلسفته في الحكم فالرعية تمد الحاكم بالمال لنفقات العسكر وليس الخروج للقتال، وفضلا عن ذلك كان محمد علي يهدف إلى تحييد الزعامة الشعبية والحيلولة بينها وبين القيام بأي دور إيجابي في شئون البلاد، وإبعاد الشعب عن حمل السلاح لما قد يشكله من خطورة عليه باعتباره حاكما أجنبيا . ومن ثم بادر بتجهيز حملة عسكرية تألفت من أربعة آلاف مقاتل من المشاة، وألف وخمسمائة من الفرسان وتمكنت تلك القوات بمعاونة الأهالي من القضاء على الفرقة الإنجليزية التي وصلت إلى الحماد .

كانت هزيمة الإنجليز في رشيد في ٣١ مارس ١٨٠٧، وما أعقبها من هزيمتهم في الحماد بعد أقل من شهر واحد من معركة رشيد وعلى وجه التحديد في ٢١ أبريل ١٨٠٧ من الأسباب التي أجبرت الجنرال فريزر على إعادة الحملة إلى مراكزها السابقة في الإسكندرية بعد أن أيقن عجزه عن شن هجوم شامل . ولم يلبث أن وصلته تعليمات حكومته بلزوم الانسحاب من الإسكندرية، وكان ذلك نتيجة للتحول في الموقف الأوروبي على أثر عقد معاهدة تلست في يوليو ١٨٠٧ بين فرنسا وروسيا، مما كان يتعين على إنجلترا الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية، ولذا لم يكن أمام فريزر سوى طلب التفاوض مع محمد علي على أساس تنفيذ الانسحاب وتبادل الأسرى والجرحى من

الطرفين، ووافق محمد علي من ناحيته على شروط الصلح وتم انسحاب الإنجليز بالفعل في سبتمبر ١٨٠٧، وتخلص محمد علي من أول تحد خارجي واجهه .

وعلى الرغم من الهزائم التي تعرض لها الإنجليز فإن محمد علي لم يبد تكبرا أو غرورا بل أحسن معاملة الأسرى الإنجليز ومعالجة جرحاهم وكان هذا الموقف الإنساني مما حفظته له الحكومة الإنجليزية حيث بدأت الأمور تهدأ بينها وبينه وإن كان ذلك إلى حين .

وليس من شك في أن الانتصار الذي تحقق ضد الإنجليز في كل من رشيد والحماد كان من العوامل التي وطدت سلطة محمد علي، فضلا عن أن انسحاب الحملة الإنجليزية من الإسكندرية أتاحت له الفرصة لمد نفوذه إليها، إذ كانت الدولة العثمانية حريصة على أن تكون الإسكندرية خارجة عن سلطة الباشوية المصرية من أجل استبقائها معقلا لنفوذها والحلقة التي تصل بينها وبين الولاية المصرية، ومن ثم ظلت الإسكندرية خارجة عن سلطة محمد علي على الرغم من تسليم الدولة العثمانية بتعيينه وتثبيته على مصر.

ومن ثم بادر بعد أن انسحب الإنجليز من الإسكندرية في الثالث عشر من سبتمبر ١٨٠٧ بتعيين حاكم عليها من قبله، وفي العشرين من سبتمبر دخل المدينة لأول مرة حيث لقي استقبالا من قبل قناصل الدول والأعيان وكبار التجار والمشايخ والعلماء ورؤساء الجند الذين هموا باستقباله وتقديم الولاء له .

وقد حرص محمد علي على توجيه مزيد من الاهتمام من أجل إعمار الإسكندرية ورشيد، حيث أصلح ثغر رشيد وقام ببناء سد الفرعونية لكي يحول دون طغيان مياه البحر على الأراضي الزراعية، كما حرص على إصلاح وترميم السد الأعظم الموصل إلى الإسكندرية، و قام فيما بعد بحفر ترعة المحمودية من أجل توصيل المياه العذبة إلى المدينة . ولعل تلك الإنجازات الهامة قد استلفتت نظر مؤرخنا الجبرتي الذي لم يسعه – على الرغم من خصومته لمحمد علي – إلا أن يقرر أنه «له مندوحة لم تكن لغيره من ملوك هذه الأزمان»، وتمنى لو وفقه الله لشيء من العدالة على ما فيه «من العزم والرياسة والشهامة والتدبير والمطاولة لكان أعجوبة زمانه وفريد أوانه» !

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أنه على الرغم من تخلص محمد علي من الإنجليز، إلا أنه ظل يتخذ لنفسه سياسة حذرة في تعامله معهم مع سعيه بقدر الإمكان لاكتساب صداقته . غير أن الحملة الإنجليزية كانت درسا مفيدا له، ومن الأسباب التي دفعته إلى مزيد من التقارب مع الفرنسيين، فضلا عن أنه كان صديقا شخصيا لبرناردينو دروفتي - القنصل الفرنسي في مصر - الذي مارس نفوذا كبيرا عليه، ويقال إنه ساعده.

وكان محمد علي يهدف من تقاربه مع الفرنسيين استخدام المنافسة الدولية لكي يحول دون غزو أوروبي جديد، إذ كان يدرك جيدا أن احتلال أية دولة أوروبية للبلاد يثير عليها خصومة الدول الأخرى ونقمتها . وفضلا عن ذلك كان يهدف من وراء تقاربه مع فرنسا الاستعانة بها في بناء نظامه الجديد، وكان ذلك التقارب من الأسباب التي أدت إلى عداء إنجلترا له التي أخذت تنظر بعين القلق إلى إصلاحاته لإدراكها أن كل إصلاح يقوي إحدى ولايات الدولة العثمانية الواقعة على طريق مواصلاتها الإمبراطورية إلى الهند إنما يشكل خطرا على مصالحها التجارية والاستراتيجية، ومن ثم يمكن القول أن إصلاحات محمد علي وتقاربه مع الفرنسيين كانت من أسباب نقمة إنجلترا عليه والتعاون مع السلطان العثماني لإضعاف نفوذه، ولم تلبث أن واتتها الفرصة حين حدثت الخلافات بينه وبين السلطان العثماني في بلاد الشام في عام ١٨٣٩ ففرضت عليه بموافقة الدول الأوروبية معاهدة لندن التي قضت على طموحاته ومشروعاته التوسعية .

تفكيك الزعامة الشعبية والتخلص منها:

كان للزعامة الشعبية منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر دورها الكبير في الوقوف إلى جانب الشعب ضد مظالم الحكام، ومن ثم كان اكتسابها لقدر كبير من الهيبة، خاصة وأنها كانت تتكون من شيوخ الأزهر وعلماء الدين الذين كان لهم الاحترام والتقدير لدى جميع فئات الشعب . ولم تلبث أن حققت تلك الزعامة درجة كبيرة من النفوذ حين نجحت في عام ١٢٠٩ هـ (١٧٩٥ م) من التوصل إلى وثيقة حررت من قبل قاضي القضاة عرفت بحجة «رفع المظالم» وقع عليها الوالي العثماني وتعهد الأمراء المماليك بالالتزام بها، وكانت تتضمن إقامة أحكام الشرع وإبطال الحوادث

والمكوسات وكف الأيدي عن أرواح الناس وأرزاقهم وعدم التعدي على حرماتهم أو مصادرة ممتلكاتهم .

وليس من شك في أن تلك الوثيقة تعد تأكيدا للمكانة التي وصل إليها شيوخ الأزهر الذين لم يكتفوا بالوعود الشفاهية التي كانوا يحصلون عليها من الحكام، وإنما أصروا على تسجيل المطالب الشعبية في وثيقة شرعية لتكون حجة على الحكام حتى لا ينكثون عن وعودهم . غير أن المماليك لم يلبثوا أن نكثوا تلك الوعود وتجاهلوا الحجة وعاد كل شيء كما سجل الجبرتي إلى ما كان عليه من قبل «وزيادة» .

وليس من شك في أن استمرار الفوضى وعدم خبرة الشيوخ بالشئون السياسية أدت إلى ضياع المكاسب التي تحصلوا عليها . وعلى الرغم من ذلك فقد كان مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر، وما قام به الفرنسيون من إقامة بعض المؤسسات التي شارك فيها شيوخ الأزهر، إضافة إلى المقاومة الشعبية التي قامت ضد الحملة الفرنسية كان لها أثر في نضوج الزعامة الشعبية التي وضحت عقب خروج الفرنسيين من مصر، وأصبحت تلك الزعامة ملاذا للشعب في التصدي لجور العثمانيين والمماليك، وبمساعدتها تمكن محمد علي من الوصول إلى الحكم .

وفي خلال السنوات الأولى من حكم محمد علي ظل مقدرا للزعامة الشعبية التي استمد منها مشروعيته في الحكم، فضلا عن وقوفها إلى جانبه في كثير من الأزمات التي واجهها، حيث ساندته في التصدي لمحاولات الباب العالي عزله عن الولاية، كما تصدت لمحاولات المماليك الإطاحة به، وفي إخماد حركات العسكر الذين تجمعوا في عام ١٨٠٧ أمام دار سكناه بالأزبكية للمطالبة برواتبهم المتأخرة في الوقت الذي كان يعاني فيه من أزمة مالية طاحنة نتيجة استيلاء المماليك على أقاليم الصعيد وما تكبده من نفقات لصد الحملة الإنجليزية عن مصر، وما كان يتعين عليه من إرسال الخراج إلى الأستانة لضمان استقراره في الحكم، ولما كانت الخزانة خاوية فقد قرر الشيوخ أن يتحمل الشعب تلك الأعباء التي ساهم فيها التجار وأرباب الحرف والصناعات والأعيان من أجل قمع تمرد الجند وإقرار الأمن .

وقد ظل محمد علي يرجع إلى الزعامة الشعبية كلما احتاج إلى أموال، أو كلما تحزبت عليه الأمور، وكان من الطبيعي أن يترتب على ذلك ازدياد نفوذ الشيوخ الذين أصبح لهم دور فاعل في توجيه شئون الحكم، كما ظلوا محتفظين بامتيازاتهم وبمكانتهم أمام الشعب الذي كان كثيرا ما يلجأ إليهم، مما كان سببا في تبرم محمد علي بهم ، خاصة وأنهم لم يكتفوا بالوساطة بينه وبين الرعية بل تمادوا في مراقبة أعماله، والتصدي للإجراءات المالية التي كان يتخذها، والتي وجدوا فيها مساسا بمصالحهم وبمصالح الرعية . وبينما ساد في اعتقادهم أنه لن يجرؤ على الحد من تدخلهم باعتبارهم هم الذين أتوا به إلى الولاية وعملوا على تثبيته في الحكم، كان محمد علي يعمل من ناحيته على الإضعاف من مكانتهم وهيبتهم .

ومن أجل رغبته في الانفراد بالسلطة، كان عليه من واقع خبراته العملية ودهائه السياسي – وحتى بدون استيعابه لآراء ميكافللي – أن يستفيد من الدرس الذي يقضي بأن الحاكم إذا ما أراد الاحتفاظ بسلطته عليه تحطيم أولئك الذين رفعوه إلى السلطة . وفي سبيل تحقيق ذلك بدأ يوجه اهتمامه للتخلص من الزعامة الشعبية التي لم يعد يوليها اهتماما يذكر، وآثر اتخاذ القرارات بنفسه بعد مناقشة وجيزة مع مستشاريه الأتراك والأجانب، أما شيوخ الأزهر فلم يصبحوا في عداد مستشاريه المقربين . كما قرر في الوقت نفسه اتخاذ القلعة مقرا لحكمه إذ إن سكناه في سراي الأزبكية وفي قلب مدينة القاهرة كانت كثيرا ما تضطره إلى الانحناء أمام المطالب الشعبية، إذ كانت الأزبكية بمثابة الساحة التي تحتشد فيها الفئات الشعبية الساخطة، على عكس القلعة التي كانت بمدافعها وأبراجها المنيعة تشرف على القاهرة وتتسلط عليها .

وكان محمد علي من الدهاء حين أخذ يعمل على شغل الشيوخ بالأمور الدنيوية بحيث لم تعد لهم القدرة على إلزامه بالاستجابة لمشورتهم . ولعل ما وصلت إليه الزعامة الشعبية من ضعف وانحلال قد استرعت نظر الجبرتي الذي كان حريصا من قبل على تسجيل المواقف الجريئة والهيبة التي كان يتمتع بها الشيوخ والدور الذي كانوا يقومون به في المجتمع، الأمر الذي جعل منهم جهازا من أجهزة الحكم، وبدلا من ذلك أخذ يعبر بأسف عن الحالة المتدنية التي وصلوا إليها، حيث نعى عليهم توسمهم في محمد علي

الخير والعدالة وتمكينهم له بسبب انقساماتهم ومنافساتهم التي أدت إلى ضياع هيبتهم ومكانتهم، كما أخذ عليهم افتتانهم بالدنيا إلى درجة «هجر مذاكرة المسائل ودراسة العلم، وصار ديدنهم واجتماعاتهم ذكر الأمور الدنيوية» ، كما وسمهم بالظلم وجمع الأموال «والمتاجرة بالفتوى وارتكاب الأمور المخلة إلى جانب بعض صفات المكر والخديعة وإلى غير ذلك مما يطول شرحه » .

ولم يلبث محمد علي بعد أن أغرق الشيوخ في المكاسب المادية أن اتخذ العديد من الإجراءات التي مست الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها حين قرر فرض مبالغ مالية على الأحباسيات المرصدة على المساجد والأسبلة والتكايا وكافة جهات البر والصدقات، وألزم الشيوخ القائمين عليها بتسليم الأموال المحصلة منها، كما قرر في يوليو من عام ١٨٠٩ الاستيلاء على جميع أراضي الأوقاف وأطيان الرزق استنادا على أن الوالي من قبل الخليفة هو الأحق برعاية تلك الأوقاف والرزق . كما قرر إلغاء مسموح المشايخ ومشاركة الشيوخ للملتزمين في فوائض التزاماتهم .

وليس من شك في أن تدخل محمد علي في شئون الأوقاف، وإلغائه لنظام الالتزام كان بمثابة ضربة معول في مركز أولئك الشيوخ، الذي سرعان ما وصل الخلاف بينهم وبينه إلى درجة التصادم، حين أخذوا يتدارسون نص البيعة التي اختاروه على أساسها بالولاية، وما كانت تتضمنه من شروط قبل على أساسها الحكم والتي كانت تقضي سيره بالعدل، وإقامة الأحكام والشرائع والإقلاع عن المظالم، وألا يفعل أمرا إلا بمشورتهم، وأن يتحرى العدالة في كل إجراءاته .

وحين أحس محمد علي بما انتهى إليه الشيوخ في أنه تجاوز شروط المبايعة بما يستوجب عزله عن الولاية، أخذ يركز اهتمامه على الدس لهم والعمل على كسر شوكتهم . وكان سبيله إلى ذلك التلويح لهم بشغل المناصب الدينية، ومن بينها منصب نقيب الأشراف وشيخ الأزهر وغيرها من المناصب الدينية الأخرى التي أصبح يسيطر عليها، مما دفعهم إلى التقرب منه مما أضعف من هيبتهم ونفوذهم .

وفي محاولة منه للتعرف على قوة الزعامة الشعبية قام بتوجيه ضربة شديدة إلى أقوى أعضائها وبالذات ضد الشيخين اللذين ألبساه كرك الولاية، حيث ألزم الشيخ عبد الله الشرقاوي شيخ الجامع الأزهر بعدم مغادرة دار سكناه، وقرر عزل السيد عمر مكرم عن نقابة الأشراف وتعيين الشيخ السادات بدلا منه، ولم يكتف بذلك بل قرر في عام ١٨٠٩ نفيه إلى دمياط، وبعد أربع سنوات قضاها السيد عمر مكرم في المنفى التمس من محمد علي العودة إلى القاهرة فأذن له ، غير أنه ما كاد يستأنف العيش في القاهرة حتى وقعت إحدى الانتفاضات الشعبية الصغيرة التي أثارت شكوك الباشا في أن يكون له دور فيها، فنفاه مرة أخرى إلى طنطا ، وكان يهدف من ذلك أن يفقده القاعدة الشعبية التي يستند إليها في القاهرة بين عامة الشعب .

وبدلا من أن يتخذ الشيوخ والعلماء موقفا لنصرة زعيمهم السيد عمر مكرم راحوا على العكس من ذلك، رغبة منهم في إرضاء الباشا وطمعا في عطاياه، يكيلون له أعنف الاتهامات، التي كان من بينها أنه أدخل في سجل الأشراف أسماء بعض من أسلم من اليهود والقبط، ومنها أيضا أنه تلقى من محمد بك الألفي زعيم أحد الأحزاب القوية من المماليك والمنافس الخطير لمحمد علي مبالغ مالية لتمكينه من الإطاحة بمحمد علي، وتقليده الولاية على مصر، فضلا عن اتصاله ببعض فئات العسكر من أجل التمرد والانقضاض على الباشا، ومن الواضح أن هذه التهم كانت على درجة كبيرة من الخطورة بحيث لو صحت أو حتى لو صح بعضها - كما أشار إلى ذلك أحد الباحثين - لكانت سببا كافيا ليس فقط لنفي السيد عمر مكرم بل لإعدامه .

وليس من شك في أن الأساليب والإجراءات التي اتخذها محمد علي كان لها أثر في إصابة الزعامة الشعبية بالتفكك والانحلال وتفرق كلمتها، نتيجة تكالب أفرادها على المناصب والأرزاق مما أدى إلى ضياع نفوذها وانفراد محمد علي بالحكم دون وصاية عليه .

ومما تجدر الإشارة إليه أيضا في هذا المقام أن محمد علي لم يكتف بتجريد الزعامة الشعبية من نفوذها، وإنما عمد بعد عدة سنوات إلى التخلص من زعامات «الحرافيش»

الذين كان لهم إلى جانب الزعامة الشعبية دور في وصوله إلى الحكم، حيث أصدر في عام ١٨١٧ أمره بإعدام حجاج الخضري، و كان واحدا من أبرز قادة الثورة الشعبية التى أطاحت بخورشيد باشا ودفعت به إلى الحكم، ومما يثير الدهشة عدم وجود اتهامات وجهت إلى ذلك الزعيم الشعبي، وبالتالي لم يكن الهدف من إعدامه سوى رغبة محمد علي في التخلص من الزعامات الديماجوجية التي وجد أنها تشكل خطرا عليه وزجرا لغيره .

إلغاء نظام الالتزام:

كان نظام الالتزام هو النظام السائد في تحصيل الضرائب على الأراضي الزراعية، وعلى أثر خضوع مصر للدولة العثمانية أقر السلطان سليم الأول العمل بهذا النظام، غير أنه اشترط على الملتزمين دفع الأموال الأميرية المقررة على دوائر التزامهم، وسمح لهم بشرائها وبيعها، الأمر الذي كان يبدو منه أن نظام الالتزام أصبح نوعا من الملكية التي يتمتع بها الملتزم طيلة حياته ما دام مؤديا «للحلوان»، وهو المبلغ المالي الذي كان يدفعه مسبقا مقابل الحصول على « التمكين » الذي يؤكد حقه في دائرة الالتزام، وإذا أدركت الملتزم الوفاة كان أبناؤه ومماليكه هم الأحق من غيرهم في الحصول على دائر ة الالتزام التي كان يقوم عليها . وكان الملتزمون يتشكلون من أمراء المماليك ومن شيوخ الأزهر وعلماء الدين ورؤساء الجند ومشايخ البدو وأعيان البلاد بل ومن النساء أيضا .

وقد اعتاد الملتزمون، حين تكون دائرة التزامهم واسعة على تعيين مباشرين أو وكلاء عنهم لإدارة التزامهم يعاونهم في ذلك عدد من الكتبة والصيارفة، أو قد يلجئون إلى تقسيم دائرة التزامهم إلى عدد من الحصص يقوم عليها شيوخ القرى التي تقع تلك الحصص في زمامهم، ومن ثم كان شيوخ القرى بمثابة أدوات الملتزم بين الفلاحين، يتلقون منه التعليمات وينقلونها إلى الفلاحين .

ومع أن الملتزمين كانوا يدفعون مبلغا من المال سنويا إلى السلطات القائمة التي مكنتهم من أراضي الالتزام، إلا أنهم كانوا يستولون بوسائل الشدة والقهر على أضعاف مضاعفة من الأموال من الفلاحين، الذين كانوا يسخرونهم في نفس الوقت في أعمال

تعود عليهم بالربح الوفير بينما يقع مساوئها على الفلاحين . وعلى الرغم من أن التمكين أو الحجة التي كان يحصل عليها الملتزم كانت تنص على معاملة الفلاحين بالرحمة وعدم الظلم، إلا أن الغالبية العظمي من الملتزمين لم يراعوا ذلك، وكما يذكر الجبرتي أن الفلاحين كانوا من الملتزمين أذل من العبد المشترى، وربما كان العبد يهرب من سيده إذا ما كلفه فوق طاقته أو أهانه بالسب أو بالضرب، على عكس الفلاح الذي كان من المتعذر عليه ترك قريته وأولاده والهرب إلى قرية أخرى، وحتى إذا هرب وتم التعرف على مكانه كانت تتم استعادته قسرا .

وقد حاول الفرنسيون في السنتين الأخيرتين من عهد الحملة الفرنسية، وعلى وجه التحديد حين تولى مينو السلطة بعد مصرع الجنرال كليبر، إلغاء نظام الالتزام غير أن الظروف المضطربة التي واجهتها الحملة الفرنسية أدت إلى عدم تنفيذ هذا الإلغاء، ومن ثم استمر نظام الالتزام قائما، واستمرت معاناة الفلاحين من كثرة الضرائب الفادحة ومن بينها ضرائب البراني والفرد والمغارم وغيرها، ناهيك عن كساد الزراعة وكثرة تعديات العربان على الحرث والنسل .

وعندما تولى محمد علي الحكم كانت الزراعة موضع اهتمامه باعتبارها المصدر الرئيسي لثروة البلاد وعليها يتوقف دخلها السنوي، ومن ثم وجد أن الاهتمام بها مما يضمن له الحصول على الأموال اللازمة سواء لتهدئة جنده أو لإرساء أسس دولته . ولما كان نظام الالتزام يحول بينه وبين تطبيق سلطته المركزية ويحجب صلته بالفلاحين فقد عمل على إلغائه . ووفقا للأسلوب التدريجي الذي درج عليه في التخلص من العقبات التي تواجهه، قرر في أغسطس من عام ١٨٠٨ رفع دوائر الالتزام عن ملتزمي الجيزة حين عجزوا عن دفع ما عليهم من أموال أميرية بسبب سوء أوضاعهم المالية . وفي العام التالي قرر إلغاء نصف فائض الالتزام الذي كان يأخذه الملتزم، وفي العام الذي يليه «مارس ١٨١٠» قرر فرض ضرائب استثنائية على الأراضي الزراعية، غير أنه لم يطلب من الملتزمين كما جرت العادة تحصيل تلك الضرائب بل اتجه إلى تحصيلها بواسطة جباته وعماله التابعين له .

وكان اتجاه محمد علي إلى مضاعفة قيمة المبالغ المالية المطلوبة من الملتزمين لتمكينهم من حصص الالتزام بمثابة المعول الذي أدى إلى انهيار ذلك النظام حين وجد

الملتزمون أن الالتزام لم يعد مصدر ثروة لهم، ومن ثم آثر الكثيرون منهم التخلي عن دوائر التزامهم . ثم كانت الضربة القاضية لنظام الالتزام حين استولى محمد علي عقب مذبحة القلعة في عام ١٨١١ على ممتلكات المماليك والتزاماتهم، مما أدى إلى القضاء على نظام الالتزام حيث كان المماليك يشكلون قاعدته الرئيسية، ومن ثم أصبحت الأراضي الزراعية ملكا له، كما أصبح الفلاحون كما عبروا عن ذلك «إحنا صرنا فلاحين الباشا»، حتى أنهم أخذوا يرفضون العمل ولو بأجر في أطيان الوسية التي بقيت في أيدي بعض الملتزمين السابقين .

غير أن الفلاحين بعد أن صاروا تابعين للباشا أصبحوا يواجهون سلطته المركزية ويحسون بوجودها، وسرعان ما تبينوا أن عمال الباشا وجباته لم يكونوا أرفق أو أرحم بهم من عمال الملتزمين .

أصبح محمد علي بعد أن نجح في إلغاء نظام الالتزام هو الملتزم الوحيد لجميع الأراضي الزراعية في مصر، وهو الذي يتصل اتصالا مباشرا بالفلاحين ويجبي منهم الأموال المقررة على الأراضي الزراعية، ويفرض عليهم أنواع المحصولات التي يراها ذات فائدة لاستغلال تلك الأراضي، ومن ثم جعل زراعة المحاصيل تحت إشرافه الكامل، ووضع نظاما محكما لجباية الضرائب حتى لا يتهرب أحد من دفع ما عليه من أموال، وتصبح الأموال المحصلة من الأراضي الزراعية تنصب جميعها في خزانته ، كما قرر توحيد ما كان يفرض من رسوم وجبايات سابقة على الفلاحين كالميري والفائض والكشوفية والمضاف والبراني وحق الطريق وغيرها في ضريبة عامة واحدة عرفت بضريبة المال، وعلى الرغم من أن تلك الضريبة كانت أعلى من الضرائب السابقة إلا أنها كانت أبسط وأكثر انتظاما في جبايتها، كما أمر مديري الأقاليم بعمل مسح للأطيان الزراعية، وقياس مساحة كل قرية، فيما عدا الأراضي التي كان يمنحها لحاشيته ولذوي الحظوة والمقربين إليه، وفضلا عن ذلك فقد قام بتوزيع مساحات كبيرة من الأراضي البور على كبار موظفيه ومعاونيه وأعفاهم من الضرائب شريطة أن يصلحوا من أمرها ويحولوها إلى أراضي خيرة تعطي إنتاجا وفيرا .

ولم تكن الأراضي التي قرر توزيعها على الفلاحين بهدف تمليكها لهم، وإنما ليقوموا فقط بزراعتها، ولا بأس من إمدادهم بالبذور والآلات وما يلزم للزراعة، وأحيانا بقروض مالية للإنفاق عليها من أجل زيادة الإنتاج . وكان محمد علي هو الذي يقرر ما يزرع من المحاصيل وتحديد مساحة كل محصول، مفضلا ما هو صالح للتصدير . ومن ثم كان تدخله واضحا في نشاط الفلاحين، إلى جانب فرض الضرائب الفادحة عليهم مما كانت تنوء بها ظهورهم مما دفع الكثيرين منهم إلى التسحب من القرى لعدم قدرتهم على دفع ما عليهم من ضرائب، غير أنه مهما تكن هناك من أضرار لحقت بالفلاحين من جراء سيطرة الباشا المركزية، إلا أن إلغاء نظام الالتزام في حد ذاته كان يعد بمثابة انقلاب هام في نظام الملكية الزراعية، وأدى إلى تخلص الفلاحين من مظالم الملتزمين وأصبحوا على صلة مباشرة بالحكومة المركزية .

وليس من شك أيضا في أن إلغاء نظام الالتزام، فضلا عن كونه يعد تطورا اقتصاديا واجتماعيا، قد أتاح لمحمد علي التغلغل في كافة أنحاء البلاد والإشراف بنفسه على الأرض والفلاح، و من ثم ضمن لنفسه السيطرة على أهم ثروة في البلاد وهي الزراعة.

إبادة المماليك «مذبحة القلعة مارس ١٨١١»

على الرغم من الهزات الشديدة التي تعرض لها المماليك قبل وصول محمد علي إلى الحكم، نتيجة ما تعرضوا له من عداء الفرنسيين خلال وجودهم في البلاد ، أو محاولة العثمانيين التخلص منهم عقب خروج الحملة الفرنسية من مصر، إلا أنهم ظلوا مع ذلك قوة قادرة على التصدي لمحمد علي حين آلت إليه السلطة، وعلى الاستعانة بالقوى الأجنبية من أجل عزله عن الولاية والعودة إلى ما كانوا عليه من نفوذ . ومن ثم كان يتعين على محمد علي مواجهتهم بكل ما جبل عليه من دهاء من أجل انفراده بالسلطة، وقد وجد الفرصة سانحة أمامه بانقساماتهم وتحزبهم، وقد بدأ تلك المواجهة بحرمان أمرائهم من تولي المناصب العليا التي كانوا يستأثرون بها من قبل كإمارة الحج أو مشيخة البلد، أو تولي الصنجقيات والكشوفيات، وتجريدهم تدريجيا من دوائر الالتزام، كما لجأ إلى الصدام العسكري معهم من أجل التخلص من مؤامراتهم عليه .

ولم يلبث أن ساعده الحظ بوفاة أقوى زعمائهم، البرديسي في عام ١٨٠٦، ومحمد بك الألفي، أقوى المنافسين له من أمراء المماليك في عام ١٨٠٧، حتى أنه قال حين تأكد من وفاته «الآن ملكت مصر»، إذ كان الألفي يشكل آخر عقبة أمامه للسيطرة الكاملة على البلاد.

جدير بالذكر أن المماليك تبوئوا حكم مصر منذ أن صعد عز الدين أيبك إلى عرش كوران شاه - آخر السلاطين الأيوبيين - في عام ١٢٥٠ م، وتوارث سلاطينهم حكم البلاد منذ ذلك الحين إلى أن أطاح بدولتهم السلطان سليم الأول العثماني في عام ١٥١٧، وتحولت مصر من سلطنة مملوكية إلى ولاية عثمانية .

غير أنه على الرغم من خضوع مصر للحكم العثماني، إلا أن نفوذ المماليك ظل قائما في البلاد، فكان من بينهم أول وال عينته الدولة العثمانيـة على مصر وهو خاير بك، كما تولوا ولاية الأقاليم الأربعة والعشرين التي كانت تنقسم إليها مصر، وتغلغلوا في الحاميات العثمانية . ولم يكن الولاة العثمانيون الذين تعاقبوا على حكم مصر بقادرين على اتخاذ قرار ما لم يحصلوا على موافقة بكوات المماليك الذي وصل نفوذهم إلى درجة عزل الولاة أنفسهم .

ومع أن محمد علي نجح في التخلص من العناصر المضادة له، فقد ظل المماليك يمثلون خطرا داهما عليه، وكثيرا ما عانى من مؤامراتهم وعصيانهم وتمرد جنودهم عليه بحيث لم يجد مفرا من تدبير مؤامرة للتخلص منهم بعد أن تعذر عليه الاعتماد عليهم أو اكتساب ثقتهم، واستمروا يشكلون عقبة تحول بينه وبين القيام بمشروعاته الإصلاحية أو الانفراد بالسلطة .

ولم يلبث أن وجد الفرصة سانحة أمامه حين طلب منه السلطان محمود الثاني منذ عام ١٨٠٨ والأعوام التالية إرسال حملة عسكرية إلى الجزيرة العربية لتخليص الحجاز من سيطرة الوهابيين ، غير أنه وجد من الخطورة إرسال قواته العسكرية إلى الحجاز بينما لا يزال المماليك قوة قادرة على التحرك ضده، ومن ثم نبتت في ذهنه فكرة اغتيالهم وتدبير تلك المؤامرة الشهيرة التي عرفت بمذبحة القلعة في مارس ١٨١١ .

وتتفق المصادر فيما بينها على أنه في الوقت الذي اعتزم فيه محمد علي تجريد حملته العسكرية إلى الحجاز، وجه دعوة إلى بكوات المماليك لحضور حفلة ودية بالقلعة بمناسبة خروج ابنه طوسن باشا على رأس تلك الحملة وإلباسه خلعة القيادة، وأنه أعد من أجل ذلك مهرجانا فخما في القلعة سيحضره رجال الدولة وأعيانها، واستجاب الأمراء والبكوات والكشاف المماليك لتلك الدعوة، خاصة وأن محمد علي قد أظهر لهم قبل ذلك سلوكا يميل إلى المصالحة معهم، فضلا عن أن تقاليد الضيافة كانت تعزز لهم الحماية الكافية .

وتضيف المصادر التاريخية إلى أن المماليك ارتدوا أثمن ما عندهم من الملابس وامتطوا خير ما لديهم من جياد، وعند وصولهم إلى القلعة بادر محمد علي باستقبالهم استقبالا وديا، وصافح كل واحد منهم وتضاحك معهم، ثم قدمت لهم القهوة ومررت عليهم النرجيلة . ولم يلبث أن أوعز إليهم مقدار ما يناله ابنه طوسن من تكريم إذا ما ساروا معه في الموكب الذي كان على وشك التحرك من القلعة، وقد أبدوا سعادتهم بذلك، وعلى أثر انسحاب الباشا وفي صحبته المشايخ والقضاة وغيرهم من كبار رجال الدولة وأعيانها ليفسحوا الطريق أمام الاستعراض العسكري الذي ما كاد يخرج من القلعة حتى أغلقت أبوابها، ووجد المماليك أنفسهم وقد وقعوا في كمين، وفي لحظة حاسمة أطبقت نيران البنادق والسيوف على الرقاب وطارت الرءوس، حين فتح الجنود الألبان النيران عليهم من كل جانب، ومن لم يمت منهم بنيران البنادق، قام المشاعلية بإعمال سيوفهم فيهم حتى امتلأت أحواش القلعة بجثث القتلى، ولم تستغرق تلك الحادثة المروعة أكثر من خمسة عشر دقيقة، غير أنه في خلال تلك الدقائق القليلة تم استئصال الطبقة العسكرية المملوكية التي أمسكت البلاد بقبضتها طوال قرون عديدة .

ولم ينجو من تلك المذبحة أحدا من بكوات المماليك الذين لبوا دعوة الباشا، وإن كان الجبرتي قد أشار إشارة عابرة إلى أن واحدا منهم ويدعى أمين بك هو الذي نجا من تلك المذبحة حين نجح في تسلق أسوار القلعة وهو فوق صهوة جواده وفر ناحية الشام، وإن كنا لا ندري عنه شيئا سوى ما أورده جرجي زيدان – بقدر كبير من الخيال – في روايته المعنونة «المملوك الشارد» .

أصبح مؤكدا بعد هذه الحادثة أن طبقة المماليك لم يعد لها وجود يذكر، وحتى من تخلف منهم عن دعوة الباشا أو ظلوا في أقاليم الصعيد فقد لا ذوا بالفرار جنوبا إلى السودان، أما نساؤهم فقد تزوجن من ضباط وجنود محمد علي، كما أمر الباشا بتقييد أسماء صبيانهم كمتطوعين في المؤسسات العسكرية والبحرية الجديدة التي كان يعتزم إنشائها .

وما كادت تسري أنباء مذبحة القلعة إلى سكان القاهرة حتى ساد الرعب في المدينة، حيث أغلقت الأسواق وهرع الناس إلى بيوتهم، وخلت الشوارع والطرقات في الوقت الذي نزلت فيه عساكر الباشا قاصدة بيوت المماليك فاقتحموها وأخذوا يفتكون بكل من يلقونه من أتباع المماليك، وينهبون كل ما تصل إليه أيديهم من نقود أو جواهر. وقد استمرت عمليات السلب والنهب حتى اليوم التالي من وقوع المذبحة، الأمر الذي اضطر محمد علي للنزول بنفسه من القلعة لكي يضع حدا لتلك الاعتداءات . وهناك بعض التقديرات عن عدد الذين قتلوا في القلعة والذي بلغ عددهم أربعمائة وخمس وسبعين، وفي القاهرة والأقاليم ما يصل إلى ألف من الأمراء والأجناد والكشافين وغيرهم.

وعلى الرغم من أن محمد علي تمكن من التخلص من غالبية أمراء المماليك، إلا أن مذبحة القلعة عدها كثير من الباحثين وصمة عار بل وجريمة إنسانية ليس من المفترض أن يقوم بها مصلح كان مقدرا له أن يقدم للبلاد العديد من الإنجازات المميزة، وإن كان هناك باحثون آخرون اعتبروا ما قام به محمد علي كان أمرا ضروريا لما سيقوم به من إصلاحات لاحقة، وأن إبادته للمماليك مهد لبناء الدولة الحديثة في مصر .

وقد وصل الأمر بأولئك الباحثين إلى تقديم العديد من المبررات التي دفعت محمد علي إلى تدبير مذبحة القلعة، وربما غالى البعض منهم بأن محمد علي لم يكن مسئولا عنها بقدر ما نسبوا تلك المسئولية إلى ضباطه الألبان الذين كانوا حاقدين على أمراء المماليك . وهناك من الباحثين من التمس العذر لمحمد علي إذ كان المماليك دائمي التمرد والتآمر عليه، ومن ثم اضطر أن يفعل بهم ما فعله من أجل التخلص من غدرهم، ناهيك عن أن أسلوب التآمر والمؤامرة كان سمة من سمات الحكام الشرقيين في ذلك العصر .

غير أنه كان لمذبحة القلعة أثرها العميق في حالة الشعب المعنوية، إذ أدخلت الرعب في قلوب الناس، ولعلنا لا نغالي في القول إذا ما أكدنا على أن تلك المذبحة أدت إلى وأد اليقظة الشعبية التي رأيناها قبل تولية محمد على والتي أوصلته إلى الحكم ، بما أتاح له الانفراد بالسلطة دون أن يلقى مقاومة شعبية تستحق الذكر .

التخلص من الفرق العسكرية غير النظامية:

لم تكن طبقة المماليك هي القوة الوحيدة التي جابهت محمد علي، إذ كانت هناك إلى جانب ذلك أخلاط عديدة من العساكر العثمانية فيما كان يطلق عليهم الجبرتي لفظ الوجاقلية، ومن بين أولئك الأخلاط جنود الإنكشارية والأرناؤوط والدلاة ، وكان هؤلاء الأخيرون أسوأ هذه العناصر وأكثرهم شراسة وتمردا. ومنذ أن دفعت الدولة العثمانية بتلك الأخلاط العسكرية إلي مصر ليتسلموها من الفرنسيين في عام ١٨٠١، اعتبروا أن البلاد صارت ملكا لهم بحق الفتح، ومن ثم أطلقوا لأنفسهم العنان للسلب والنهب والعيث فسادا، وكانوا كثيرا ما يتمردون على الولاة ويشيعون الفوضى في البلاد خاصة إذا ما تأخرت أو تعرضت رواتبهم للنقصان.

وقد تمكن محمد علي عن طريق فرقته الألبانية أن يقف في مواجهة تلك الفرق غير النظامية، واستطاع بفضل الأموال التي كان يحصلها من فئات الشعب أن يمتص تمردها، وإن كان كثيرا ما كان يضطر إلى الانحاء لمطالبها . ولم يلبث أن وجد الفرصة سانحة أمامه للتخلص من تلك الفرق العسكرية، ومنها فرقته الألبانية ذاتها، وذلك باستهلاكها في حروبه الخارجية في الجزيرة العربية والسودان، وأن يحل بدلا منها نظاما عسكريا جديدا يعتمد فيه على السواعد المصرية من أبناء البلاد أنفسهم، بكل ما يحمله ذلك النظام العسكري الجديد من مقومات الاستقرار والثبات .

خاتمة

لقد تحيز كثير من الباحثين لمحمد علي، واعتبروه بحق عبقرية نادرة في مجالات الإصلاح السياسي والاقتصادي والعسكري والإداري ، بل وصانع مصر الحديثة . ومن الواضح أن أولئك الباحثين إنما يرتبطون بالمنهج التاريخي الذي يؤكد على دور الفرد في صناعة التاريخ، وهو المنهج الذي عبر عنه المؤرخ العالمي أرنولد توينبي بالشخصيات العظيمة Super Personalities ، الذي كان محمد علي بكل تأكيد يعد واحدا منهم، وإن كانت الحقيقة أنه لم يكن له ما كان لولا أرض مصر ومقدراتها وشعبها، حيث تمكن بفضل موارد البلاد البشرية والاقتصادية وطاقتها الفكرية أن ينفض عنها عوامل الركود والتخلف التي عانت منها خلال عدة قرون من الحكم العثماني المملوكي . ومن ثم قضى محمد علي السنوات الأولى من حكمه يعمل على تقويض النظام القديم واستبداله بنظام جديد .

وقد يكون صحيحا أن الشعب المصري قد تحمل خلال تلك السنوات الأولى الكثير من المشاق، خاصة وأن الظروف التي أحاطت بمحمد علي هي التي أجبرته على فرض الضرائب الفادحة التي عانى منها الشعب معاناة شديدة، فضلا عن أن سنوات الهدم كثيرا ما يشوبها العنف والمصادرة والقسوة، غير أن ما تحمله الشعب من شدائد وإحن لم تكن إلا بعض آلام المخاض التي تسبق الميلاد الجديد، وكان الميلاد الجديد هو نهضة مصر فيما تلا ذلك من سنوات النصف الأول من القرن التاسع عشر، حين تخلصت من ركام النظام العثماني المملوكي القديم، وبدأت تظهر معالم الدولة الحديثة نتيجة ما شهدته البلاد من تغييرات راديكالية، اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية وإدارية، بشكل يجعلنا نقرر باطمئنان أن تاريخ مصر الحديث إنما يبدأ من عصر محمد علي، أو على الأحرى بنضج الوعي الشعبي الذي أوصل محمد علي إلى الحكم، ومن ثم تضعف إلى حد كبير وجهات نظر بعض الباحثين الذين يرون أن الغزو العثماني أو الحملة الفرنسية على مصر هي الأحداث التي تشكل المعالم البارزة لبداية التاريخ المصري الحديث .

مراجع للاستشارة

أولا: العربية:

■ **ألبرت حوراني** : الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨-١٩٣٩، ترجمة كريم عزقول، بيروت ١٩٦٨ .

■ **رءوف عباس** «محرر» : مصر في عصر محمد علي، إصلاح أم تحديث، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٩ .

■ **عبد الرحمن الجبرتي** : عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجزءان الثالث والرابع، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ١٩٩٨ .

■ **عبد الرحمن الرافعي** : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، الجزءان الثاني والثالث، مكتبة النهضة، القاهرة ١٩٢٩، ١٩٣٠ .

■ **محمد فريد أبو حديد** : سيرة السيد عمر مكرم، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٣٧.

■ **محمد فؤاد شكري** : الحملة الفرنسية وظهور محمد علي، القاهرة د.ت

■ **محمد فؤاد شكري وآخران** : بناء دولة مصر محمد علي، القاهرة ١٩٤٨ .

ثانياً: الأجنبية :

- Ghorbal Shafik, The Beainnings of the Egyptian Question, and the Rise of Mohemed Ali . A Study in the Diplomacy of the Napoleonic, Era, based on Researches in the British and French Archives, London,1928.
- Holt, P.M. (Editor), Political and Social Changes in Modern Egypt, London, 1968
- Marlowe, John, Anglo-Egyptian Relations 1800-1953, London, 1954.

الفصل الثانى

محمد على وبناء الدولة الحديثة

مع نهاية القرن الثامن عشر أصبح النظام العثمانى فى مصر يواجه أزمة فى معظم جوانبه فنظام الالتزام الذى كان يمنح كامتياز لجباية الضرائب على منطقة من الأراضى الزراعية كان يعطى فى بدايته لمدة عام أو بضعة أعوام أصبح يعطى لمدى العمر كله ومع استمرار تدهور السلطة العثمانية بات يورث ويباع ويمكن التنازل عنه للغير. وتشير المصادر إلى أنه ابتداء من عام ١٧٢٨ أصبح هذا الوضع معترفاً به من قبل الإدارة المالية فى مصر (الرزنامة). ومن ثم بدأت هذه الإدارة تحتفظ بسجلات اثبات للقرى والالتزامات.

وكان ذلك يعنى تزايد حقوق الملتزمين على الأراضى الزراعية وبالتالى أصبحت سلطة الدولة على أراضيها شكلية. وأصبح الفائض فى القطاع الزراعى يذهب فى معظمه لطبقة الوسطاء من الملتزمين فى شكل عدد من الضرائب الإضافية. هذه الضرائب الإضافية أصبحت تزيد كثيراً عن الضريبة الأصلية وهى الميرى التى تحصل لصالح السلطة المركزية (السلطة العثمانية صاحبة السيادة على مصر).

وفى إطار نظام الالتزام هذا اتسعت مساحة الأراضى المعفاة من الضرائب. فأراضى الأوقاف التى اتسعت بشكل واضح خلال تلك الفترة كانت معفاة من الضرائب وأراضى الوسية التى كانت مخصصة للملتزمين يزرعونها لحسابهم كانت معفاة أيضاً من الضرائب كما تمتع مشايخ القرى ببعض الإعفاءات الضريبية على أراضيهم كما أعفيت أراضى بعض علماء الدين ومشايخ البدو من الضرائب. الأمر الذى ضاعف من العبء الضريبى على الفلاحين.

أما قطاعات الاقتصاد الأخرى ومنها تجارة العبور والتجارة الداخلية عبر المدن والأسواق الدورية فهذه كانت تواجه أيضاً بعض الصعوبات:

أولاً: اختلال نظام النقد وعدم ثبات قيمة العملة فلا يكاد يمر عام دون حدوث تغيير فى قيمة العملة، أو إلغاء عملة وسك عملة جديدة، إلى جانب استخدام العديد من العملات الأوربية فى السوق المصرية، وهذه كانت تختلف من حيث القيمة والوزن فإلى جانب النقود العثمانية المتداولة عرفت مصر عدداً من العملات الذهبية والفضية مثل

البندقى نسبة إلى البندقية وهو عملة ذهبية والريالات الفضية الهولندية والأسبانية والنمساوية التى أطلق عليها العامة تسميات محلية فالريال الأسبانى كان يطلق عليه أبو مدفع، والريال النمساوى أبوطيرة، نسبة إلى النسر النمساوى شعار الهابسبورج المنقوش عليه، كما كان يطلق عليه فى بعض الأحيان أبو طاقة وكذلك كان يطلق على الريال الهولندى أبو كلب، نظراً لصورة الأسد المرسومة على أحد وجهيه.

ويبدو أن النقد الأجنبى كان موضع احترام المصريين فى ذلك الوقت، يفهم ذلك من تعليق الجبرتى على أحداث عام ١٢٢٠هـ (١٨٠٦م)، حيث يقول «عز وجود الفرانسة لرغبة الناس فيه ولسلامته من الغش والنقص لأن جميع معاملة الكفار سليمة من الغش والنقص بخلاف معاملة المسلمين فإن الغالب على جميعها الزيف والخلط والغش والنقص».

ثانياً: التهديد المستمر للطرق والأسواق، والذى كان يأتى من أكثر من مصدر، فالمماليك والبدو وقطاع الطرق المحترفين كل هذه العناصر كانت تعيق حركة التبادل بين الريف والمدينة. لدرجة أن القاهرة التى كانت تحصل على غذائها من فائض القمح فى الوجه القبلى أصبحت مهددة بالمجاعة فى بعض الأوقات وهى ظاهرة تعرض لها الجبرتى فى أكثر من موضع كما أوضح الجبرتى أن التهديد المستمر للأسواق كان السبب فى ارتفاع أسعار بعض السلع فى المدن الكبرى فهو يذكر أن تهديد سوق امبابة كان سبباً فى ارتفاع الأسعار فى مدينة القاهرة عام ١٢١٧هـ (١٨٠٢م) لأن الفلاحين امتنعوا عن التردد على سوق امبابة وكانوا يحاولون تهريب منتجاتهم إلى المدينة خفية.

وظاهرة تهديد الطرق يبدوا أنها كانت مستمرة منذ فترة فالرحالة الفرنسى فانسلب الذى زار مصر فى النصف الثانى من القرن السابع عشر أشار إلى التهديد الذى كانت تعانى منه الطرق من اللصوص المحترفين وعناصر البدو ومن عناصر السلطة المملوكية من الكشافين الذين يعيشون على الابتزاز والاغتصاب وقطع الطريق فى بعض الأحيان ويقول أنه من أجل زيارة الفيوم. اضطر إلى الانتظار إلى شهر يوليو حيث يقوم التجار ومنتجو العنب بنقله فى جماعات لتسويقه بالقاهرة وحيث يتراجع عناصر البدو إلى الصحراء.

ثالثاً: القلق السياسى الذى عاشته المدينة والذى أصبح طابع الحياة اليومية فى القاهرة وغيرها من المدن الكبرى وهى حقيقة أشار إليها الجبرتى فى أكثر من موضع فهو يعلق على حوادث عام ١١٩٨هـ (١٧٨٣/١٧٨٤م) بقوله «وانقضت تلك السنة كالتى قبلها فى الشدة والغلاء وقصور النيل والفتن المستمرة وتواتر المصادرات والمظالم من الأمراء وتوالى طلب السلف من تجار البن والبهار ومن المكوسات المستقبلة ولما تحقق التجار عدم الرد استعاضوا خسارتهم من زيادة الأسعار هذا والغلاء مستمر والأسعار فى الشدة وعز الدرهم والدينار من أيدى الناس.

ولم تكن المدن الإقليمية بعيدة عن مثل هذه القلاقل والتعديات فالجبرتى يذكر ضمن أحداث عام ١٢٠٠هـ (١٧٨٥/١٧٨٦م) «اجتمع الناس بطندتا (طنطا) لعمل مولد سيدى أحمد البدوى المعتاد وحضر كاشف الغربية والمنوفية على جارى العادة وكاشف الغربية من طرف إبراهيم بك» ويقول الجبرتى «أن أعوان كاشف الغربية قد أغاروا على بعض الأشراف الذين يحضرون المولد الأمر الذى تطور إلى اشتباك بين العامة وجنود الكاشف وأعوانه وهاجت الناس ووقع النهب فى الخيام وفى البلد ونهبت عدة دكاكين».

وكان نظام طوائف الحرف بدوره يعانى من أزمة فى بعض جوانبه فمن ناحية أدى نظام توريث الحرف إلى جمود الصناعة وتخلفها بسبب عدم وصول دماء جديدة إلى الحرف المختلفة من ناحية أخرى فإن دخول أفراد الأوجاقات (الفرق العسكرية) إلى طوائف الحرف قد أدى إلى تخلفها وبينما نشأت الصناعة الحديثة فى أوروبا من خارج نظام طوائف الحرف فإن الدولة العثمانية قد حافظت على نظام طوائف الحرف بعد أن أصبح جزءاً من البناء الاقتصادى والاجتماعى فى مصر وفى الولايات العربية الأخرى.

وعلى هذا فمع نهاية القرن الثامن عشر كانت القطاعات المنتجة فى مصر تواجه صعوبات حقيقية.

وكانت خريطة القوى الاجتماعية فى مصر تعكس هذا الواقع وتعبر عنه. فالالتزامات أصبحت فى أيدى أقوى الأشخاص وأغناهم ومن بين عدد الملتزمين الذى

بلغ ٦٠٠٠ ملتزماً كان هناك ٣٠٠ من المماليك فى حيازتهم أكثر من ثلثى الأراضى الزراعية فى مصر وإلى جانب هذه المجموعة العسكرية التى تحصل على الجزء الأكبر من الفائض كانت هناك فئات اجتماعية أخرى تشاركهم الحصول على الفائض، فالعلماء (علماء الدين) كان لبعضهم التزامات كما عمل بعضهم نظاراً للأوقاف.

ويقرر الجبرتى المؤرخ المصرى الذى عاش فى تلك الفترة أن الأوقاف كانت نهباً للقائمين عليها. وإلى جانب المماليك والعلماء كان مشايخ البدو يمثلون مجموعة ثالثة من الحائزين. أما مشايخ القرى الذين كانوا ينفذون سياسة الملتزمين فى القرى فكانوا يحصلون على بعض الإعفاءات من الضرائب الإضافية على أراضيهم وكانت القاعدة العريضة من الفلاحين فى القرى موضع استغلال هذه الفئات جميعاً.

تلك هى الصورة العامة للنظام الذى كان سائداً فى مصر مع نهاية القرن الثامن عشر. وهو فى مجمله أصبح عائقاً للتطور. فالالتزام يتسبب فى تسرب الجزء الأكبر من الدخل الزراعى إلى جيوب هذه المجموعات ـ شبه الإقطاعية من الوسطاء الملتزمين بعيداً عن الدولة ومشروعاتها بل إن المماليك كانوا يستخدمون هذا الفائض فى اتجاه مضاد لأهداف الدولة العثمانية نفسها ويكونون طبقة اجتماعية تتصادم فى مصالحها وأهدافها مع الدولة صاحبة السيادة ومع مصالح جموع الفلاحين فى القرى.

وكانت الأراضى المعفاة من الضرائب بأنواعها تحرم الدولة من الجزء الباقى من الدخل وعلى ذلك فلم تبذل أية جهود حقيقية للنهوض بالزراعة أو تطوير الريف، فالفئات التى كانت تحصل على الفائض كانت تبدده فى مظاهر بذخها وإسرافها وفى صراعاتها من أجل الحصول على السلطة أو الاستمرار فيها. كما فشلت السلطات العثمانية فى إحداث أى إصلاح أو تغيير بسبب مقاومة المماليك المستفيدين الحقيقيين من استمرار هذا النظام. وكان أبرز محاولات الدولة العثمانية حملة القبطان حسن باشا التى أرسلتها الدولة العثمانية إلى مصر عام ١٧٨٦ للقضاء على المماليك وإصلاح نظام حيازة الأرض وهو المشروع الذى تضمنته الوثيقة المعروفة باسم «قانون نامة مصر» والذى أعدها أحمد باشا الجزار والى عكا فى ذلك الوقت غير أن حملة القبطان حسن باشا قد

انسحبت من مصر قبل أن تحقق أهدافها بسبب تجدد الحرب بين روسيا والدولة العثمانية.

وخلال الحملة الفرنسية على مصر تلقى النظام العثمانى المملوكة ضربة هزت كيانه الاقتصادى والعسكرى. كما أثبتت الحملة عجز ذلك النظام وتداعيه وفى نفس الوقت فإن الحملة الفرنسية قد هزت الكثير من المفاهيم التى خضع لها المجتمع المصرى سنين طويلة حول قوة العثمانيين والمماليك وشرعية حكمهم ومن ثم أصبح الشعب المصرى غير مستعد لقبول عودة الحكم العثمانى المملوكى بالشكل الذى كان عليه قبل الغزو الفرنسى. وهو ما أثبتته أحداث الفترة التى أعقبت خروج الفرنسيين من مصر والمعروفة بفترة الفوضى السياسية (١٨٠١-١٨٠٥) والتى شهدت صراعاً عنيفاً على السلطة فى مصر وانتهت بوصول محمد على إلى السلطة. وخلال تلك الفترة لم يستطع أى من العثمانيين أو المماليك العودة بالأوضاع فى مصر إلى ما كانت عليه قبل الحملة الفرنسية.

محمد على ومشروع بناء الدولة الحديثة

لم يبدأ محمد على برنامجه فى بناء الدولة الحديثة فور وصوله إلى السلطة ذلك لأن السنوات الأولى من حكمه قد كرسها لتدعيم مركزه فى مصر متخذاً فى ذلك كافة الوسائل، حطم خلالها القوى المعارضة الواحدة تلو الأخرى حتى إذا ما انتهى عام ١٨١٥ كان فى إمكانه وضع خططه موضع التنفيذ.

وقد تمثل مشروع محمد على فى جوانبه الاقتصادية فى بناء اقتصاد متنوع ومستقل فى إطار السوق العالمى، تلعب الدولة فيه الدور الرئيسى فى إحداث التراكم متخذاً فى ذلك شكلاً يقترب من رأسمالية الدولة عندما أصبحت الدولة المحتكر شبه الوحيد لوسائل الإنتاج فى القطاعين الزراعى والصناعى وبالتالى لناتج العمل الاجتماعى ونظراً لسيطرة النشاط الزراعى على الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة فقد استهدف مشروع محمد على تعبئة الفائض فى القطاع الزراعى إلى أقصى الحدود ومن أجل تحقيق ذلك الهدف قامت سلطات محمد على بسلسلة من الخطوات فى هذا القطاع.

أولاً: إصلاح نظام حيازة الأرض وفى هذا الاتجاه تم إلغاء نظام الالتزام وإسقاط طبقة الوسطاء من الملتزمين كما تم عمل مسح كامل للأراضى الزراعية خلال الفترة ما بين عامى ١٨١٣-١٨٢١ تم خلالها مصادرة أراضى الرزق والأوقاف ومعظم أراضى الوسية (الأرض التى كانت تعطى للملتزمين معفاة من الضرائب). وأعيد توزيع أراضى القرى على فلاحيها فى مساحات متفاوتة لزراعتها روعى فيها قدرة الأسرة على الزراعة وعدد سكان القرية ومساحة أرضها وذلك مقابل دفع الضرائب المقررة عليها. وفى إطار النظام الذى استحدثه محمد على أصبح الفلاح يتعامل بشكل مباشر مع السلطات الحكومية بعد أن سقطت عناصر الوسطاء من الملتزمين وأعيد تنظيم الضرائب فى ضريبة واحدة هى الميرى بما يحقق قدراً من العدالة بين الحائزين وأصبحت قيمة الضريبة تحدد وفقاً لجودة الأرض وقد بلغت المساحات التى فرضت عليها الضرائب ٣,٦٥٨,٨٤٣فداناً بلغت قيمة ضرائبها ٣٩,٣٩٠,٣١٥ ريالاً (الريال يساوى ٥٠ باره) وقد أعفيت من الضرائب مساحات الأراضى الزراعية ومنها المساحات التى خصصت لمشايخ القرى تحت اسم مسموح المشايخ وكذلك أراضى الوسية التى بقى بعضها بأيدى الملتزمين كما استبعدت أيضاً من الضرائب مساحات من الأراضى البور الصالحة للزراعة تحت اسم أبعادية وهى التى جرى منحها لبعض الأفراد فى فترة تالية.

ثانياً: توسيع الرقعة الزراعية: بإضافة مساحات جديدة للأراضى الزراعية عن طريق منح الأراضى البور القابلة للزراعة لبعض الأفراد من أجل استصلاحها وزراعتها والتى عرفت بالأبعادية وقد بلغت المساحات التى منحها محمد على لأتباعه من هذا النوع من الأراضى ١٦٤٩٦٠ فداناً وقد ساعد على زراعة تلك الأراضى مشروعات الرى المتعددة التى أقامها محمد على.

ثالثاً: إدخال محصولات زراعية جديدة: مثل القطن طويل التيلة التى تمت زراعته ابتداء من عام ١٨٢١ واكتسب أهمية خاصة فى الاقتصاد المصرى فى الفترة التالية. وقد اتخذت عملية تعبئة الفائض فى القطاع الزراعى فى عهد محمد على أكثر من مظهر:

■ تعبئة قوة العمل عن طريق السخرة لإقامة المشروعات العامة وقد قدر حجم الأعمال الترابية فى المشروعات الرئيسية بما يتراوح ما بين ٧١,٨٧٩,٣٩٠م٣ و ٧٩,١١٥,٣٠٠م٣ فى الوجه البحرى وحده كما أن عملية صيانة الترع تراوح حجمها ما بين ١٣,٣١٧,٠٠٠م٣ و٢٠,٧٣٠,١١٨م٣ وبلغ مجمل السعة التخزينية لتلك الأعمال ١١٦٠٥٠٨٤٣م٣.

■ نظام الضرائب وقد أشرنا إلى إجراءات إصلاح ضريبة الأطيان الزراعية وقيمة الضرائب التى فرضت على الاراضى الزراعية.

■ نظام الاحتكار وفى ظل ذلك النظام تحكم محمد على فى حوالى ٩٥٪ من تجارة الصادرات لكن محمد على لم يستطع التحكم فى الواردات بنفس القدر حتى يستطيع حماية الصناعة الناشئة ويرجع ذلك إلى سياسة الدولة العثمانية وموقف الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا فالدولة العثمانية أصدرت عام ١٨٢٠ فرمانا يخول التجار الأجانب حق استيراد السلع فى كافة الدولة العثمانية مقابل مبلغ ٣٪. غير أن احتكار محمد على للتجار الداخلية قد قلل إلى حد ما من مخاطر تلك السياسة. كما أن مطالب المصانع وكذلك احتياجات الجيش والأسطول كان يتم استيرادها عن طريق سلطات محمد على مما جعله يتحكم فى ثلث الواردات تقريباً.

وأخيراً عن طريق جهاز الثمن وهو يمثل الفارق بين الأسعار التى كانت تحصل بها السلطات الحكومية على المحاصيل الزراعية من الفلاحين وبين الأسعار التى كانت الحكومة تعيد بها بيع نفس المحصولات فى السوق الداخلى أو فى الأسواق الخارجية.

وقد استخدم الفائض الذى حصلت عليه الدولة من الزراعة فى إقامة قاعدة صناعية فى إطار الهدف العام الذى كان محمد على يسعى إلى تحقيقه وهو إقامة اقتصاد متنوع ومستقل فى إطار السوق العالمى وخلق نمو اقتصادى متوازن.

وكجزء من عملية الإصلاح الاقتصادى التى قام بها محمد على جرى إصلاح شامل لنظام النقد عام ١٨٣٤م.وفى مواجهة فوضى النقد التى أشرنا إليها فى إطار ذلك الإصلاح تم تحديد وحدة النقد المصرى بأنها الريال الفضى الذى يزن ١٢ قيراطاً والريال

الذهبى بوزن ٧,٧٣٢ قيراط وبذلك أصبحت العلاقة بين العملة الذهبية والعملة الفضية ١ : ١٥,٢ وهى نفس العلاقة بين النقود الذهبية والنقود الفضية الفرنسية حيث كان محمد على متأثراً فى ذلك الإصلاح بنظام النقد الفرنسى كما أصدر محمد على سلسلة من التشريعات تحرم غش العملة أو التلاعب بها وكان ذلك ضرورياً للنهوض بالاقتصاد.

الصناعة فى مشروع محمد على:

استطاعت مصر خلال ما يقرب من ثلاثة عقود إرساء قاعدة صناعية شملت صناعات حربية ومصانع لنسيج القطن والحرير والصوف والكتان وصناعة المعادن كان يوجد بمصر ٨٠٠فرن لإنتاج المعدات وقطع الغيار العسكرية التى كانت مصر تستوردها من الدول الأوربية فى فترة سابقة وقد مكنت تلك الصناعات مصر من إقامة أسطول للنقل البحرى كان يحمل صادرات مصر ووارداتها كما وجدت مصانع للسكر والصباغة وورشتان لصناعة الزجاج تغطى السوق الداخلى كما وجدت صناعات للورق ودبغ الجلود والمواد الكيماوية.

وكانت الصناعات الحربية هى الأسبق فى مشروع محمد على وتشير المصادر إلى أن أول محاولة لتصنيع الأسلحة من قبل محمد على كانت بناء ثمان عشرة سفينة فى ترسانة بولاق حملت مفككة على ظهور الإبل ثم أعيد تجميعها فى السويس عام ١٨١١ لتكون نواه أسطول البحر الأحمر الذى أصبح ضرورياً للحملة على الحجاز وفى نفس الوقت فرضت حملة الحجاز إنشاء مصانع للذخيرة والبارود ففى عام ١٨١٥ أقيم مصنع للبارود فى جزيرة الروضة كما أنشئت فى الفترة التالية مجموعة متكاملة لمجمع صناعى حربى ضم ترسانة وأحواض لبناء السفن. وكان الدافع للتوسع فى الصناعات الحربية هو أن محمد على كان يواجه صعوبات فى تمويل استيراد الأسلحة ورفض بعض الدول بيع الأسلحة لمحمد على.

وخلال حملة المورة (١٨٢٢-١٨٢٧) كان يمكن للجيش المصرى الحصول على أسلحته من مجمع للصناعات الحربية أقيم فى القلعة كان ينتج ما بين ثلاثة إلى أربعة مدافع فى الشهر ومصنع البنادق الذى ينتج ما يزيد على ٥٢٦ بندقية وكذلك مصنع الذخائر الذى كان ينتج البارود وطلقات البنادق وقذائف المدفعية.

وكانت ترسانة بولاق تنتج الأسلحة الصغيرة وسبائك المدافع ودروع السفن النحاسية وكان مصنع البنادق فى الحوض المرصود ينتج حوالى ٨٠٠ بندقية فى الشهر.

وكان الدافع للتوسع فى صناعة الأسلحة أن محمد على كان يواجه صعوبات فى الحصول على الأسلحة بسبب عدم وجود الأموال الكافية لشراء تلك الأسلحة وبسبب رفض بعض الدول بيع الأسلحة لمحمد على. وكانت البنادق والمدافع التى تشترى يتم نسخها بواسطة خبراء، ثم يجرى عمل مثيل لها.

كذلك أقيمت خلال تلك الفترة ستة مصانع للبارود فى مناطق مختلفة من مصر.

أما الصناعات المدنية فقد بدأت بمصنع للصابون عام ١٨١٥ وكان ذلك المصنع مرتبط بمشروع لزراعة التوت وتربية دودة القز لإنتاج الحرير وزراعة أشجار الزيتون لإنتاج الزيت اللازم لصناعة الصابون وذلك فى منطقة رأس الوادى بالشرقية.

وكانت صناعة النسيج فى ذلك الوقت تلقى منافسة من المنسوجات الهندية التى يجلبها التجار الإنجليز من الهند ويستفيدون من أثمانها فى تمويل تجارة الحبوب التى يرسلونها إلى بلادهم. وكان ذلك دافعاً لمحمد على لتنظيم صناعة النسيج فى مصر لتنتج حاجتها من النسيج وتصبح قادرة على التصدير. وعلى ذلك فقد كان عام ١٨١٥ بداية لذلك التوجه، حيث أقيم فى ذلك العام عدد من مصانع النسيج ولما كانت كميات القطن المنتج لا تكفى حاجة البلاد فقد بدأت جهود محمد على للتوسع فى زراعة القطن ومحاولة إنتاج خام الحرير للحد من الواردات فى صناعة النسيج. وكانت المصانع الجديدة التى أشار إليها الجبرتى فى عام ١٨١٦ هى أول محاولة على نطاق واسع لوقف التدهور فى صناعة النسيج نتيجة لتدفق المنسوجات الهندية على مصر.

ومن الملاحظ أن مشروع محمد على القائم على التوسع فى صناعة النسيج يسبق زمنياً زراعة القطن طويل التيلة. وتشير بعض المصادر إلى أن مصانع محمد على كانت تستهلك ١٥٠ ألف قنطار من القطن مع نهاية العقد الرابع من القرن التاسع عشر حيث كانت هناك مصانع للنسيج فى شبين الكوم والمحلة ومصر الوسطى وأسيوط وبالنسبة للصوف أنشئت ثلاثة مصانع كانت تنتج ٢١٢٠٠متر سنويا يذهب إنتاجها بالدرجة الأولى إلى الجيش.

أما إنتاج الحرير فقد بدأ فى عام ١٨١٦ بمصنع فى الخرنفش وآخر فى بركة الفيل وكان المصنع يستهلك ٦٠,٠٠٠أوقة سنوياً. وفى عام ١٨٢٨جرت محاولة للنهوض بصناعة الحرير فأعفى عمال الحرير من التجنيد. كما أعفيت النساء العاملات فى غزل الحرير من العمل فى الأقمشة الكتانية وكان هناك ١٠٠نول تعمل فى نسج الحرير وخيوط الذهب.

وتشير المصادر الأوربية المعاصرة إلى دقة المنتج المصرى من الحرير خلال تلك الفترة أما نسج الكتان الذى كان صناعة مصرية قديمة فقد قامت سلطات محمد على بعملية تنظيم إنتاجه. ففى عام ١٨٣٠جرى حصر للذين يقومون بغزل الكتان الذين أصبح عليهم أن يتسلموا كميات معينة لغزلها ثم يصير جمع الغزل ليرسل إلى القاهرة لنسجه.

وفى فترة لاحقة سمح لبعض الصناع بنسج الكتان فى منازلهم مقابل رسم معين عن كل نول وتقدر بعض المصادر أنه فى ظل نظام الاحتكار كان فى مصر حوالى ٨٠ألف نول . انخفضت إلى ٢٣ألف بعد تراجع نظام الاحتكار.

وفى عشرينات القرن التاسع عشر أصبحت صناعة النسيج المصرية محمية فى مواجهة منافسة المنسوجات البريطانية وتدريجياً سيطرت المنسوجات المصرية على السوق الداخلى وأخذت طريقها إلى الأسواق العربية التى أصبحت جزء من السوق المصرية بعد أن سيطر محمد على على مناطق واسعة من المشرق العربى، وبات استيراد المنسوجات فى مصر قاصراً على الأنواع الفاخرة من المنسوجات القطنية والحريرية والأصواف عالية الجودة.

وابتداء من عام ١٨٣٠ تم استخدام الآلات التى تعمل بالطاقة فى صناعة النسيج وبعض الصناعات الأخرى وكانت المشكلة التى تواجه الآلات الجديدة هى استيراد الفحم الأمر الذى جعل عملية الإنتاج غير اقتصادية.

أما الصناعات الأخرى فقد أقيم عام ١٨١٨ ثلاثة مصانع للسكر فى مصر الوسطى وكذلك أقيم مصنع لدبغ الجلود أصبح يمد الجيش بحاجته من المصنوعات الجلدية كما أقيم مصنع للطرابيش لنفس الغرض كان ينتج ٧٢٠ طربوشاً فى اليوم.

وفى مجال صناعة الزجاج تم إنشاء مصنعين للزجاج الأول عام ١٨٢٢ والثانى عام ١٨٣٦. كذلك تم إنشاء مصنع للورق عام ١٨٣١ وكان الأول الذى استخدمت فيه الآلات البخارية.

وكان مما ساعد على قيام الصناعة فى عصر محمد على أن ذلك العصر قد ورث قاعدة عريضة من الحرفيين من عهد سابق شكلت قوة العمل الرئيسية فى المصانع والورش التى أقامها محمد على.

وفى نفس الوقت فإن قوة العمل المصرية لم تكن تواجه بوسط غريب عليها عند إدخال الصناعات الحديثة لأن الفارق فى الفن الإنتاجى بين مصر وأوربا لم يكن كبيراً بل أن الخبرة المصرية فى بعض النواحى كانت تضاهى نظيرتها الغربية (تجربة الحاج عمر والمهندس الفرنسى سيرزى فى بناء الترسانة)

مشروع الدولة الحديثة والأخذ عن الغرب

عندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر كانت قضية الأخذ عن الغرب مطروحة فى إطار حركة الإصلاح فى الدولة العثمانية التى قادها السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧) ومع حدوث الغزو الفرنسى لمصر (١٧٩٨) أدرك المصريون المدى الذى وصلت إليه الحضارة الغربية فى مجالات الحياة المختلفة وفى نفس الوقت تباينت مواقف العلماء من العلم الغربى وفيما يعترف الجبرتى ضمناً بعجز العقل العربى عن استيعاب علوم الغرب فى تعليقه عل بعض التجارب التى شاهدها فى المعهد الذى أقامه الفرنسيون فى القاهرة. «نجد أن الشيخ حسن العطار يرى أن مصر يجب أن تتقدم وأن يوجد بها من المعارف والعلوم ما ليس فيها» ثم يتعجب من المدى الذى وصل إليه العلم الفرنسى فى التطبيق.

وعلى هذا فعندما وصل محمد على إلى السلطة فى مصر (١٨٠٥) كانت قضية الأخذ عن الغرب مطروحة على مستوى الدولة العثمانية وعلى المستوى المحلى فى مصر كنتيجة من نتائج الحملة الفرنسية. وكان محمد على هو الأقدر والأسرع فى تنفيذ برنامج متكامل للأخذ عن الغرب فى إطار مشروع بناء الدولة الحديثة وظهر ذلك فى أكثر من مجال:

الأول: الاستعانة بالخبرة الأوربية فى مجالات التجربة:

المختلفة ففى فترة ترجع إلى عام ١٨١٦ أشار الجبرتى إلى أن محمد على قد استعان بعدد من الإيطاليين فى صناعة النسيج وتشير المصادر إلى العديد من الأسماء التى استعان بها محمد على فى المجالات المختلفة معظمهم من الفرنسيين منهم سليمان باشا الفرنساوى الذى حضر إلى مصر عقب هزيمة نابليون تحت اسم كولونيل سيف ثم اعتنق الإسلام وتولى تدريب الجيش المصرى وشارك فى الحروب التى خاضها محمد على. ثم أصبح رئيساً لرجال الجهادية وكلوت بك الذى حضر إلى مصر عام ١٨٢٠ وعهد إليه محمد على بتنظيم الإدارة الصحية للجيش ثم أنشأ مدرسة الطب فى عام ١٨٢٧ وأصبح مديراً لها ومن ثم لعب دوراً فى النهضة الطبية التى شهدها عصر محمد على.

أما الفرنسى سيرزى الذى جاء إلى مصر عام ١٨٢٩ فقد لعب دوراً فى بناء الترسانة البحرية فى الإسكندرية وإعادة بناء الأسطول المصرى عقب كارثة نفارين التى دمر فيها الأسطول المصرى فى مياه اليونان عام ١٨٢٧.

هذا بالإضافة إلى الدور الذى لعبه أتباع سان سيمون فى مجالات التعليم المختلفة وهندسة القناطر وإدارة بعض المؤسسات ومنهم لامبير الذى أصبح مديراً لمدرسة المهندسخانة حتى عام ١٨٤٩ وبرون الذى تولى إدارة مدرسة الطب البشرى بعد عام ١٨٤١ وتشير المصادر إلى أن الاستعانة بالخبرة الأجنبية ترجع إلى عهد مراد بك فى نهاية القرن الثامن عشر عندما استعان بثلاثة من اليونانيين فى إقامة مسبك لصب المدافع وتكوين أسطول من الزوارق النهرية المسلحة.

ثانياً: التعليم الحديث

كان المجال الثانى والأهم فى مشروع محمد على هو إقامة نظام تعليمى يقوم على تدريس ما نسميه الآن بالعلوم الأساسية فى إطار الأخذ عن الغرب وكان إقامة نظام تعليمى حديث ضرورة لبناء جيش حديث وصناعة متقدمة ونظام إدارى بديل للنظام الإدارى الموروث عن العصر العثمانى. بل كان النهوض بالتعليم يمثل الأساس فى بناء القوة.

فى إطار مشروع تحديث التعليم لم يدخل محمد على فى مواجهة مع المؤسسة التعليمية التى كانت قائمة وهى الأزهر ومن ثم أقام محمد على نظاماً تعليمياً موازياً. حقيقة أن هذا الاتجاه قد أوجد نوعاً من الثنائية فى العقل المصرى الحديث لكن ذلك كان ضرورة فرضها واقع مشروع النهضة الذى اتخذ شكلاً متسارعاً. وفى نفس الوقت فإن القطيعة بين الأزهر والتعليم الحديث لم تكن كاملة فقد استمد محمد على تلاميذ المؤسسة التعليمية الجديدة وبعض معلميها من الأزهر، الأمر الذى فرضته طبيعة النهضة التى بدأت من أعلى وفق نظرية الهرم المقلوب بمعنى أن محمد على قد بدأ بالمدارس العالية أو الخصوصية نظراً لحاجته إلى خريجى تلك المدارس فى بناء مشروع النهضة وساعده على ذلك وجود الأزهر كمؤسسة تعليمية فقد كفل الأزهر لمحمد على إمداد المدارس العليا بطلابها ومنه أيضاً تم اختيار بعض أعضاء البعثات الأولى.

وكانت أول المدارس العليا التى أنشأها محمد على هى مدرسة الهندسة بالقلعة التى كان معظم طلابها من أبناء البلد.

ويبدو أن مدرسة القلعة لم توفر احتياجات محمد على من المهندسين أو أن برامجها لم تكن كافية ومن ثم أنشأ محمد على فى عام ١٨٣٤مدرسة أخرى للهندسة فى بولاق وعين يوسف حككيان الأرمنى الأصل ناظراً لها ثم أسندت نظارتها إلى الفرنسى لامبير الذى ظل ناظراً لها حتى عام ١٨٤٩ عندما تولى نظارتها على مبارك وكان محمود باشا الفلكى من أبرز خريجيها.

أما مدرسة الطب فقد تأسست عام ١٨٢٧ بناء على اقتراح الطبيب الفرنسى كلوت بك وكان مقرها فى البداية فى أبى زعبل لوجود المستشفى العسكرى هناك وكان الهدف من إنشائها تخريج أطباء مصريين للجيش ثم أصبح الهدف من إنشائها عاما حين أصبح الأطباء يخدمون المجتمع بشكل عام وقد تم اختيار الدفعات الأولى لطلاب المدرسة من الأزهر وقد تولى كلوت بك إدارة المدرسة الذى أحضر للتدريس بها مجموعة من الفرنسيين والأوربيين وكان بها أيضاً مدرسون للغة الفرنسية لطلاب الأزهر وكانت الصعوبات الأولى التى واجهتها المدرسة هى لغة التدريس حيث كانت المحاضرات تلقى

بالفرنسية وتترجم إلى العربية وكانت الدراسة بها تستغرق خمس سنوات وقد ألحقت الدفعة الأولى من الخريجين بالمستشفيات ووحدات الجيش أما المتفوقون فقد عين بعضهم معيدون بالمدرسة وأرسل الآخرون إلى باريس لاستكمال تعليمهم وفى عام ١٨٣٧ بلغ عدد طلاب المدرسة ١٤٠ طالباً بالإضافة إلى ٥٠ طالباً التحقوا بمدرسة الصيدلة والتى كانت فى إطار كلية الطب حتى عام ١٨٢٩ وكذلك مدرسة القابلات. وفى عام ١٨٣٧ نقلت مدرسة الطب إلى القصر العينى.

أما مدرسة الألسن فقد أنشئت عام ١٨٣٦بمنطقة الأزبكية وتولى نظارتها رفاعة رافع الطهطاوى والتى لعبت دوراً فى حركة الترجمة.

وإلى جانب هذه المدارس كانت هناك مدرسة الزراعة ثم الطب البيطرى ومدرسة الفنون والصنائع والتى تولى نظارتها المهندس الأرمنى يوسف حككيان أحد أعضاء البعثات العائدة. هذا بالإضافة إلى المدارس العسكرية المختلفة التى كانت تمد الجيش بحاجته من الضباط.

وعندما تبين لمحمد على أن الطلاب الذين يتم اختيارهم للمدارس الحربية وغيرها من المدارس الخصوصية العليا فى حاجة إلى قدر من التعليم قبل التحاقهم بتلك المدارس فقد أنشئت المدارس التجهيزية ومنها مدرسة القصر العينى التجهيزية التى أنشئت عام ١٨٢٥ ثم المدارس الابتدائية أو المكاتب التى جرى نشرها فى المدن الإقليمية والقرى.

وقد ارتبط إنشاء المدارس الابتدائية بإنشاء ديوان المدارس عام ١٨٣٧ وكان مما ساعد على قيام إدارة التعليم الجديدة عودة بعض المبعوثين منهم مصطفى مختار الذى تولى رياسة ذلك الديوان وكان لديوان المدارس مجلس يتكون من ١٢ عضواً كان من بينهم رفاعة رافع الطهطاوى وقد بدأ ذلك الديوان عمله بوضع لائحة لنشر التعليم الابتدائى شملت ٢٧ مادة نص فيها على إنشاء خمسين مدرسة ابتدائية منها أربع مدارس فى القاهرة وواحدة بالإسكندرية والباقى موزع على أقاليم مصر ونصت اللائحة على أن يكون عدد تلاميذ كل مدرسة فى القاهرة والإسكندرية ٢٠٠ تلميذو١٠٠ تلميذ بكل مدرسة من مدارس الأقاليم.

أما المدارس التجهيزية فإن المعلومات عنها محدودة ويشير الرافعى إلى مدرستين من هذا النوع أحدهما مدرسة أبى زعبل التى نقلت بعد إنشائها إلى الأزبكية ثم مدرسة الإسكندرية.

وقد بلغ عدد طلاب المدراس فى مرحلة معينة ٩٠٠٠ طالب وكانت سلطات محمد على تقوم بالإنفاق عليهم وتعطى لهم رواتب. عند هذا الحد يمكن التوقف عند قضية هامة وهى:-

قضية مثارة فى إطار النظام التعليمى الذى أقامه محمد على وفى البعثات أيضاً التى أرسلها إلى أوروبا.

التركيب العرقى والاجتماعى للطلاب:

لم يكن محمد على فى البداية مقتنعاً بإمكانية استيعاب المصريين للعلوم الحديثة وليس فى إمكانهم إلا أنهم يكونوا فلاحين أو عمال صناعة بدليل أن أول مجموعة أرسلها محمد على إلى الخارج كانت من الأتراك الذين أرسلوا إلى إيطاليا لدراسة العلوم العسكرية والهندسة والطباعة وبناء السفن. لكن فكرة محمد على هذه ما لبثت أن تغيرت عام ١٨١٥ عندما اخترع أحد المصريين آلة لضرب الأرز الأمر الذى جعل محمد على يقتنع باستعداد المصريين لاستيعاب العلوم الحديثة وكانت تلك بداية لفكرة إنشاء مدرسة الهندسة عندما أمر محمد على بجمع عدد من المصريين وبعض مماليكه فى مدرسة سميت بمدرسة المهندسخانة. وقد تلقى طلاب تلك المدرسة التعليم على يد عدد من الأوربيين وكانت تلك هى المدرسة الأولى فى سلسلة المدارس التى أقامها محمد على.

وعموماً فقد ظل العنصر المصرى محدوداً فى المدارس التى أقامها محمد على ذلك لأن محمد على لم يكن يعنيه سوى تخريج أعوان مخلصين له بصرف النظر عن أصولهم العرقية ولم يكن العنصر المصرى محدوداً فى تلك المدارس فحسب فقد كانت المناصب الكبرى فى الجيش والإدارة قاصرة على الترك والألبان والأرمن واليونانيين ممن كان آباؤهم فى خدمة محمد على وكان هؤلاء يحتلون المناصب العليا فى الجيش والإدارة ولم تكن تلك الأرستقراطية ترتاح لمزاحمة أهل البلاد مع المصريين لكن أحمد عزت

عبد الكريم يقرر أنه حتى فى بداية التجربة فإن المدارس الفنية كانت الغالبية العظمى من طلابها من المصريين ومنها الطب والهندسة والزراعة وكذلك المكاتب أو المدارس الابتدائية (المبتديان).

لقد كان الهدف من التعليم هو إعداد الكوادر للجيش ولمشروعات التصنيع وكذلك إعداد الموظفين اللازمين للجهاز الإدارى الذى جرى التوسع فيه وقد حددت تلك الأهداف الأولويات فى إنشاء المدارس وكذلك البعثات ويؤكد ذلك الاتجاه عند محمد على حقيقتان:-

الأولى: الخطاب الذى أرسله محمد على لإبنه إبراهيم فى ٢٩ ذى الحجة ١٢٥١هـ ١٦إبريل ١٨٣١وفيه يبدى محمد على تخوفه من التوسع فى التعليم الحديث حتى لا تواجه مصر أزمة تشغيل أولئك الخريجين كما حدث فى أوربا التى عانت من تعليم أبناء العامة «فإذا كان هذا المثال أمام الأنظار فمن الواجب أن تتفضلوا فتكتفوا بتعليم القراءة والكتابة لعدد واف منهم لأعمال الرياسة غير مولعين بتعميم ذلك التعليم».

أما الحقيقة الأخرى وهو التقليص النسبى فى برامج التعليم فى أعقاب تسوية ١٨٤٠/١٨٤١والاقتصاد فى نفقات التعليم.

فقد انعكست أزمة ٤٠/ ١٨٤١ على التعليم ففى أكتوبر ١٨٤١، ٢٤شعبان ١٢٥٧هـ وافق محمد على على عدة قرارات اتخذتها لجنة شكلت برياسة إبراهيم باشا للنظر فى شئون التعليم، ألغى بمقتضاها عدد من مدارس المبتديان كما ألغيت المدرسة التجهيزية بالقاهرة ومدرسة الموسيقى غير أن لجنة أخرى كان فى عضويتها رفاعة رافع الطهطاوى رأت إعادة النظر فى قرارات اللجنة السابقة حيث رأت الإبقاء على عدد من المدارس الابتدائية والتجهيزية بالقدر التى تحتاجه المدارس الخصوصية كما رأت اللجنة إنقاص عدد طلبة المدرسة الحربية وتوزيع عدد من تلاميذ مدرسة الطب على مدرسة الزراعة والطب البيطرى. أما المدارس الابتدائية فقد رأت تلك اللجنة الاكتفاء منها بخمسة واحدة منها فى القاهرة والباقى فى الأقاليم على ألا يزيد عدد طلابها عن ٧٨٠

طالباً بعد أن كانت ٦٧ مدرسة قبل عام ١٨٣٦وقد وافق محمد على على تلك القرارات فى ٤ يناير ١٨٤٢.

ثالثاً: البعثات إلى الغرب

لم تكن عملية الاستعانة بالأجانب فى مشروع محمد على هدفاً لذاتها وإنما كانت وسيلة سريعة للحصول على الخبرة والمعرفة اللازمة لمشروع إقامة الدولة الحديثة لحين إعداد الكوادر المحلية التى تحل محل أولئك الأجانب فى النهاية وعلى ذلك فقد كان برنامج البعوث يتضمن فى البداية إعداد المعلمين، والصناع، والأطباء، والضباط البريين، والبحريين، ورجال الإدارة، ثم تنوعت دراسات الأعضاء لتشمل الطباعة، والصناعة، وصناعة، الفخار، والزجاج، والتقطير، وتكرير السكر، وتبيض الثياب، وبناء السفن، والميكانيكا، والهيدروليكا، وتركيب الآلات، وفنون الزراعة، والطبيعة، والبعثات، والتاريخ الطبيعى، والاقتصاد الزراعى، والمعادن، والكيمياء، والاقتصاد السياسى، والطبوغرافية، والفنون العسكرية، والإدارة الملكية، والمالية، والمحاماة، وعلم الهندسة، والبحرية، والمدفعية، واللغات الحية.

وتشير المصادر إلى بداية فكرة إرسال البعثات فقد أرسلت أولى البعثات إلى إيطاليا فى عام ١٨٠٩ ثم تلتها بعثة أخرى إلى إيطاليا أيضاً عام ١٨١٣ ورغم قلة المعلومات عن هذه البعثات الأولى فهناك إشارات إلى أن كل أعضاء البعثة الأولى كانوا من الأتراك وبرز من بينهم عثمان نور الدين الذى لعب دوراً بعد عودته فى تنظيم البعثات.

وقد استمر إرسال البعثات إلى إيطاليا حتى عام ١٨١٩ وكان معظمها قد أرسل إلى بيزا فى إيطاليا، وفى عام ١٨٢٦ حدث تحول ملحوظ فى إرسال البعثات التى أصبحت ترسل بشكل رئيسى إلى فرنسا وفى أعداد كبيرة حيث بلغ عدد الأعضاء الذين أرسلوا إلى فرنسا ٤٤ عضواً فى الفترة ما بين عامى ١٨٢٦و ١٨٢٨ وقد تفوق عدد كبير من أعضاء تلك البعثة ولعبوا دوراً واضحاً فى مشروع النهضة ومن بينهم أرتين بك الذى عين مترجماً للباشا وحسن الإسكندرانى رجل البحرية الذى أصبح قائداً للأسطول المصرى فى حرب القرم ورفاعة رافع الطهطاوى الذى التحق بالبعثة إماماً لها

ثم اصبح أحد أعضائها وتفوق فى دراسة اللغة الفرنسية والذى أدار مدرسة الألسن بعد إنشائها. ثم أرسل الباشا اثنين من المبعوثين إلى العالم الجديد أحدهما لتعلم صناعة السكر فى الولايات المتحدة والآخر لزيارة مناجم الذهب فى المكسيك. وفى عام ١٨٢٨ أرسلت بعثة أخرى إلى فرنسا يعتبرها البعض البعثة الثانية فى سلسلة البعثات الكبرى وفى العام التالى أرسلت بعثة من ٥٨ عضواً توزع أعضاؤها ما بين فرنسا وإنجلترا والنمسا وكان من بين أعضاء البعثة المتوجهة إلى إنجلترا محمد راغب الاستانبولى الذى درس الهندسة البحرية وبناء السفن والذى حل بعد عودته هو وزميله محمد السعدان محل الفرنسى سيرزى فى ترسانة الإسكندرية كما أرسل فى عام ١٨٢٩ أربعة طلاب إلى إنجلترا لتعلم الفنون البحرية وقد التحق أولئك الطلاب بعد عودتهم إلى مصر بالأسطول المصرى.

وفى عام ١٨٣٢ أرسلت بعثة الطب المشهورة إلى باريس وتم اختيار أعضائها من بين خريجى مدرسة الطب وكان الهدف من تلك البعثة هو إعداد كوادر مصرية للتدريس فى مدرسة الطب وبرز من بين أعضائها أسماء أصبحت معروفة مثل محمد على البقلى وإبراهيم النبراوى.

وعلى الرغم من الأزمة التى مرت بها مصر عام ١٨٣٩/١٨٤٠ فإن برنامج البعثات لم يتأثر كثيراً. فقد شهد عام ١٨٤٤ إرسال أكبر البعثات من حيث العدد وهى البعثة التى عرفت ببعثة الأنجال حيث كان من بين أعضاؤها عدد من أفراد أسرة محمد على وبعض أحفاده ومنهم الخديوى إسماعيل، كما كان على مبارك ضمن أعضاء تلك البعثة التى اختير أعضاؤها من خريجى المدارس العليا. كما أرسلت بعثات أخرى فى العام التالى إلى النمسا لدراسة الطلب والكيمياء.

كما شهد عام ١٨٤٧ إرسال بعثات متنوعة اتجه بعضهم إلى إنجلترا لتلقى التدريب فى مجالات معينة ويلاحظ أنه إذا كانت بعثات الإدارة والعلوم السياسية قد اقتصرت على غير المصريين فإن نسبة تزيد على ٩٥٪ من البعثات الفنية كانت من نصيب المصريين «أولاد البلد» وهنا يمكن الإشارة إلى حقيقة لم يتنسبه إليها كثير من الباحثين

وهى على الرغم من أن أزمة ١٨٣٩/١٨٤٠ قد عكست نفسها على مشروعات التعليم العام حيث جرى الاقتصاد فى الأنفاق على التعليم بشكل عام إلا أن برنامج إعداد الكوادر قد استمر متمثلاً فى إرسال البعثات وهى الكوادر التى قادت مشروع النهضة الثانى فى عهد إسماعيل ومنهم على مبارك الذى قاد عملية النهوض بالتعليم وبناء دار الكتب وغيرها.

الترجمة والطباعة والنشر:

فى إطار مشروع بناء الدولة الحديثة والحصول على علوم الغرب لم يكتف محمد على بالاستعانة بالفنيين الأوربيين وإنشاء نظام تعليمى حديث وإيفاد البعوث إلى أوربا بل كانت هناك عناية بالترجمة وقد ظهرت الحاجة إلى الترجمة من البداية لنقل العلوم والفنون إلى اللغات التى يفهمها لطلاب وهى العربية والتركية وكانت عملية الترجمة مصحوبة ببحث جاد عن الكتب التى تبحث فى أصول العلوم والفنون والاقتصاد وفى هذا الاتجاه تشير المصادر إلى أن محمد على كلف عثمان نور الدين عضو البعثة الأولى بإحضار كتب من فرنسا فى الموضوعات السابقة قبل عودته فى عام ١٨١٧. وفى العام التالى أمر محمد على بشراء مجموعات أخرى من الكتب الفرنسية. وفى نهاية عام ١٨٢٤ طلب محمد على الاستعانة بمجموعة من ضباط المدفعية الفرنسيين على أن يحضروا معهم الكتب التى تتناول أصول الفنون العسكرية التى تخصصوا فيها. وفى عام ١٨٢٦ أحضر القنصل الفرنسى «دروفتى» مجموعة من الكتب مهداة إلى محمد على من ناظر ترسانة بحرية طولون خاصة بعلوم البحرية. وقد استمر محمد على فى عملية جلب الكتب حتى بعد أزمة الحكم ١٨٤٠.

وكان الهدف من طلب تلك الكتب ترجمتها والاستفادة منها فى التدريس لطلاب المدارس. وفى البداية كان هناك حاجة لمترجمين ينقلون لغة المدرسين الأجانب إلى الطلاب وهو الوضع الذى استمر حتى عودة المبعوثين إلى مصر ليملؤا مناصب التدريس إلى جانب مناصب الحكم والإدارة وكانت المشكلة التى واجهت هؤلاء المترجمين المصاحبين هى ترجمة المصطلحات العلمية. وبالتالى بات من الضرورى

ترجمة الكتب الدراسية التى لا غنى عنها. وقد بدأت أعمال الترجمة. بعناصر من السوريين فى البداية وفى الفترة التالية أصبح أعضاء البعوث وخريجى المدارس العليا يستعان بهم فى أعمال الترجمة إلى جانب ما يعهد به إليهم من أعمال أخرى ومنها التدريس ومزاولة مهن مثل الطب والهندسة. كما أصبح يوجد فى كل مدرسة خصوصية عدد من مدرسيها ينقلون الكتب إلى العربية والتركية. غير أن كل هذه الوسائل لم تكن كافية لسد الحاجة إلى الكتب المترجمة ونظراً لأن أعضاء البعوث لم يكونوا متفرغين لأعمال الترجمة فكان نقل الكتب يستغرق وقتاً طويلاً. لذا فقد تقرر عند إنشاء مدرسة الإدارة الملكية ومدرسة التاريخ والجغرافيا عام ١٨٣٤ أن يكون من عمل مدرسى المدرستين القيام بترجمة الكتب. وفى عام ١٨٣٥تقرر إلغاء مدرسة الإدارة ونقل تلاميذها إلى مدرسة جديدة أنشئت لغرض الترجمة وعرفت بمدرسة الألسن وأصبحت مهمة تلك المدرسة إعداد خريجين فى الترجمة ومعرفة اللغات وعندما تخرجت الدفعة الأولى من تلك المدرسة عام ١٨٣٩ عمل البارزون من خريجها فى ترجمة كتب التاريخ والأدب بإرشاد أساتذتهم تحت إشراف مديرها رفاعة رافع الطهطاوى وفى عام ١٨٤١ تقرر إنشاء قلم للترجمة ألحق بمدرسة الألسن وقد تحددت أولويات الكتب التى تترجم فى قرار إنشاء ذلك القلم وظل ذلك القلم فى إطار المدرسة حتى عام ١٨٤٩ وتحفل المراجع بأسماء الذين برزوا فى مجال الترجمة سواء من السوريين من أمثال رؤوف زاخور وغيره.

أما أعضاء البعثات فقد كان عليهم تعريب الكتب التى يدرسونها حتى وهم فى مرحلة التحصيل. كما كان عليهم بعد عودتهم أن يقوم الواحد منهم بترجمة كتاب فى موضوع دراسته كشرط للالتحاق بالوظائف الحكومية وكان يعهد إليهم أحياناً ترجمة كتب فى غير تخصصهم وقد احتلت كتب الطب والرياضة والفنون العسكرية الأولوية فى الترجمة.

وكان من بين أعضاء البعوث الذين عملوا بالترجمة على هيبة، وإبراهيم النبرواى وأحمد حسن الرشيدى، وعيسى النحراوى، ومحمد الشافعى ومحمد عبد الفتاح الذين جرى تعيينهم فى مدرسة الطب وهؤلاء ترجموا كتب فى أمراض النساء وكتاب كلوت عن تطعيم الجدرى فضلاً عن مؤلفات كلوت بك الأخرى.

أما مدرسة الألسن فقد توفر جماعة من طلابها وخريجها على ترجمة عدد من الكتب فى موضوعات مختلفة منها المنطق، والتاريخ، والزراعة، وغيرها ومعظم تلك الكتب قام رفاعة رافع الطهطاوى بمراجعتها وتصحيحها بل أن رفاعة نفسه قام بترجمة العديد من الكتب.

وكانت الكتب المترجمة تطبع بمطبعة بولاق التى بدأت عملها عام ١٨٢٢ وكان الهدف من إنشائها طبع الكتب اللازمة للمدارس وللجيش ومع التوسع فى نشر الكتب جرى التوسع فى إنشاء المطابع حتى بلغ عددها ثمانية فى نهاية عهد محمد على وإلى جانب الكتب المدرسية فقد جرى طبع كتب فى الأدب والتاريخ ومختلف المعارف الأمر الذى أصبحت المعارف معه متاحة للمتخصصين وغيرهم. وقد أشار أحمد عرابى فى مذكراته إلى أنه قرأ ترجمة لتاريخ نابليون أهداه له سعيد باشا.

كما عرفت مصر فى عهد محمد على الصحف وكانت بدايتها الوقائع الرسمية عام ١٨٢٨ وقد لعبت الصحف بدورها دوراً فى نشر المعرفة.

الأمن والقانون والنظام (علاقة الفرد بالدولة الحديثة):

أشرنا إلى عوامل القلق التى عاشتها مصر فى أواخر القرن الثامن عشر وقد شهدت الفترة التى أعقبت خروج الفرنسيين المزيد من مظاهر القلق بسبب وجود آلاف الجند من الترك والأرناؤوط والدلاة الذين شاركوا فى طرد الفرنسيين وكان مصدر قلق أولئك الجند أنهم كانوا لا يحصلون على مرتباتهم بشكل ثابت وبالتالى أصبحوا مصدر قلق لمجتمع المدينة حيث كانوا يهاجمون المساكن والحوانيت ويفجرون بالنساء عندما تتأخر رواتبهم وقد استمر ذلك القلق حتى عام ١٨١٥ بل أن الجند حاولوا فى نفس العام التخلص من محمد على عندما حاول إخضاعهم لنوع من النظام وبعد ذلك التاريخ أخذ محمد على يعمل على التخلص من أولئك الجند بإرسالهم تباعاً لشبه جزيرة العرب ومناطق الحدود.

ولم يكن اضطراب الأمن فى بداية عهد محمد على مصدره اضطرابات الجندى بل كان يرجع أيضا إلى انتشار السراق (اللصوص المحترفون) فى الريف والمدينة وخاصة

فى القاهرة والإسكندرية ويرى البعض أن انتشار تلك الظاهرة يرجع إلى الضيق الاقتصادى الذى عانت منه قطاعات واسعة من الشعب المصرى كما زاد عدد المتسولين حتى امتلأت بهم شوارع المدن وانخرط بعضهم فى سلك اللصوص وقطاع الطرق. ولم يكن التعدى وقطع الطرق قاصرا على الرعية بل امتد إلى محمد على وضيوفه فى بعض الأحيان ويذكر الجبرتى فى هذا الاتجاه حادثين الأول: هو مهاجمه الوفد الإنجليزى الذى جاء للتفاوض مع محمد على عقب الهزائم التى لحقت بالحملة الإنجليزية فى رشيد والحماد عام ١٨٠٧ حيث أنزلهم الباشا فى خيمة فى إمبابة فسطا عليهم اللصوص وجردوهم من ملابسهم أما الحادث الثانى: فقد وقع فى شهر شعبان ١٢٣١ هـ (يونيو - يوليو ١٨١٦) ، حيث هاجم اللصوص قهوة الباشا فى شبرا وسرقوا ما بها من أدوات فاحضر الباشا بعض أرباب الدرك وألزمهم بإحضار السراق والمسروق وبالفعل تم القبض على خمسة من السراق ومعهم المسروقات فأمر الباشا بإعدامهم بعد ما اعترفوا على بقية السراق الذين بلغ عددهم خمسون وتم إعدامهم فى نواحى متفرقة وكان أولئك السراق يجدون فى ثورات الجند والمغاربة والكوارث فرصة لسلب ونهب الدور.

ولم يكن الريف أحسن حالا من المدينة وكان على محمد على أن يواجه مثل تلك الأوضاع وقطع دابر الصوص واتخذ فى ذلك عدد من الإجراءات حيث أصبح أمن القاهرة من اختصاص ديوان خديوى وأصبح بالقاهرة عدد من مراكز الشرطة «قراقولات» كان بكل منها ضابط مهمته الاستماع إلى شكاوى السرقات وحوادث الاعتداء التى لم يكن نظرها من اختصاص المحكمة وكانت التحقيقات ترفع إلى ديوان خديوى للفصل فيها. وأوجد محمد على نظام العسس لتسقط أخبار اللصوص ومراقبة نشاط « من يشتبه فيهم» إليهم ويستخدم منتهى الشدة فى معاقبة المجرمين وفى هذا الاتجاه أصدر محمد على سلسلة من التشريعات حددت علاقة الأفراد بالسلطة وعلاقة السلطة بالأفراد ومن أهم هذه لائحة الفلاحة والقراءة المتأنية لهذه التشريعات تشير إلى أنها كانت ترمى إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية:

أولاً: وقف التجاوزات والعقوبات المبالغ فيها:

فقد كان المديرون الأتراك وغيرهم من الحكام المحليين فى الريف يرتكبون تجاوزات فى مواجهة الفلاحين تصل إلى حد القتل ولدينا اشارات إلى ذلك النوع من الأحكام المتسرعة التى كان يصدرها المديرون الأتراك فيما ذكره وليم لين الرحالة الإنجليزى الذى زار مصر أكثر من مرة ابتداءً من عام ١٨٢٥ فهو يشير إلى واقعة كان بطلها سليمان باشا السلحدار الذى تولى أكثر من منصب فى عهد محمد على والمعروف بتصرفاته البربرية - حسب وصف لين - فقد حدث عندما كان سليمان باشا السلحدار مديراً لطنطا وأثناء قيامة بزيارة تفقدية لإحدى شون الغلال التابعة للحكومة وجد اثنين من الفلاحين يناماں بالقرب من الشونة، فسأل عن عملهما وعن سبب تواجدهما فى المكان فأخبره أحدهما بأنه أحضر ١٣٠ أردباً من القمح من قرية مجاورة واجاب الأخر أنه أحضر ٦٠ اردباً من ارض تابعة للمدينة فصاح المدير منفعلاً «ايها النذل ذلك الفلاح يحضر ١٣٠ اردباً من قرية صغيرة وأنت تحضر ٦٠ اردبا فقط من ارض المدينة» وحاول الفلاح المقيم بمدينة طنطا أن يدافع عن نفسه بإنه يحضر هذه الكمية يومياً بينما زميله يحضر كميته أسبوعياً ولكن المدير كان قد أصدر أمره بشنق الفلاح على فرع شجرة قريبة، وإذا كان الفلاح قد نجا من الموت بسبب تحايل العامل الذى كلف بالشنق على منطوق الحكم حين فرق بين الشنق والقتل فعلق الفلاح فى حبل لشنقه وجعل رجليه تلامس الأرض الأمر الذى أدهش المدير عند مروره فى اليوم التالى عندما وجد الفلاح حياً ويحضر كمية جديدة من الغلال (٣).

وكانت مثل هذه الأحكام الطائشة والمتعجلة تذهب بحياة كثير من الفلاحين ومن ثم صدرت هذه التشريعات لتضع حداً لمثل هذه الأحكام يتضح ذلك من مقدمة لائحة الفلاح التى صدرت عام ١٨٢٩ والتى نصت على وقف مثل تلك التجاوزات.

ثانياً: ضمان تعبئة الفائض من الريف للمدينة من مياه الرى اللازمة للزراعة وعدالة توزيعها وتوفير قوة العمل اللازمة للزراعة والأعمال العامة وعدم ترك الفلاحين لقراهم.

ثالثا: تحديد مسئوليات الإدارة فى الريف وإحكام الرقابة على القرية.

رابعا: مواجهة حالات العصيان والتمرد الجماعى ومهاجمة عمال الحكومة أثناء تأديتهم لواجباتهم.

والجديد هنا هو الصياغة الدقيقة فى تلك التشريعات للمهام وأسلوب المراقبة وتحديد العضوية فى مواجهة أى خروج على القانون. فقد جرى النص على كل فعل على حدة وتحديد العقوبات اللازمة له كما جرى النص على مراقبة كل فعل بحيث جرت محاولات لتنسيق المجتمع ككل فيما يشبه الثكنة العسكرية من حيث الانضباط والنظام وفى هذا الاتجاه تجدر الإشارة إلى جهود محمد على فى توطين البدو:

توطين البدو:

لم يعتمد محمد على القوة وحدها فى خططه لإرغام البدو على الاستقرار لتحقيق الاستقرار والأمن الداخلى وفى مجال استخدام القوة استخدم إبراهيم منتهى القوة فى مواجهة الهوارة فى صعيد مصر.

وفى نفس الوقت قدم محمد على حوافز وإغراءات للبدو لمساعدتهم على العمل بالزراعة والاستقرار بمنحهم مساحات من الأرض لزراعتها ومنها الأبعاديات التى منحت إلى بدو الفوايد الذين جاؤا إلى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر من الغرب ثم اغاروا على مديرية الجيزة عام ١٨١٣ واستقروا بعد ذلك فى مصر الوسطى ومنح محمد على شيخهم محجوب بن عمر كيشار ٥٠٠ فدان من أبعاديات المنيا.

ولما كان البدو رعاة وكان الصوف الناتج من أغنامهم ضروريا لصناعة الصوف كما أن خيولهم كانت ضرورية للجيش فقد أخذ محمد على يتعامل معهم على أنهم عناصر منتجة وذات قيمة فى المجتمع وكان ذلك عاملاً لاستقرارهم أما رعيهم لمواشيهم فى حقول الفلاحين فقد وضعت العقوبات الرادعة لمواجهة ذلك.

ومن ناحية أخرى فإن اتساع سلطة الدولة على حساب سلطة القبيلة خصوصا بعد أن حاول محمد على استدراج القبائل للتعاون مع الحكومة؛ الأمر الذى أحدث انقسام فى القبيلة، كما ساعدت زراعة المحاصيل النقدية على تشجيع البدو على

الاستقرار. ولما كان الجزء الأكثر من منح الأراضي قد ذهب إلى شيوخ القبائل فإن قدرا من التناقض الاجتماعى قد أخذ طريقة إلى مجتمع القبيلة بعد أن أصبح بينهم من يملكون ومن لا يملكون.

هذه العوامل مجتمعه ساعدت على استقرار الكثير من البدو ويبدو أن سياسة محمد على فى هذا الاتجاه قد حققت قدار ملحوظا من النجاح فقد أشار بورنج فى تقريره المشهور الذى قدمة إلى الحكومة البريطانية عام ١٨٣٩ إلى أنه التقى فى منطقة أخميم فى صعيد مصر بأحد البدو الذين استقروا فى المنطقة عرف منه أنه يزرع مساحات من الأرض يدفع عنها الضرائب وأشار التقرير إلى أن فريقا من البدو قد تخلوا عن عادات الصحراء وأخذوا ينتقلون إلى حياة الزراعة كما يقرر أيضا أن كثيرا من البدو قد استقروا على حدود الفيوم.

البناء الطبقى فى عصر محمد على:

ارتبط تشكيل البناء الطبقى بالتغيرات التى أحدثها محمد على فى البناء الاقتصادى بشكل عام وما ترتب على ذلك من إعادة توزيع حيازة الأرض الزراعية فالطبقة العليا من الملتزمين وهم كبار المستفيدين من الأراضى الزراعية قد صفيت سواء فى شكل ما حدث فى مذبحة القلعة أو من خلال إسقاط نظام الالتزام وما ترتب على ذلك من تجريد الملتزمين من مصادر ثروتهم تمهد السبيل لظهور طبقة جديدة من ملاك الأرض.

ومن ناحية أخرى فإن طلائع الطبقة الوسطى من التجار والحرفيين والصناع وهى الطبقة التى برز دورها فى فترة الكفاح ضد الفرنسيين والفترة التى تلتها والتى انتهت بوصول محمد على إلى السلطة هذه الطبقة واجهت صعوبات خلال حكم محمد على؛ فمن ناحية أضعف نظام الاحتكار الذى أقامه محمد على عناصر التجار سواء أولئك الذين كانوا يعملون فى التجارة الخارجية من أمثال المحروقى الذى تقول المصادر أنهم أصبحوا مجرد وكلاء لمحمد على بعد أن ضعفت الفرص التى كانت متاحة فى مجال التجارة الخارجية.

كما أن قطاع الصناع والحرفيين قد ضعف بدوره من خلال نظام الصناعة الذى إقامة محمد على والذى حظر بمقتضاه النشاط الخاص فى بعض الصناعات كما جرى تجنيد الآلاف من الحرفيين للعمل فى المصانع التى أقامها محمد على وبالنسبة لفقراء المدينة تم تجنيد الآلاف منهم فى تلك المصانع أو فى الجيش أما العلماء فقد ضعف مركزهم الاقتصادى خلال سقوط نظام الالتزام والاستيلاء على أرض الأوقاف وكان بعضهم ملتزمين والبعض الأخر نظار أوقاف كما ضعف دورهم السياسى بعد الصدام الذى خاضة محمد على مع السيد عمر مكرم.

وكان من الطبيعى أن يتراجع دورهم فى الحياة العامة من خلال الاتجاهات التى صاحبت عملية تحديث التعليم والبعثات التى أرسلها محمد على إلى أوربا والانفتاح على علوم الغرب فى إطار مشروع بناء الدولة الحديثة.

وفى نفس الوقت تدفقت عناصر كثيرة من الأجانب والأرمن والشوام واليهود وحلت محل الطبقة الوسطى فى النشاط التجارى والاقتصادى وبذلك أصبح الباب مفتوحا لبناء طبقى جديد ففى مجال حيازة الأرض تمكن محمد على خلال سلسلة من الخطوات من إلغاء نظام الالتزام وإعادة مسح أراضى مصر الزراعية وتوزيع أرضى القرى على فلاحيها فى مساحات متقاربة، كما فرضت ضريبة موحدة على الأرض قدرت قيمتها حسب جودة الأرض كما سبق أن أشرنا وخلال هذه الخطوات خصصت مساحات من الأرض معفاة من الضرائب لمشايخ القرى بلغت نسبتها ٤٪ تقريبا من مساحات أراضى القرية المزروعة وأعفيت تلك الأراضى من الضرائب مقابل قيام مشايخ القرى بأعباء وظائفهم وقد عرف هذا النوع من الأراضى بمسموح المشايخ كما أعطيت مساحات أخرى معفاة من الضرائب فى بعض القرى لكبار الأعيان بلغت مساحتها ١٠٠ فدان فى بعض الأحيان تحت اسم مسموح المصاطب وذلك مقابل استضافة هؤلاء الأعيان للغرباء والمترددين على مجتمع القرية وإطعام الفقراء وقد كونت أرضى المسموح بنوعيها (مسموح المشايخ ومسموح المصاطب) الأساس فى ملكية أعيان القرى.

ومن أجل توسيع رقعة المساحة المزروعة شرع محمد على ابتداءً من عام ١٨٢٦ فى إعطاء مساحات من الأراضى البور لكبار معاونية ورجال دولته معفاة من الضرائب بهدف استصلاحها وزراعتها والتى عرفت بالأبعاديه وهى تعنى الأراضى التى استبعدت من الضرائب عند مسح الأراضى الزراعية عام ١٨١٣ وقد بلغت المساحة التى أعطاها محمد على لأتباعه ومعاونيه حتى نهاية عهده ١٦٤٩٦٠ فدانا. وقد توسع خلفاؤه فى منح هذا النوع من الأراضى لأتباعهم.

وقد أوجدت هذه المنح من أراضى الأبعادية الأساس لشريحة أخرى من كبار الملاك الزراعيين معظمهم من الأتراك والشراكسة وبعض مشايخ البدو الذين كانت قبائلهم لا تزال فى مرحلة البداوة مثل قبائل الهنادى والفوايد الذين جاؤا إلى مصر من ليبيا فى القرن الثامن عشر ظلوا فى مرحلة عدم استقرار حتى عهد محمد على.

وعندما بات من الواضح أن أسرة محمد على قد استقرت فى حكم مصر، شرع محمد على فى تخصيص مساحات واسعة من الأراضى الزراعية له ولأبنائه وأفراد أسرته والتى عرفت بالجفالك (الضياع الملكية) وقد بلغت مساحة تلك الأراضى ٣٣٤٢٨٦ فدانا مع نهاية عهد محمد على وكونت الأساس فى ملكية أسرة محمد على كما كونت هى والأبعاديات أساس ملكية الشريحة الاجتماعية التى أصبحت تعرف بالذوات ومن ثم أصبحت صورة البناء الطبقى على النحو التالى:

الطبقة العليا أو الصفوة الجديدة وهذه تكونت من أسرة محمد على وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين الذين استعانت بهم أسرة محمد على ومعظمهم من الأتراك والشراكسة والأرمن وهم الذين احتلوا المناصب العليا فى الجيش والأدارة وهؤلاء تحولوا إلى كبار ملاك من خلال منح الأرض التى اعطيت لهم ومن هؤلاء محمد شريف باشا المولود فى مدينة قولة مسقط رأس محمد على وتولى عدد من المناصب الهامة فى عهد محمد على وكان من أوائل الناس الذين حصلوا على منح من الوالى فقد حصل على مساحات من الأراضى الزراعية خلال الفترة من ١٨٢٩ إلى ١٨٣٤ قدرها ١٥٨ فدانا منها ٥٨ فدانا من أراضى منيل الروضة وفى فترة تالية منحة محمد على

٢٠٠٠ فدانا من أراضى الأبعاديات بمديرية المنيا وأسيوط وذلك عام ١٨٤١ ثم حصل على أكثر من ١١ ألف فدان كمنحة من الأراضى المزروعة فى أوائل عصر عباس كذلك أحمد باشا المانكلى تولى بدورة عدد من المناصب الإدارية فى عهد محمد على ثم أصبح حاكما عاما للسودان عام ١٨٤٥ ومنحة محمد على ١٠٠٠فدان من أراضى الأبعاديات فى الوجة القبلى وقد ضمت الصفوة الجديدة عناصر من الأجانب ذوى الأصول الأوربية مثل سليمان باشا الفرنساوى الأصل الذى جاء إلى مصر عقب هزيمة نابليون عام ١٨١٥ وساهم فى تدريب جيوش محمد على وعين بعد ١٨٤٠ رئيسا عاما للجيش المصرى منحة محمد على ١٤ فدانا أضيفت إلى الحديقة الملحقة بمنزله فى مصر القديمة وما لبث محمد على أن منحه ١٥٠٠ فدان من أبعاديات مديرية الغربية ومن هذه المجموعة التى تكونت من خلال علاقتها بالسلطة رفاعة رافع الطهطاوى وهو من القلائل من المصريين الذين أصبحوا ضمن نسيج هذه الطبقة فقد حصل رفاعة رافع الطهطاوى وهو يعد ناظراً لمدرسة الآلسن على أبعادية مساحتها ١٥٠ فدان بنواحى طهطا وذلك بأمرمن محمد على عام ١٨٣٧ وإبراهيم النبراوى الذى سافر فى بعثة ثم أصبح طبيبا لمحمد على عقب عودته من البعثة منحه محمد على ٢٥٩ فدان فى عام ١٨٤٧ ويلاحظ أن هذه الطبقة قد نشأت كملاك متميزين وكان ذلك عاملا فى إفقار الريف المصرى.

أعيان الريف:

أشرنا إلى أن أراضى المسوح قد أوجدت الأساس لملكية أعيان الريف وعلى هذا فقد تكونت هذه الشريحة الاجتماعية من مشايخ القرى وعائلاتهم وبعض العائلات التى كانت لها وزن فى مجتمع القرية وقد أرتبط ظهور أعيان الريف بمنصب شيخ القرية والصلاحيات التى تمتع بها مشايخ القرى وقد مكن ذلك المنصب شاغله من حيازة مساحـــات واسعة من الأراضى ففى البداية حصل مشايخ القرى على مساحات من الأراضى أعفيت من الضرائب مقابل أدائهم لمهام وظائفهم كما عمل بعضهم كمتعهدين (سيأتى الحديث عن نظام العهد) او من ثم تحولت بعض أراضى الفلاحين إلى ملكية لمشايخ القرى.

كما استفاد مشايخ القرى وعائلاتهم من كل التطورات الاقتصادية التى شهدتها مصر فى الفترة التى تلت حكم محمد على وتشير دفاتر حيازة الأرض (المكلفات) فى أواخر عصر محمد على إلى أن بعض الأعيان من أمثال عائلة الشريف فى أبيار كانوا يملكون إلى جانب حيازتهم لمساحات كبيرة من أرض القرية معاصر للزيوت وأنوال للنسيج.

وقد ساعد على تكوين ثروات هؤلاء الأعيان استمرار منصب شيخ القرية فى بعض الأسر من جيل إلى جيل.

ويرى البعض أن ظهور أعيان الريف يمثل نشأة الطبقة الوسطى المصرية الزراعية فحتى الثورة العرابية كانت هذه الطبقة تحتل موقعا وسطا بين جموع الفلاحين وبين مجموعة الارستقراطية التركية وفى الفترة التالية قدمت هذه الطبقة لمصر أبراز قادتها ومفكزيها من أمثال أحمد عرابى وسعد زغلول وأحمد لطفى السيد ومحمد عبده.

التجار وأغنياء المدن

منذ فترة مبكرة ترجع إلى عام ١٨١٠ لاحظ الشيخ عبد الرحمن الجبرتى التغييرات التى طرأت على تركيب الطبقة الوسطى مع بداية عصر محمد على حيث أصبح الشوام والأرمن واليونانيون من بين نسيجها ففى يومياتة عن عام ١٢٢٧ هـ يقول الجبرتى: «والمتولى فى ديوان جمرك بولاق نصرانى رومى يسمى كرابيت ثم يقول واحدثوا احتكارات ومنها السكر.. وفتح (يقصد محمد على) لنصارى الأروام والأرمن فترأسوا بذلك وعلت أسافلهم ولبسو الملابس الفاخرة وركبوا البغال والرهوانات واخذوا بيوت الأعيان والمماليك بمصر القديمة وعمروها وزخرفوها وعملوا فيها بساتين وحدائق وذلك خلاف البيوت التى لهم بداخل المدينة ولم يدعوا شيئا بعيدا عن المكس حتى الفحم الذى يجلب من الصعيد والحطب أوالسنط وحطب الذرة.

وبينما كانت عناصر جديدة تحتل موقع الصدارة فى هذه الطبقة تكفلت مشروعات محمد على بتهميش العناصر القديمة من أفراد هذه الطبقة فالجبرتى يشير إلى ماحل بالحاج سالم الجوهرى المباشر لإيراد الذهب والفضة فى الضربخانة فيقول أن بعض اليهود قد وشو بالحاج سالم الجوهرى فسجنه محمد على هو وأخواته وباع أملاكه وحصة التزامه.

ويقرر الجبرتى أن نفس الشيء حدث لإسماعيل أفندى أمين عيار الضربخانة وأولاده الذين لم يجدوا شافعا فباعوا أملاكهم وعقاراتهم وفرشهم ومصاغ حريمهم وأوانيهم وكان الباشا قد أخذ داره التى بالقلعة ويقول الجبرتى أنه عندما تقررت عليه فردة خصم منها ٢٠ كيسا مقابل الدار ومات مهموما وكان التجار الشوام هم أول المجموعات التى استعان بها محمد على فى التجارة الخارجية مع أوربا وكان بعض هؤلاء التجار قد استقر فى مصر فى القرن الثامن عشر أما المجموعات الأخرى الذين استعان بهم محمد على فى التجارة الخارجية فكانوا من اليونانيين الذين كانوا حتى عام ١٨٢٧ رعايا عثمانيين من أمثال انسطاسى وزيزنينا وتوسيجا الذى أصبح قنصلا لدولة اليونان فى مصر بعد ذلك وهؤلاء كانوا قد استقروا فى مصر منذ عام ١٨١١.

وفى مجال التجارة الخارجية أصبح لمحمد على وكلاء فى فرنسا وانجلترا ومالطة وازمير ونابلى والبندقية واليمن والهند وإبتداءً من عام ١٨١٦ عرض محمد على تقديم مبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ ريال لمن يتولى مهمة تنظيم التجارة المصرية مع الهند، وقد قبل عدد من التجار القيام بتلك المهنة ومنهم محمد المحروقى ذلك العرض وقاموا بإقامة علاقات تجارية مع الهند ويقال أن هؤلاء الوكلاء أصبحوا يحصلون على ثلث الأرباح كنصيب لهم وهذا يفسر إخلاصهم لمحمد على.

وكان من بين الأوربيين الذين استخدمهم محمد على القنصل الفرنسى «دورفيتي» أما بالنسبة للتجارة المحلية فإن نظام الاحتكار الذى طبقه محمد على إذا كان قد ساعد على تنظيم التجارة الخارجية فقد أضعف فرص التجارة الداخلية وليس لدينا حتى الآن إحصائيات عن حجم الضرر الذى لحق بالتجار المحليين الذين يعملون فى تجارة البحر الأحمر أو فى التجارة مع السودان وبلاد الشام والأناضول وقد أشرنا إلى أنه كيف تم الأبقاء على بعض الذين عملوا كوكلاء للباشا من أمثال محمد المحروقى أما الأخرين فقد عمل بعضهم وكلاء للحكومة أو ملتزمين للجمارك كما عمل عدد من التجار فى الجهاز الإدارى الحكومى فى أعمال قريبة من أنشطتهم السابقة ومنها الإشراف على جمع المحاصيل وتخزينها وشحنها إلى الموانىء وإعادة بيعها فى الداخل وليس لدينا إحصائيات عن التجار الذين ازدهرت أعمالهم أو أولئك الذين أضرت بهم

مشروعات محمد على ومن بين التجار الذين عملوا كوكلاء للوالى الحاج على الوجاقلى ومحمد المحروقى ومحرم بك وفخر وأحمد زرع والجندى وكل هؤلاء من تجار دمياط وبدر الدين وأحمد ومحمد المغربى اللذين كانا يقومان بتسويق انتاج الطرابيش من مصنع فوه ومن الأرمن بوغوص يوسفيان ومن اليونانيين انستاسى وتوسيجا.

لكن يلاحظ أن المصادر تحدثت فقط عن أوضاع كبار تجار العاصمة لكن القارىء للخطط التوفيقية سيلاحظ وجود العديد من عائلات التجار فى عواصم الأقاليم فعلى مبارك يتحدث عن عائله الطرزى كبير تجارة منفلوط الذى ورث التجارة عن والده كما يتحدث عن صالح جمال الدين من نفس المدينة وعن والده الذى عاش فى عصر محمد على.

كما تشير أوراق التاجر شنودة الجوهرى الذى عاش فى عصر محمد على أنه كانت له علاقات تجارية مع القاهرة والسودان والذى كانت تقيم عائلته فى أسيوط كما أشار على مبارك إلى عائلة التاجر مصطفى الهجين من تجارة القاهرة وقد ترجم على مبارك لأربعة أجيال من التجار من تلك العائلة. وتشير سجلات الأراضى إلى مشتروات مبكرة من أراضى الأبعادية لتلك العائلة فى أواخر عصر محمد على كما تشير تلك الدفاتر إلى مشتروات أخرى لبعض التجار من أراضى الأبعادية.

أما العلماء فعلى الرغم من الأضرار التى لحقت بهم بسبب إدخال نظام التعليم الحديث وإلغاء نظام الوقف فإن بعضهم قد حصلوا على منح من الأراضى خصوصا أولئك الذين انحازو إلى نظام محمد على كما نجد لعائلاتهم عقارات متعددة فى المدن ومنهم عائلات البكرى والمهدى.

هكذا بدأت تتشكل خريطة جديدة للقوى الاجتماعية من خلال التغييرات التى أحدثها محمد على فى البناء الاقتصادى ما لبثت أن استكملت ملامحها من خلال التطورات التى تلاحقت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فالطبقة العليا التى تكونت إلى جانب أسرة محمد على من الأتراك والشراكسة وبقايا المماليك والأرمن واحتلت مناصب الجيش والأدارة تحولت بفعل العوامل التى أشرنا إليها إلى كبار ملاك وظلت تتمتع بموقع الصدارة حتى عصر إسماعيل عندما أزاحتها من موقع الصداره شريحة اجتماعية جديدة من أغنياء المدن ضمت خليطا من الأجانب والمصريين.

وفى نفس الوقت فإن مشايخ القرى استطاعوا بوسائل مختلفة أن يضعوا أيديهم على مساحات من الأراضى الزراعية وأصبح بعضهم فى عداد كبار الملاك وبالتالى راحوا يتطلعون إلى السلطة ولو بالثورة على الأترك والشراكسة وتلك معادلة صراع القوى فى الثورة العرابية.

وفى النهاية فإن عملية تشجيع البدو على الاستقرار كانت مصحوبة بمنحهم مساحات من الأبعادية تركز الجزء الأكبر منها فى أيدى مشايخهم، وثمة ملاحظة فى هذا السياق وهى أن الطبقات العليا والصفوات القديمة لم يتم تدميرها بشكل كامل خلال مشروعات محمد على كما زعمت الباحثة الأمريكية هيلين ريفيلين فعلى مبارك يشير فى أكثر من موضع فى الخطط إلى عائلات الغز القدامى (يقصد المماليك) مثل عائلات الكاشف والخازندار بأسيوط وكذلك عائلات إسماعيل أبو عاشور (الدوير أسيوط) ويبدو أن البيوتا التى تدهورت كانت تلك التى قاومت مشروع محمد على.

كان يحدث ذلك بينما كان الفلاحون يزدادون نغاسة فى ظل النظام الذى أقامة محمد على.

الفلاحون فى ظل نظام محمد على.

يفهم مما كتبة الجبرتى أن رد الفعل تجاه الإجراءات التى قام بها محمد على لم يكن عنيفا فعند مصادرة أراضى الرزق فى عام ١٨١٢ يقول الجبرتى: «وضج أصحاب الرزق وحضر الكثير منهم يستغيثون بالمشايخ وركبوا إلى الباشا وتكلموا فى شأن ذلك.

ولم يفد كلامهم فائدة فنزلو إلى بيوتهم» وبالتالى لم يزد رد فعل العلماء عن مجرد الاحتجاج مبعث ذلك كما أورده الجبرتى: ما أشيع من أن ما قرره محمد على من تعويض مقابل مصادرة أراضى الرزق يزيد عما كان يحصل عليه أصحاب الرزق من مزارعيها أما رد فعل أصحاب الالتزامات فيبدو أنه كان أعنف، ذلك أنه عندما أعلن محمد على مصادرة أراضى الالتزام يقول الجبرتى فلما اشيع ذلك ضج الناس وكثر اللغط واجتمعوا على المشايخ لكن بعد أخذ ورد اتفقوا على أن يكتبوا عرض حال للباشا.

كما شهدت القاهرة مظاهرات للنساء من أصحاب الالتزامات ومعهم الكثير من العامة واتجهوا إلى الأزهر واستنجدن بالعلماء وصرخن فى وجوه الفقهاء وتسببوا فى إبطال الدروس وبددوا محافظ العلماء واوراقهم مما جعل العلماء يذهبون إلى دورهم وقد استمر هذا الهياج حوالى خمسة أيام من ١-٥ ربيع أول ١٢٢٩ هـ (١٨١٣) ويبدو أن نائب الباشا قد وجه نوعا من التهديد إلى المشايخ واتهمهم بالتحريض .. ويقول الجبرتى وانفض المجلس وبردت هممهم وشرعوا فى تنفيذ ما أمروا به.

ويرجع ذلك إلى أن محمد على كان قد استطاع تصفية قوى المعارضة ممثلة فى المماليك كبار الملتزمين الذين تم القضاء عليهم فى مذبحة القلعة، كما أن إبراهيم قد تعامل بعنف لا مثيل له مع القوى المعارضة فى الصعيد وهكذا لم تلق إجراءات محمد على فى القطاع الزراعى مقاومة من الفلاحين إنما جاءت المقاومة من الفئات التى كانت تحصل على الفائض من الملتزمين والعلماء وفى عام ١٨١٥ كانت هناك خشية أن يحدث تحالف بين هذه الفئات وقادة الجند الثائرين ضد محمد على وعلى العكس يفهم مما كتبة الجبرتى أن إجراءات محمد على فى القطاع الزراعى كانت تلقى ارتياحا من الفلاحين حيث يذكر الجبرتى أن الملتزمين واتباعهم عند أرادو ضم محاصيلهم خلال عام ١٨١٤ لم يجدوا من يطيعهم من الفلاحين الذين تطاولو على الملتزمين فيقول الحرفوش منهم إذا دعى للشغل بأجرته «انظر غيرى أنا مشغول فى شغلى أنتم أيشن بقالكم لقد انقضت أيامكم إحنا صرنا فلاحين الباشا» وكانوا مع الملتزمين أذل من العبد المشترى. حدث ذلك قبل أن تنكشف أبعاد مشروع محمد على فى الزراعة حيث اتخذت عملية استغلال الفلاحين أكثر من مظهر فالضرائب تتزايد بشكل كبير نتيجة للأعباء المتزايدة التى عانت منها البلاد بفعل الحروب التى خاضتها مصر خلال تلك الفترة ومحاولة محمد على اعتصار الفائضة فى الزراعة لبناء مؤسسات الدولة الحديثة ومنها الجيش وبناء قاعدة صناعية كما سبق أن أوضحنا وقدار ارتفعت الضرائب من ٦,٨٥٥,٧٠٠ قرش زمن الاحتلال الفرنسى إلى ٦٦,٠٥٤,٠٦٥ فى عام ١٨٢١/٢٠ ثم إلى ٢٣٠ مليون قرش عام ١٨٤٤ (القرش = ٤٠ بارة) بينما زادت مساحة الأراضى المعفاة من الضرائب إلى ما يقرب من مليون فدان فى نهاية عهد محمد على.

أما الاحتكار فقد مثل مصدراً أخر للحصول على الفائض فى القطاع الزراعى وهو السياسة الاقتصادية التى بدأ محمد على فى تطبيقها ابتداء من عام ١٨١٢ عندما أصبحت سيطرتة على اقتصاديات مصر ممكنة من الناحية السياسية بعد أن تخلص من كل القوى المعارضة وقد انتهى الاحتكار ليشمل معظم المحاصيل التى ينتجها الفلاح المصرى وكانت إدارة محمد على تحصل على المحاصيل بالأسعار التى تحددها ثم تعيد بيعها بإسعار أعلى سواء فى الداخل أو الخارج وقد أدى هذا النظام إلى سلسة من الأزمات فى المواد الغذائية وعجز فى الاستهلاك المحلى للحبوب وقدادت تلك السياسة إلى أضرار غير محدودة بالفلاحين وكنتيجة لفشل سياسة محمد على الزراعية وتدهور أوضاع الريف بسبب ترك أعداد من الفلاحين لقراهم لأسباب مختلفة لجأ محمد على إلى نظام جديد فى الضرائب أطلق عليه نظام العهد وذلك ابتداء من عام ١٨٤٠ وهو نظام يقوم على إعطاء القرى التى عجز فلاحوها عن دفع ضرائبها إلى متعهدين من كبار ضباطة ورجال دولته والعناصر القادرة من اعيان القرى كعهد بهدف دفع ضرائبها وزراعتها وقد بلغت مساحة الأراضى التى تحولت إلى عهد أكثر من مليون فدان حتى عام ١٨٤٤ ووفقا لذلك النظام كان من المفروض أن تعود تلك الأراضى للفلاحين عندما تتحسن أوضاعهم ويعودون لزراعتها لكن شيئا من ذلك لم يحدث؛ فقد صدرت سلسلة من التشريعات أعطت فى النهاية لواضعى اليد على تلك الأراضى حق ملكيتها وكان ابرز تلك التشريعات لائحة الأراضى التى صدرت عام ١٨٥٨ وبمقتضى تلك اللائحة تحولت مساحات جديدة من أراضى الفلاحين إلى ملكية الشرائح التى أشرنا إليها وفى ظل نظام العهد تحولت أراضى قرى بأكملها إلى ملكية للمتعهدين وتحول الفلاحون فيها إلى عمال زراعة مستقرين ليس فى إمكانهم مغادرتها وظل هذا الوضع قائما حتى عهد إسماعيل عندما صدر قرار مجلس شورى النواب بتحرير قوة العمل فى تلك الضياع كذلك فقد عانى الفلاحون فى ظل نظام محمد على من السخرة أو العمل الأجبارى الذى كانت تستخدم فيه الدولة الفلاحين فى صفر الترع وتطهيرها وتقوية الجسور النيل أثناء الفيضان وكانت السخرة قبل عصر محمد على تتم محليا وكانت فى ذلك نوع من العدل حيث كان الفلاح يعمل فى المنطقة التى تقع فيها أطيانة وتستفيد تلك الأطيان من عمل الفلاح، لكن محمد على قد استحدث عملية نقل العمل الإجبارى إلى أى

مكان فى مصر بما فى ذلك مناطق أراضى كبار الحائزين الذين كانوا يستخدمون نفوذهم فى إعفاء الفلاحين العاملين فى ضياعهم، وقدرت بعض المصادر ما كان يسهم به الفلاح فى هذا النوع من العمل شهرين فى العام، كان يمكن خلالها استدعاء ٤٠٠ ألف فلاح و فى عام ١٨١٩ قدر عدد العاملين فى ترعة المحموديه بحوالى ٣٠٠ ألف فلاح وفى ١٢٣٧عام هـ (١٨٢٢) أضاف محمد على إلى العونة عملية إصلاح الجسور وتجديدها وهذه كانت تتم بمصاريف على الميرى وإلى جانب السخرة عانى الفلاحون فى عهد محمد على من ظاهرة جديدة لم تكن معروفة فى العصر العثمانى وهى تجنيد الفلاحين بأعداد كبيرة فى الجيش وهى ظاهرة أدت إلى زيادة تذمر الفلاحين ورفضهم لنظام محمد على وقد اتخذ ذلك الرفض أكثر من مظهر:

١- الهرب من الأرض واللجوء إلى المدن أو إلى بدو الصحراء ومن ثم صدرت اللوائح المتتالية التى تنص على إعادة الفلاحين الهاربين إلى قراهم بل هربا من مصر كلها بل أن السبب الذى تذرع به محمد على للزحف على بلاد الشام عام ١٨٣١ كان إعادة الفلاحين الهاربين إلى بلاد الشام حين أرسل محمد على إلى والى عكا عبد الله باشا يطلب منه إعادة أولئك الفلاحين.

٢- إحراق المحاصيل وهى ظاهرة جديدة أيضا على المجتمع المصرى.

وكان ذلك هو الرد المباشر على سياسة الاحتكار التى أطلقها محمد على فى الزراعة ومن الواضح أن تلك الظاهرة قد أصبحت عامة حيث صدرت اللوائح المختلفة بتجريمها ابتداء من لائحة الفلاحة.

وفى نفس الوقت وفى مواجهة سياسة التجنيد الإجبارى لجأ الفلاحون تشوية أعضائهم وخاصة أصبع الشاهد الأيمن وتوضح دفاتر النفوس التى تمت خلال عهد سعيد أن نسبة غير قليلة قد أحدثوا بأنفسهم عاهات تهرب من التجنيد.

وأخر مظاهر مقاومة الفلاحين لنظام محمد على كانت مقاومة السلطة والأنتفاض ضدها فى بعض الأحيان يظهر ذلك فى سلسة اللوائح التى أصدرها محمد على والتى تجرم الأعتداء على السلطات وكذلك عصيان القرى، كان يحدث ذلك رغم قيام

سلطات الدولة المركزية التى أقامها محمد على، وقد شهد عصر محمد على عدد من انتفاضات الفلاحين لعل أخطرها، التى حدثت عام ١٨٢٣ فى صعيد مصر وتشير المصادر إلى أن ثورات الفلاحين استمرت خلال فترات متقطعة حتى عام ١٨٤٦.

العامة (فقراء المدينة) فى مشروع محمد على

استوعبت مشروعات محمد على أعداد كبيرة من فقراء المدينة والمهمشون فى مجتمع المدينة المصرية فى التجنيد وفى مشروعات الصناعة وغيرها ذلك أن القاعدة الأساسية من عمال الصناعة أخذت من الحرفيين وقد قدرت بعض المصادر عدد الطبقة العاملة فى عهد محمد على بحوالى ٢٣٠ ألف وإذا استبعد من هذا العدد الذين لا يعملون بالصناعة بالمعنى المتعارف عليه مثل عمال البناء والمطاحن ومضارب الأرز والذين يمكن تقدير عددهم بحوالى ٤٦ ألفا فإنه يمكنك القول أن عدد عمال الصناعة كان يتراوح ما بين ١٨٠ و ٢٠٠ ألف من العمال أى حوالى ٤٪ من السكان وما بين ٢٠-٢٥٪ من مجموع الذكور الذين هم فى سن العمل أى فوق الخامسة عشر ليس بينهم العاملون فى الصناعات الريفية والحرفيون وعمال الخدمات على الرغم من أن هؤلاء يمكن أدد راجهم ضمن القوى العاملة فى المفهوم المعاصر.

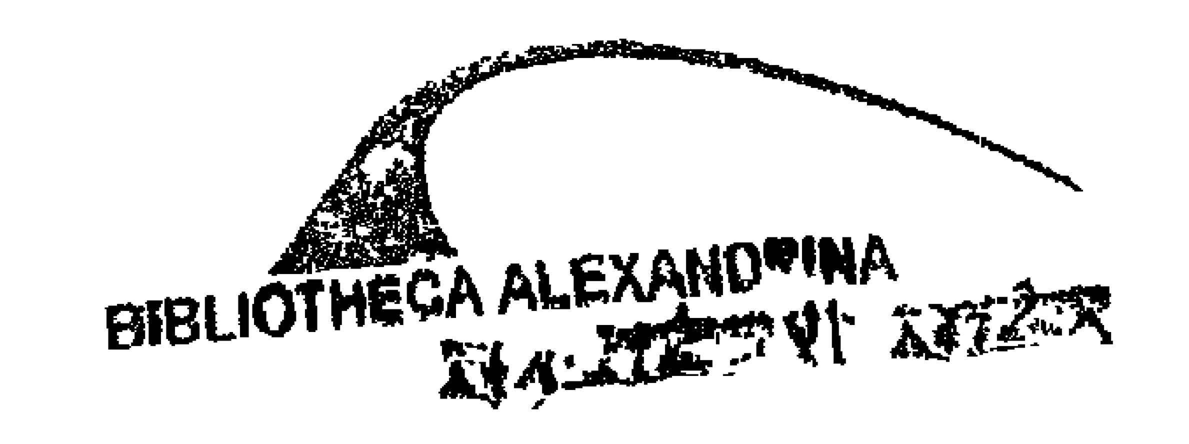
وتشير معظم التقديرات إلى أن العمال كانوا يتقاضون أجورا تعادل ضعف ما يتقضاه عمال الزراعة فضلا عن أن عمال أعمال الزراعة كانوا يعملون ما بين ١٥٠-٢٥٠ يوما فى السنة وهى مواسم الزراعة والحصاد بينما كان يعمل عمال الصناعة بشكل عام طوال العام فى حالة التشغيل الكامل وعلى الرغم من أنه لا توجد بيانات واقعية حتى الآن عن حصر العمال فى القطاعات المختلفة إلا أن عفاف لطفى السيد تقرر أنه فى عام ١٨٢٩ كان عمال صباغة النيلة يتقاضون قرشا واحدا فى اليوم (٤٠ بارة) كما أن رؤساء العمال المهرة يتقاضون ١٧٥ قرشا فى الشهر وكان عمال الحرير يتقاضون ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ قرش فى الشهر بينما كان العمال فى مصانع النسيج يتقاضون أجورهم بالقطعة وكان عمال الزراعة يتقاضون ٣٠ بارة فى اليوم أما فى صناعة النسيج فقد تراوحت الأجوار ما بين ٢٠- ١٠٠ بارة فى اليوم وكان الطعام يقدم للعمال خصما من أجورهم

وعندما كانت الحكومة تعانى من نقص فى السيوله كما كان يحدث فى أوقات الحروب كانت الأجور تتأخر لأربعة شهور فى بعض الأحيان وقد يتقاضى العمال جزءا من أجورهم عينا كما حدث بالنسبة لعمال الخرنفش عام ١٨٢٨ وكان يحدث ذلك أحيانا بسبب إهمال المدربين كما حدث عام ١٨٢٦ عندما اشتكى عمال مصنع المنصورة بسبب تأخر أجورهم وعندما كان يفشل بعض العمال فى الحصول على عمل فى مصانع الدولة أمر محمد على بإمدادهم برأسمال يمكنهم من فتح ورش خاصة بهم.

أما عمال الترسانة فقد لاحظ الرحالة الانجليزى سان جون الذى زار مصر فى عصر محمد أن وضعهم أفضل وأنهم يتقاضون من ١٥ إلى ٣٠ قرشا فى الشهر وتزداد أجورهم طبقا لخبرتهم ولا تتأخر رواتبهم وإذا كان لديهم أبناء فإن الواحد منهم يتقاضى خمسة عشر قرشا وكان عمال الترسانة يتناولون ثلاث وجبات يومية ويتناول العمال المهرة وجبة من اللحم كل أسبوع.

وكان النساء والأطفال يعملون فى الصناعة. حيث كان أبناء العمال يلحقون بالصناعة كمتدربين على أيدى آبائهم ويحصلون فى مقابل ذلك على أجر، كما كانت أعداد كبير من النساء يعملن فى الغزل فى منازلهم وعلى الرغم من سوء المعاملة التى يلقاها العمال فى المصانع؛ فإن عفاف لطفى السيد ترى أن العمال فى مصانع محمد على كان وضعهم أفضل من العمال البريطانيين حيث كان العمال المصريين يحصلون على الطعام فى المصانع وإن كان خصما من أجورهم وتقول أنه على افتراض أن أحوال العمال كانت سيئة وأنهم كانوا يهربون من المصانع ويضربون عن العمل ويخربون الآلآت. ورغم أن ذلك كان قليلا ما يحدث فإن عدم لجوء العمال للإضراب بشكل يذكر لا يرجع لكونهم أكثر سلبية من نظائرهم فى الغرب بل لأن البديل كان أكثر سوء لأن البديل كان التجنيد فى الجيش.

الرجال العاملون فى المصانع الحضرية من طبقة العمال (البروليتاريا) والتى ضمت ما بين ١٠- ١٢٪ من سكان القاهرة بينما كان النساجون فى المصانع الإقليمية من النساجين المحترفين وتشير المصادر الأوروبية إلى أن النساء كن يكرهن على العمل فى



المصانع وأن بعضهن يقمن بتبر أصابعهن حتى لا يقمن بأعمال الغزل وتشير عفاف لطفى السيد أن استنتاجات الأوربيين فى هذا المجال مبالغ فيها وأن النساء اللائى كن يعملن فى المصانع كانوا فى حاجة للعمل كوسيلة لكسب العيش وأنهن نساء حضريات وتستبعد عفاف تجنيد النساء للعمل فى المصانع لأن عددهن فى المصانع كان قليلاً فضلا عن أن تجنيد النساء كان لابد أن يؤدى إلى مقاومة لأنه يتعارض مع التقاليد وترى عفاف لطفى السيد أنه يمكن القول أنه كان هناك استياء بين الأهالى إزاء العمل فى المصانع وكانت هناك مقاومة له. وفيما يتعلق بتشغيل الأطفال فليس هناك أرقام نهائية لعدد الأطفال الذين جرى تشغيلهم وإن كانت دفاتر تعداد النفوس التى جرى عملها فى أواخر عصر محمد على تشير إلى الأطفال دون سن الخامسة عشر بأنهم بدون صناعة لكن هناك ما يؤكد أن الأطفال والنساء كانوا يحصلون على أجور مقابل عملهم وإذا ما وضعنا فى الاعتبار عدد الرجال الذين جندوا فى الجيش فإن عمل الأطفال والنساء يصبح ربما المصدر الوحيد لإعاشتهم.

لكن ليس هناك ما يفيد إلغاء كل أنشطة الحرف لتصبح احتكاراً حكوميا ففى عام ١٨٣٨ كتب القنصل ميدوم إلى أن عدد من الإلتزامات قد ألغيت لأن عوائدها لم تعد مجزية ومنها الحمامات والمقاهى والجزارة وخدم المنازل ومكارى البغال وباعة البلح والسمكرية والحلاقين والخبازين والراقصات والبهلونات والبستانية وأصحاب المصابيح والعطارين.كما تشير دفاتر تعداد النفوس إلى أعداد كبيرة من الحرفيين الأحرار كانت قائمة فى أواخر عصر محمد على.

وفى النهاية فقد كان النهوض الاقتصادى فى مشروع محمد على يمثل قاعدة الاستقلال السياسى المدعوم بالقوة العسكرية وقد تمكنت تلك القوة من بسط سيطرة محمد على على مناطق واسعة من بلاد المشرق العربى خلال العقد الرابع من القرن التاسع عشر على الأقل بما ضمن لمصر سوقًا أوسع ومصادر جديدة للمواد الخام والأيدى العاملة وكان ذلك يعنى وضعا استراتيجيا أقوى ومركزاً سياسيا أفضل. ولم تكن سوريا

فى إطار مشروع محمد على مركز تجاريا غنيا بالمواد الخام (الحرير والأخشاب) التى تفتقدها مصر وسوقًا للمنتجات المصرية زراعية وصناعية فحسب بل كانت سوريا تمثل منطقة عازلة بين مصر والدولة العثمانية التى سيدور الصراع معها.

وقد أدت السيطرة المتزايدة للقوة المصرية على شرق البحر المتوسط وعلى طريق التجارة القديم عبر البحر الأحمر إلى دخول محمد على دائر الصدام المباشر مع المصالح البريطانية فى هذا الجزء الحيوى من العالم فقد خشيت بريطانيا أن يتمكن محمد على من إقامة دولة قوية على أنقاض الدولة العثمانية المتداعية فى شرق البحر المتوسط تحول دون تحقيق أطماع بريطانيا فى هذه المنطقة من العالم بعد أن تمكن محمد على من القضاء على القوة العثمانية فى معاركة (نصيبين يونيه ١٨٣٩) ومن ثم دخلت بريطانيا فى مواجهة عسكرية مباشرة مع محمد على.

وثمة عامل آخر ساهم فى صدام المصالح وهو سياسية الاحتكار التى طبقها محمد على فى المناطق التى خضعت ليسطر ته من بلاد المشرق العربى.

وقد بلغت عملية الصراع بين مصر والمصالح الأوربية ذروتها بالتدخل العسكرى المصرى فى بلاد الشام، من خلال تحالف أوربى قادته بريطانية وهو نفس التحالف الذى هزم نابليون وتمكنت قوات ذلك التحالف من هزيمة القوات المصرية فى بلاد الشام بعد أن حركت الدولة العثمانية وعملائها عناصر الثورة فى بلاد الشام ضد محمد على وبهزيمة القوات المصرية وقبول محمد على لشروط معاهدة لندن فى إطار ما يعرف بتسوية ١٨٤٠ / ١٨٤١ والتى كان من أبرز شروطها: أعطاء محمد على وأسرته حكم مصر وراثية فى إطار السيادة العثمانية، تحجيم القوة المصرية العسكرية وردها إلى داخل حدود مصر، سريان المعاهدات التى سبق أن وقعتها الدولة العثمانية مع الدول الأوربية على مصر بما فى ذلك معاهدة بلطة ليمان الخاصة بحرية التجارة.

لقد كانت التسوية التى وضعتها الدول الأوربية للمسألة المصرية وراء الانتكاسة التى أعقبت عصر محمد على ويمكن ملاحظة ذلك فى أكثر من اتجاه:

■ خلقت تلك التسوية نوعا من العلاقة القلقة بين الدولة العثمانية وخلفاء محمد على الأمر الذى فتح الباب أمام كل من انجلترا وفرنسا للتدخل فى شئون مصر.

■ سريان الامتيازات الأجنبية على مصر وسياسة الباب المفتوح التى فرضهتا تلك التسوية أدت إلى تدفق الأجانب على مصر يعملون بالربا وينشرون العادات الضارة ويزاحمون المصرين حتى فى تجارة الحمير.

■ هدم الصناعة المصرية التى أنشأها محمد على بسبب المنافسة غير المتكافئة بين السلع الوافدة والسلع المحلية التى تركت بدون حماية وساعد على ذلك التغير الذى حدث فى أنماط الاستهلاك وعادات المأكل والملبس.

مراجع للاستشارة

- **أنور عبد الملك:** نهضة مصر ١٨٠٥ – ١٨٩٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣.

- **أمـــين سامـــى :** تقويم النيل، عصر محمد على، دار الكتب المصرية ١٩٣٦.

- **أحمد محمد الحتة** : تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٥٠.

- **عبد الرحمن الرافعى:** عصر محمد على، أكثر من طبعة وأكثر من ناشر.

- **عفاف لطفى السيد:** مصر فى عهد محمد على، ترجمة عبد السميع عمر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٤.

- **علـــى بـــركـات:** تطور الملكية الزراعية وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣– ١٩١٤، الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٧.

- **محمد فؤاد شكرى آخرون** : بناء دولة مصر محمد على، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٤٨.

هيلين آن ريفلين: الاقتصاد الإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحمن مصطفى، مصطفى الحسينى دار المعارف، القاهرة ١٩٦٨

الفصل الثالث

الجيش: دعامة مشروع محمد على

يحتل الجيش مكانة متميزة فى مشروع محمد على، فقد كان من أهم المؤسسات التى اعتمد عليها الباشا لتحقيق طموحاته فى مصر وقد ساهم أكثر من غيره فى المؤسسات العديدة التى شهدتها مصر أثناء عصر محمد على الطويل، فى تغيير طبيعة المجتمع المصرى بشكل جوهرى، فنظام التجنيد الذى اعتمد عليه هذا الجيش غيّر من علاقة الأهالى بالدولة تغييرا أساسيا، وأثر فى طبيعة تلك الدولة بأجهزتها الإدارية المختلفة، بل إنه استحدث الكثير من تلك الأجهزة بالأساس. كما كان هذا الجيش السبب الرئيسى فى إقامة العديد من المؤسسات التى ارتبطت به ارتباطا وثيقا من مدارس ومستشفيات ومطابع ومصانع، وقد ساهمت تلك المؤسسات هى الأخرى فى تغيير طبيعة المجتمع المصرى. وليس من المبالغة القول بأن الجيش كان، إضافة إلى ذلك، ومن أهم الأدوات التى استخدمها محمد على للتأثير على وضع مصر الدولى والذى نجح من خلاله فى تحويل مصر من مجرد ولاية من ولايات الدولة العثمانية إلى ولاية متميزة يحكمها هو مدى حياته ثم ترثها ذريته من بعده.

ويتتبع هذا الفصل تاريخ ذلك الجيش بدءا من محاولة الوقوف على حاجة محمد على إليه لتوطيد دعائم حكمه فى مصر بعد وصوله إليها فى أوائل القرن التاسع عشر، مرورا بالسنوات الأولى من عصر الباشا ومحاولاته المتعثرة فى إقامة قوة عسكرية يُعتد بها، ووصولا إلى قراره الحاسم فى منتصف سنوات حكمه بتجنيد المصريين وحثهم على حمل السلاح، وانتهاء بنجاح محمد على فى استخدام هذا الجيش للوصول إلى أهم أهدافه أى تأسيس حكم أسرى فى مصر. كما يتطرق هذا الفصل للحروب العديدة التى خاضها محمد على قبل وبعد تأسيس هذا الجيش الحديث القائم على التجنيد، مركزا على الفروق الواضحة التى تميز المعارك الحربية التى خاضتها جيوشه قبل الاعتماد على التجنيد عن تلك التى خاضتها تلك الجيوش بعد استحداث التجنيد. ويعرج الفصل على علاقة الجيش بالمؤسسات العديدة التى أقيمت لخدمته من مصانع ومستشفيات ومدارس محاولا الوقوف على التأثير غير المباشر لهذا الجيش على المجتمع المصرى. يشرح الفصل أيضا أسباب كراهية المصريين للتجنيد طارحا سؤالا محوريا حول ماهية هذا الجيش وإن كان يصح النظر إليه كجيش وطنى ساهم فى صقل الهوية الوطنية للمصريين

وتبصيرهم بطبيعة ارتباطهم بوطنهم، أم أن الأفضل النظر إلى هذا الجيش على أنه كان جيشا أسريا يخدم بالأساس أهداف محمد على الأسرية. وأخيرا يطرح هذا الفصل سؤالا عما إذا كان من الممكن من خلال دراسة هذا الجيش الحكم على مشروع محمد على ككل والوقوف على أسباب نجاحه أو فشله.

الحاجة إلى العسكر:

بعد ثلاث سنوات من الاحتلال الفرنسى لمصر كانت البلاد فى حالة فوضى عارمة وفى أعقاب رحيل الفرنسيين عنها فى صيف ١٨٠١ لم تكن هناك قوة تستطيع أن تحفظ الأمن والنظام. فالسلطان العثمانى صاحب البلاد الشرعى لم يستطع أن يعيد بسط نفوذه بعد جلاء الجيش الفرنسى نظرا لضعف القوة العسكرية التى أرسلها لهذا الغرض بقيادة الصدر الأعظم يوسف ضياء باشا. كما اضطر البريطانيون أن يرحلوا بدورهم بعد توقيع معاهدة مع الفرنسيين فى مارس ١٨٠٢ اعترفوا فيها بسيادة السلطان العثمانى على مصر. أما المماليك فقد انهكتهم الحروب العديدة التى خاضوها مع الفرنسيين واضطرار قائديهم إبراهيم بك ومراد بك إلى التخلى عن أراضيهما وأملاكهما وثرواتهما، الأول بنزوحه إلى الشام والثانى بفراره إلى الصعيد طوال مدة الاحتلال الفرنسى. وفى ظل تلك الفوضى كثرت عمليات النهب والسرقة وشاعت حالات القتل والانتقام ممن اتهم بالتعاون مع الفرنسيين.

فى تلك الأوقات الحالكة التى كادت أن تنعدم فيها سلطة الدولة العثمانية على تلك الولاية المهمة من ولاياتها والتى كثرت فيها الفرق الحربية المتصارعة أثبتت فرقة بعينها قدرتها على تحويل دفة الأمور لمصلحتها. وكانت تلك الفئة هى الحامية العسكرية الصغيرة المكونة من جنود ألبان غير نظاميين كان قوامها ثلاثمائة جندى كان السلطان العثمانى قد أمر بجمعها وإرسالها من البلقان إلى مصر للمساعدة فى جلاء الفرنسيين. فبالرغم من عدم انتظامهم وقلة تدريبهم على أساليب القتال الحديثة، إلا أن هؤلاء الجنود الأرناؤوط (أى الألبان) اشتهروا بالشراسة وبالشجاعة فى القتال وسرعان ما أن أصبح يحسب لهم حساب. وكان محمد على نائب طاهر باشا، القائد الذى عُين على هذه

الحامية، واستطاع فى وقت قصير وبرغم صغر سنه (إذ أنه لم يكن قد جاوز الثلاثين سوى بضع سنوات) أن يستغل هذه القوة العسكرية فى بسط نفوذه مستغلا حالة فراغ السلطة الذى أعقب موت قائده (طاهر باشا) وخروج الفرنسيين والتناحر بين مختلف القوى السياسية والعسكرية المتناحرة. فتارة كان يترك هؤلاء الجنود الألبان يثورون ويطالبون برواتبهم ويهددون الوالى العثمانى، خسرو باشا، ويضطرونه أن يلوذ بنفسه إلى دمياط، وتارة كان يسيطر عليهم ويتحالف بهم مع المماليك فى إجبار خسرو على الرحيل تماما من مصر. وفى أحيان أخرى كان يتعاون مع الأشراف والعلماء وكبار التجار المنهوكين من الضرائب التى كان المماليك يفرضونها وكان يتعاون معهم على دفع رواتب جنوده الألبان. وعندما أوفد الباب العالى واليا جديدا إلى مصر استطاع محمد على بالاستعانة بهؤلاء الجنود أن يجهض مهمة ذلك الوالى (خورشيد باشا) وأن يجبره على الرحيل هو الآخر خالى الوفاض. وفى نهاية المطاف انضم العلماء والأشراف وتجار القاهرة تحت لواء محمد على ونادوا به واليا عليهم وبعثوا إلى الباب العالى بخطاب يطالبون فيه السلطان بتعيين محمد على واليا على مصر. ولم يمض وقتا طويلا حتى أتى التتر من اسطنبول حاملا فرمان من السلطان سليم الثالث بتعيين محمد على واليا على مصر بلقب باشا.

وبذلك وجد محمد على نفسه وهو فى الخامسة والثلاثين من عمره وهو واليا على واحدة من أهم ولايات الدولة العثمانية وأغناها. على أن تلك الشرعية التى أسبغها عليه الفرمان السلطانى لم تكن بلا مشاكل. فمن ناحية كان تحالف الأشراف-العلماء-التجار الذى أتى به إلى السلطة والذى أجبر السلطان على الاعتراف بالأمر الواقع ذا مطالب محددة كان أهمها عدم فرض ضرائب جديدة إلا بالرجوع إليهم. ومن ناحية أخرى فقد كان محمد على مدركا لخصوصية وضعه، فعلى عكس الولاة السابقين الذين عُينوا على هذه الولاية المهمة، لم يأت محمد على من داخل الطبقة الحاكمة فى اسطنبول الذين كانت ولاية مصر تمثل لهم درجة من درجات الترقى الوظيفى تعقبها مناصب أرفع وأعلى شأنا مثل الصدارة العظمى أو قيادة الأسطول. وبالتالى كان محمد على مدركا تمام الإدراك أنه فُرض على السلطان فرضا وأن الباب العالى لن يعامله كما كان يعامل الولاة

الآخرين المضمونين بأن يكافأهم بمناصب أعلى فى إدارة الدولة وأن الأرجح أن الباب العالى سوف يحاول التخلص منه بشتى الطرق. وإضافة إلى ذلك فإن الجنود الألبان الذين كانوا السبب فى حسن حظه لم يتمكن من الاعتماد عليهم نظرا لكثرة تمردهم ومطالبهم المتكررة بالعودة إلى ديارهم.

لذلك فبالرغم من عظم الإنجاز الذى حققه محمد على وهو فى مقتبل عمره إلا أنه لم يهدأ له بال وأخذ يفكر فى الطريقة التى يمكن بها أن يطمئن إلى بقائه فى مصر وأن يقوى من مركزه فيها. فهو وإن كان فى يده فرمان واضح وصريح من السلطان يسبغ عليه شرعية غير ملتبسة كحاكم مصر، إلا أن هذا الفرمان كان يجدد سنويا وبالتالى لم يكن مضمونا من سنة لأخرى. أما الزعماء المحليين الذين بايعوه وطالبوا به واليا عليهم فهؤلاء بدورهم غير مضمونين إذ أنه وافد جديد عليهم، غير مدرك لطبائعهم أو متحدث بلسانهم أو واقف على تاريخهم وأصولهم. ولم يكن محمد على أيضا بغافل عن أن أمراء المماليك كانوا يناصبونه العداء ويتربصون به وإن أبدوا له علامات السرور والرضا. وبالتالى فوضع محمد على كان هشا ضعيفا ومما لا شك فيه أنه كان دائم التفكير فى الأساليب التى يمكن بها أن يقوي مركزه. ومن الطبيعى أن يفكر أن خير وسيلة لذلك هى استحواذه على قوة عسكرية يُعتد بها ويعتمد عليها فى صد أى محاولة محتملة من قِبل اسطنبول للتخلص منه بالقوة. ولكن أنى له هذا وهو حديث العهد بالبلد وتحت يده فئة أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها سريعة التقلب غير مأمونة العواقب؟

وزادت ريبة محمد على فى الباب العالى عاما بعد عام، إذ طُلب منه عام ١٨٠٦ أن يأخذ مكان موسى باشا والى سالونيك وأن يحل موسى باشا محله فى مصر، وبالفعل وصل موسى باشا إلى مصر فى يونيو من ذلك العام ولكنه سرعان ما أن أدرك أن محمد على متحصن فى ولايته الجديدة وأنه لا نية له على مغادرتها، وبالتالى عاد إلى سالونيك بخفى حنين.

حرب الوهابيين:

وفى محاولة منه لإضعاف مركز محمد على فى مصر طلب السلطان العثمانى منه أن يجرد حملة لمحاربة الوهابيين فى الحجاز. وكان الوهابيون قد أعلنوا عصيانهم على

السلطان واستولوا على مكة والمدينة فى عامى ١٨٠٣ و ١٨٠٤ على التوالى، ومنعوا الحجيج من إقامة شعائر الحج، الأمر الذى اعتبره السلطان العثمانى تحديا خطيرا لهيبته ولصورته أمام رعاياه من المسلمين، إذ كان من أهم واجباته، وهو الملقب بـ«حامى الحرمين الشريفين» ، أن يحمى الأراضى المقدسة ويضمن إقامة مناسك الحج. ولذلك فإن السلطان بطلبه من محمد على أن يساعده فى القضاء على الوهابيين كان يطمح بضرب عصفورين بحجر واحد: إعادة الأراضى المقدسة لسيطرته واستعادة هيبته ومكانته من ناحية، ومن ناحية أخرى إضعاف ذلك الوالى الذى استطاع أن يفرض نفسه على واحدة من أهم ولايات السلطنة وأغناها.

وكان محمد على مدركا للمخاطر الكامنة فى القيام بحملة عسكرية وهو غير مستعد لها. فبالإضافة إلى احتمال انتهاز الباب العالى فرصة غيابه عن مصر والانقضاض عليها فى غفلة منه، كان فى حقيقة الأمر متوجسا من الخطر الداخلى المتمثل فى أمراء المماليك الذين سينتهزون هم الآخرون فرصة خروجه من مصر ليستعيدوا هيبتهم ويعملوا على منعه من العودة إليها. وفى مواجهة الأوامر المتتالية من الباب العالى بسرعة إرسال الحملة كان محمد على يتذرع بحجج مختلفة حتى لا يلبى طلب السلطان وفى نفس الوقت حتى لا يبدو كالعاصى الذى يرفض تنفيذ أوامر سيده الشرعى، فتارة يقول إن الفيضان جاء أقل من المتوقع وبالتالى فهو يفتقد الأموال اللازمة لتمويل الحملة، وتارة يتذرع بالحرب التى كانت الدولة تخوضها مع روسيا قائلا إن خروجه إلى الحجاز قد يغرى إحدى الدول الأوربية على احتلال مصر لكى تقلب ميزان القوى فى الساحة الأوربية.

ولكى يقوى من مركزه فى مصر دعى محمد على أبناءه وبعض أصدقائه من مسقط رأسه، قَوَلَه، إلى مصر وأخذ يأمّرهم على أقاليم هامة فى شتى أنحاء البلاد. وفى نفس الوقت استعان بجنوده الألبان فى صراعه مع المماليك مستوليا على الكثير من أراضي هؤلاء المماليك فى الصعيد. وفى خطوات متتالية تمكن من إضعاف الملتزمين ومشايخ القرى بحرمانهم من الكثير من المزايا التى كانوا يتمتعون بها، ولم يتوقف عند هذا الحد بل بسط يده على الأراضى التى كان كبار العلماء يتمتعون بريعها الأمر الذى دفعهم إلى تمرد كبير بقيادة السيد عمر مكرم. ولم يشفع لعمر مكرم الدور الحاسم الذى

قد لعبه فى المطالبة بمحمد على واليا قبل ذلك بسنوات قليلة، وسرعان ما أن وجد نقيب الأشراف نفسه منفيا إلى دمياط.

وبهذه الإجراءات المتتابعة تمكن محمد على من تأمين «جبهته الداخلية» وأصبح مستعدا لتلبية أوامر السلطان بالزحف على الوهابيين ولم يبق فى ذهنه إلا الخطر الكامن فى المماليك. على أنه تمكن من القضاء عليهم نهائيا فى مذبحة القلعة الشهيرة. فقد استطاع محمد على أن يقنع الباب العالى بإسناد مهمة قيادة حملة الحجاز لابنه طوسون، واحتفالا بوصول الفرمان الشاهانى المتضمن أمر تولية طوسون قيادة الحملة دعى محمد على أمراء المماليك لحفل مهيب فى القلعة. وبعد الانتهاء من الحفل وأثناء نزول المماليك من القلعة انهال جنود الوالى عليهم وقُتل فى ذلك اليوم، الأول من مارس ١٨١١، ما يزيد على أربعمائة وخمسين أميرا، بالإضافة إلى أكثر من ألف آخرين قُتلوا على أيدى جنود محمد على الألبان الذين أُطلق لهم العنان للانقضاض على بيوت المماليك وحريمهم.

وبعد أن خلصت مصر له أخذ الباشا يعد العدة لتجهيز الحملة وقد استغرقه ذلك قرابة ستة أشهر نجح خلالها فى جمع حوالى ثمانية آلاف رجل. وحتى يوفر المعدات والجمال اللازمة «فرض على البلاد جمالا وأتبانا وغلالا» وعندما تعسر جمع الأعداد المطلوبة «طفقوا يخطفون الحمير والبغال والجمال وكل ما صادفوه من الدواب ومن وجدوه راكبا من وجهاء الناس أنزلوه عن دابته وركبوها» كما يخبرنا الجبرتى. وقد اجتهد الباشا فى إنشاء ترسانة للسفن فى بولاق حيث كان صناع المراكب يقومون بقطع الأخشاب ثم إرسالها بالإبل للسويس لتجمع هناك. وتم بناء ثمانية عشر مركبا بهذه الطريقة وأصبحت مستعدة لنقل الرجال والمؤن والدواب. وأخيرا أقلعت السفن يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٨١١ ولم يمر أسبوع حتى ارتحل طوسون باشا من السويس عن طريق البر على رأس باقى الجند وفى صحبته السيد محمد المحروقى كبير تجار مصر الذى تولى إدارة مهمات الحملة والذى كان محمد على قد أوصى طوسون بألا يفعل شيئا إلا بمشورته وإطلاعه.

وقد واجهت حملة الحجاز صعوبات جمة طوال السنوات السبع التى استغرقتها والتى انتهت بالزحف على الدرعية، معقل الوهابيين، وحصارها وتدميرها بالكامل فى سبتمبر سنة ١٨١٨. فقائد الحملة، طوسون باشا، وإن كان محبوبا وذا ألفة ومودة إلا أنه كان قليل الخبرة العسكرية حيث لم تمكنه سنواته الثمانى عشر من اكتساب خبرة كافية لقيادة حملة بهذه الأهمية. وفى المقابل كان زعيم السعوديين، سعود بن عبد العزيز، ذا بأس شديد وصاحب خبرة واسعة فى القتال. وكانت الأرض التى دارت عليها المعارك العديدة أرض قاحلة لم يمكن الاعتماد عليها لتموين الجيش بشكل منتظم، خاصة أن الكثير من قبائل الحجاز ونجد كانت متذبذبة فى موقفها إزاء الحرب ولم تحسم موقفها بوضوح إلى أي طرف تميل إليه، الأمر الذى أدى بدوره إلى عدم قدرة طوسون فى الارتكان عليها لتموين الجيش. إضافة إلى ذلك كانت خطوط مواصلات الحملة طويلة جدا وكان إرسال المؤن والمدد من مصر يستغرق وقتا طويلا فى حين أن خطوط مواصلات السعوديين كانت بطبيعة الحال أقصر بكثير. وكان غياب الخدمات الصحية أمرا آخر عانت منه الحملة وتكبدت منه خسائر كثيرة. على أن من أهم المعوقات التى واجهها هذا الجيش كانت تكمن فى جنوده، فلم يكن هذا الجيش مكونا من جنود مدربة منضبطة، ولم يتلقوا تدريبا على كيفية الزحف أو النيشان أو إطلاق النار بالتتابع أو الاصطفاف فى صفوف متراصة أو الثبات أمام هجوم العدو أو غير ذلك من التدريبات العسكرية التقليدية. وإضافة إلى ذلك لم يكن هذا الجيش متناسقا من حيث تكوينه العنصرى، إذ يخبرنا الجبرتى أن السبعة آلاف جندى الذين أرسلوا كمدد للجيش فى مارس ١٨١٤ كانوا «من أخلاط العالم ما بين مغاربة وصعايدة وفلاحى القرى، فكان كل من ضاق به الحال فى معاشه يذهب ويعرض نفسه فيكتبونه»، ويضيف الجنرال ميسيت، القنصل البريطانى وقتئذ، قائلا إن مغاربة وعبيد سودانيين وأرواما وحتى أرمن بُعث بهم لساحات القتال.

لذلك فلن يكن مستغربا أن نقرأ عن الهزائم الكثيرة التى منى بها هذا الجيش فى أوائل سنوات الحملة وحتى أيامها الأخيرة. فبعد الاستيلاء على ينبع، ميناء المدينة المنورة الرئيسى، دون مقاومة تذكر وبعد أن تمكن طوسون من احتلال بدر وطرد الوهابيين

منها، تلقى الجيش هزيمة ثقيلة فى وادى الصفراء حيث فقد حوالى ستمائة قتيل. وعندما أرسل طوسون إلى والده طالبا المدد وصلته الأموال والهدايا التى استخدمها ليضمن موالاة القبائل له. وسرعان ما أن أتت تلك الوسيلة أكلها إذ انضمت لطوسون قبيلتى جهينة وحرب وتمكن بمساعدتهما من الهجوم على المدينة فى أواخر ١٨١٢ والاستيلاء عليها. كما تمكن طوسون بمساعدة القبائل من الاستيلاء على جدة ثم مكة، وسرعان ما أن بعث بمفاتيح المدينتين إلى والده فى مصر.

وقد كتب حوالى ثلاثين من علماء مكة وأئمتها خطابا لمحمد على يشكرونه فيه على قتاله للوهابيين جاء فيه: «الرافعين لهذا المحضر... من المفاتى والخطباء والأيمة والمدرسين والعلماء والصلحاء والمتقين ينهون إلى مسامعكم العلية الطاهرة ... بأنه قد وفدت إليهم عساكركم المنصورة .... فأنقذتهم من أيدى أولئك الشروق الخوارج المعتدين الطغاة البغاة الملحدين الذين سعوا فى جزيرة العرب بالفساد وزيفوا عقايدهم بالحلول والإلحاد واستحلوا دماء أهل الإسلام وصدوا كل وافد إلى بيت الله الحرام فشكرا لله صنيعكم على هذه النعمة العظيمة والهمة العالية الكريمة وجزاكم بأفضل الجزا فى الدنيا والآخرة ... ».

على أن تلك الانتصارات سرعان ما أعقبها هزائم ثقيلة فى تَرَبة ثم فى الحناكية. وبلغ من أمر تأزم الجيش درجة استدعت وصول محمد على بنفسه ليشد من أزر ابنه ولقيادة الحملة بنفسه، فوصل إلى الحجاز فى أغسطس ١٨١٣ وقام بالكثير من الترتيبات الإدارية والمالية والعسكرية وتمكن بالفعل من نصرة ابنه من حصار خانق كان الوهابيين قد ضربوه عليه فى الطائف. ولكن محمد على اضطر إلى الرجوع إلى مصر فجأة فى صيف ١٨١٥ عندما وصلته أخبار مقلقة مفادها أن نابليون تمكن من الهروب من منفاه فى جزيرة إلبا والعودة إلى فرنسا وتأزم الموقف فى أوربا نتيجة لذلك، الأمر الذى رأى فيه محمد على خطورة على مصر واحتمال استيلاء البريطانيين عليها لتدعيم سيطرتهم على البحر المتوسط. كما وصلته أنباء من اسطنبول تقول إن الاستعداد قائم على قدم وساق فى تركيا لتنظيم حملة تحت قيادة قبطان باشا لمهاجمة الاسكندرية والاستيلاء على مصر باسم السلطان. وقد أثارت تلك الأنباء مخاوف محمد على وحركت لديه ريبته فى نوايا

اسطنبول خاصة أنه قد علم، بعيد وصوله إلى الحجاز، بمحاولة الباب العالى التخلص منه عندما أوعزت اسطنبول للطيف أغا (أحد مماليك محمد على الذى كان قد أرسله لعاصمة السلطنة بمفاتيح مكة والمدينة) بالتمرد على محمد على واعدة إياه بتنصيبه واليا على مصر إن استطاع أن يحل محله. وعندما علم محمد لاظ أوغلى، نائب الباشا (الكتخدا)، بتلك الخيانة أمر بضرب عنق لطيف أغا فى الحال.

وبالرغم من نجاته من محاولة «الانقلاب» تلك إلا أن محمد على أصبح مدركا لخطورة موقفه، فجنوده الألبان الذين شكلوا عصب قوته العسكرية استمروا فى عصيانهم وخاصة عندما أدركوا بعد عودة الكثير منهم معه من الحجاز أن إبراهيم باشا كان قد وضع يديه على إلتزاماتهم. ولكى يضمن ولاءهم ويحد من إمكانية تمردهم قرر محمد على أن يضعهم تحت «رابطة ونطام» وأخذ يفكر فى طريقة يحولهم بها إلى جنود منضبطين يطيعون الأوامر. وكان مثله فى ذلك مثل تلك التجربة قصيرة العهد التى حاول تطبيقها غريمه خسرو باشا عندما كان هذا الأخير واليا على مصر بعد خروج الفرنسيين منها، فقد حاول خسرو أن يدرب فريقا من العساكر فى الاصطفاف على «هيئة .... الفرنسيس وكيفية أوضاعهم... وسموا ذلك كله النظام الجديد» على اسم الجيش الجديد الذى كان السلطان سليم الثالث يحاول إنشاؤه فى اسطنبول. لذلك أمر محمد على بجمع جنوده الألبان فى ميدان الرميلة للتدريب على إطلاق النار، ويخبرنا الجبرتى إن الجنود «أخذوا فى الرماحة والبندقة المتواصلة المتتابعة مثل الرعود على طريقة الإفرنج .... وأشيع أن الباشا قصده إحصاء العسكر وترتيبهم على النظام الجديد وأوضاع الإفرنج ويلبسهم الملابس المقمطة ويغير شكلهم» ، لذلك عقدوا العزم على مقاومة الباشا وإجهاض محاولته فى تدريبهم حسب «النظام الجديد»، فتآمروا على قتله فى اليوم التالى. على أن محمد على علم بالمؤامرة فى الوقت المناسب ونجح فى القضاء عليها.

أما فى الحجاز فقد قرر طوسون العودة إلى مصر عندما علم بفتنة الجنود الأرناؤوط على والده ووصل إلى مصر فى نوفمبر سنة ١٨١٥ وكان فى نيته العودة مرة أخرى إلا أنه أصيب بالطاعون ولقى ربه بعد مرور أقل من أربعة وعشرين ساعة الأمر الذى أصاب والده بحزن عميق. وكان محمد على قد قرر أن يجرد حملة جديدة لمحاربة

الوهابيين بقياده أكبر أبنائه إبراهيم باشا، وارتحلت الحملة بالفعل إلى الحجاز فى سبتمبر ١٨١٦، وبعد قتال طويل وكثير من الكر والفر من الطرفين تمكن إبراهيم من ضرب الحصار على الدرعية معقل الوهابيين وعاصمة السعوديين والاستيلاء عليها فى يوم ٦ سبتمبر ١٨١٨ وأطلق لجنوده العنان فاستحلوها وأبادوها عن آخرها. وقبض على عبد الله بن سعود وسيق به إلى القاهرة ومن هناك أُرسل إلى اسطنبول حيث ضرب عنقه فى يوم ١٧ ديسمبر ١٨١٨. وهكذا انتهت غائلة الوهابيين إلى حين وقلد السلطان محمود الثانى إبراهيم باشا منصب والى جدة والحبشة مكافئة على انتصاراته على الوهابيين.

حملة السودان:

بالرغم من خروج محمد على من حرب الجزيرة العربية منتصرا، وبالرغم من أن صيته وشهرته زادتا فى أرجاء العالم الإسلامى، وبالرغم من أنه كسب تلك الجولة فى نزاعه مع السلطان على البقاء فى مصر والتشبث بها، إلا أنه كان ما زال قلقا بخصوص وضعه فى مصر. فحرب الوهابيين والخسائر الثقيلة التى تكبدها خلالها أوضحت له مدى افتقاده لقوة عسكرية يُعتد بها تمكنه من أن يحمى مركزه الهش. وصحيح أنه استطاع أن يطور من قدرات البلاد الإقتصادية وأن يمون الجيش بشكل شبه منتظم إلا أن الثغرات العديدة فى عمليات التموين والمواصلات كادت أن تقضى على الجيش. كما أن عمليات الاستيلاء على أموال القبائل وممتلكاتهم التى كان الجنود يقومون بها من حين لآخر كان من الممكن أن تفقد الجيش المساعدة الحاسمة التى كانت تقدمها تلك القبائل. وفى نفس الوقت فإن محاولته أن يضبط هؤلاء الجنود وتدريبهم تدريبا جديدا جاءت بعكس النتائج المرجوة منها وكادت أن تقضى عليه شخصيا.

على أن أهم ما أوضحته تلك الحرب هو حقيقة أنه لا يسعه الاعتماد مرة أخرى على تلك الشراذم غير المتجانسة وغير المدربة التى تكّون منها هذا الجيش، وبالتالى عقد العزم على إقامة جيش جديد متجانس يستطيع أن يدرب جنوده على الأنظمة الانضباطية الأوربية الحديثة التى كان قد استحدثها فريدريك الثانى ملك بروسيا والتى اقتبسها منه نابليون وطبقها على نطاق واسع فى معاركه العديدة. وقد كان لمحمد على

فرصة مشاهدة آثار تلك الأنظمة العسكرية الحديثة بنفسه على الجيش الفرنسى الذى كان فى مصر بالإضافة إلى الحامية العثمانية الصغيرة التى كان السلطان سليم الثالث قد أرسلها برا إلى مصر للتخلص من الفرنسيين، إذ كانت تلك الحامية من طليعة «النظام الجديد» الذى كان السلطان قد شرع فى تأسيسه فى اسطنبول. ولإدراكه للمخاطر الكامنة فى تجنيد الفلاحين المصريين لما يشكله ذلك من خطر على الإنتاج الزراعى توجهت أنظار الباشا إلى السودان، فبعث إلى الباب العالى يقول إنه عقد العزم على إرسال حملة إلى السودان برئاسة ثالث أولاده، إسماعيل باشا، للقضاء على فلول المماليك. كما أشيع وقتها (١٨٢٠) أن غرض محمد على الحقيقى هو الاستيلاء على مناجم الذهب التى أشيع عن وجودها بكثرة هناك. إلا أن مراسلات محمد على لابنه أسماعيل لا تدع مجالا للشك فى أن الغرض الرئيسى من هذه الحملة كان استجلاب أكبر عدد ممكن من العبيد السودانيين حتى يستطيع أن يجندهم فى جيش جديد يستعيض به عن جنوده الأرناؤوط ويمكنه من أن يضمن مددا من العساكر، خاصة بعد أن فرضت اسطنبول حظرا على تصدير العبيد البيض من بلاد أباظة والجركس إلى مصر.

وفى صيف ١٨٢٠ تحركت حملتان كبيرتان واحدة بقيادة ابنه إسماعيل باشا ذى الخمسة وعشرين عاما والأخرى بقيادة محمد بك الدفتردار صهره (زوج ابنته ناظلى). ووصل مجموع الحملتين قرابة العشرة آلاف رجل ما بين مغاربة وعربان وأرناؤوط ومماليك. وكما فعل محمد على مع طوسون فى حملة الحجاز عندما حثه على الاستماع إلى نصيحة السيد محمد المحروقى أكد الباشا على ابنه إسماعيل أن يأخذ بنصيحة الدفتردار وألا يتهور فى أخذ القرارات الهامة دون الرجوع إلى صهره. كما أرسل الباشا مع الحملة ثلاثة من رجال الدين آملا فى أن يتمكنوا من دعوة السودانيين إلى الدخول فى الطاعة والاعتراف بسلطته حقنا للدماء.

غير أن الحملتين سرعان ما أن واجهتهما مشاكل خطيرة، فقد تبين أن حجم القوات التى أرسلت لا يكفى لفتح مناطق السودان الواسعة والسيطرة عليها، فأرسل الباشا المزيد من عربان الهوارة إلى اسماعيل باشا لمساعدته فى حفظ الأمن في سنار. وزيادة على ذلك أثبت اسماعيل باشا عدم صلاحيته بالمرة لقيادة الحملة. فقد كان عنيدا

فى أوقات متذبذبا فى أوقات أخرى، وكان والده يحثه باستمرار على عدم الاستئثار بالقرار والاستماع إلى آراء الأكبر منه سنا، إلا أن إسماعيل لم يستمع لنصائح أبيه وانفرط من حوله خيرة أعوانه وتخلى عنه عدد كبير من رجال المدفعية فى الوقت الذى كان فى أمس الحاجة لمعاونتهم. كما أدت قراراته الإدارية الرعناء إلى ثورات عارمة ضده وضد الضرائب الثقيلة التى كان يفرضها. وفى النهاية دفع حياته ثمنا لقسوته وتهوره واندفاعه، حيث حُرق حيا خلال مأدبة تظاهر نمر، ملك شندى، بإقامتها على شرفه، ليثأر من إسماعيل الذى كان قد أهانه قبل ذلك بأيام قلائل بصفعه على وجهه.

على أن المشكلة الأساسية التى عانت منها حملة السودان لم تكن قيادة إسماعيل، على سوئها، بل كان الارتجال وعدم التخطيط الجيد الذى اتسمت به نواح عديدة من الحملة. وكان من أهم تلك النواحى العناية الطبية والمواصلات. فكما كان الحال مع طوسون فى حملة الحجاز، أُرسلت حملة السودان دون أية استعدادات طبية تقى الجنود شر العدوى والإصابة. وفى الشهور الأولى مات ستمائة مقاتل من المرض، وفى شهر واحد وصل هذا العدد لألف وخمسمائة مقاتل، كما أصيب الآلاف بأمراض منعتهم من القيام بواجباتهم العسكرية، وكان عدد الموتى يتصاعد من يوم إلى آخر. ولم تكن لدى الجيش أية مستشفيات ميدانية أو حتى أطباء، ويبدو أنه لم يدر بخلد أحد من القادة أن يزود ذلك العدد الهائل من الجنود بالأدوية. إضافة إلى ذلك فقد بليت ملابس الجنود وأثبتت خيامهم عدم ملاءمتها لحرارة الجو وللأمطار، مما دفع الرجال لأن يفترشوا الأرض فتصيبهم رطوبتها مضيفة لأمراضهم أمراضا جديدة.

أما المشكلة الثانية التى أدت إلى فشل الحملة (على الأقل فى الوفاء بالغرض الأساسى منها) كان نقل العبيد الذين جمعوا إلى مصر. وكان العدد الإجمالى للشحنة الأولى من هؤلاء التعساء ١٩٠٠ رجل وامرأة وطفل وصلوا إلى إسنا فى أغسطس ١٨٢١، وفرز منهم من يصلح للتجنيد وبيع الباقون فى سوق العبيد فى القاهرة. وبالرغم من هذه الشحنات أخذت فى الازدياد إلا أن عددا كبير من هؤلاء العبيد مات فى الطريق قبل الوصول إلى الشكنات التى قد أقيمت لاستقبالهم فى أسوان. وكتب محمد بك الدفتردار، الذى تولى قيادة حملة السودان بعد موت اسماعيل باشا، إلى محمد على فى

مصر يخبره أن العبيد لم يستطيعوا أن يتحملوا الرحلة القاسية من كردفان إلى وادى حلفا وحثه على بناء السفن النيلية لتنقلهم شمالا. وسريعاً ما أن صدرت الأوامر ببناء السفن النيلية لهذ الغرض وبتجهيز الشون فى أسوان ومنفلوط استعدادا لإطعام العبيد. على أنه يبدو أن تلك الاستعدادات جاءت متأخرة، فصحيح أن حملة السودان نجحت فى جمع عدد كبير من العبيد لجد أثره فى الوحدات العسكرية الأولى التى تكون منها جيش الباشا الجديد (كما سيأتى بيانه)، إلا أن تكلفة الفاقد كانت باهظة، ففى إحدى الإحصائيات بلغ عدد العبيد الذين جمعوا عشرين ألفا لم يتبق منهم سوى ثلاثة آلاف، أما الآخرون فكانوا «يتساقطون كما تتساقط الماشية المصابة بالعفن»، على حسب ما قاله هنرى صولت، القنصل البريطانى آنذاك. وبشكل عام ما أن وصلت للباشا إحصائيات عن حجم الجيش وحجم العبيد المجموعين حتى أدرك أن الحملة فشلت فشلا ذريعا فى الغرض الأساسى التى سيقت للسودان من أجله، فحجم الجيش كان أكبر من عدد العبيد الذين تم جمعهم، ولذلك صدرت الأوامر أنه فى مقابل كل رجل أُرسل للسودان كان يجب جمع ثلاثة رجال.

تجنيد الصعايدة والفلاحين:

بعد هذه الخسائر الثقيلة اتضح لمحمد على أن سياساته العسكرية لم تسر على ما يرام. فتكليف أبنائه لقيادة جيوشه لم تؤد بالضرورة للنتائج المرجوة، وبشكل عام تبين له مدى فداحة الثمن الذي يدفعه نظير اعتماده على رجال أوفياء وإن كانوا غير أكفاء. كما علمته حملتا الحجاز والسودان أن تموين الجيش وإمداده بالملابس والأدوية والطعام والعلوفة لدوابه أمور لا تقل أهمية عن وفاء القادة أو الجنود له وحماستهم للجهاد معه وحتى استعدادهم للموت فى سبيله. فإرسال جيش بدون أطباء أو خيم أو ملابس أو علوفة والارتكان على أن الرجال سيتدبرون حالهم يعنى فى حقيقة الأمر سوقهم لحتفهم.

على أن أهم درس تعلمه محمد على من حملة السودان كان عدم جدوى الاعتماد على السودانيين لتكوين جيش جديد. فبالإضافة إلى عدم قدرة الجيش الذى

أرسله إلى السودان من جمع عدد كاف من العبيد، لم يتكيف الجنود الأتراك والأرناؤوط مع الجو الحار فى السودان، ففتكت بهم الدوسنتاريا وأمراض أخرى وبدأت القوات تتذمر مطالبة بالعودة إلى مصر. كانت تلك هى اللحظة الحاسمة التى اتخذ فيها محمد على قراره المصيرى بتجنيد المصريين، وهو قرار كان قد فكر فيه مليا ولكنه اتخذه فى هذه اللحظة تحديدا بغرض إزاحة هذه المهمة عن عاتق جنوده الأتراك. ففى خطاب هام إلى أحمد باشا طاهر، مدير مديرية جرجا، مؤرخ فى ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٣٧، الموافق ١٨ فبراير ١٨٢٢، قال:

من الواضح أننا نرسل قواتنا بقيادة أبنائنا إلى السودان ليجلبوا لنا السود لنستخدمهم فى مسألة الحجاز وخدمات أخرى... إلا أنه لما كان الأتراك من بنى جنسنا ويجب أن يظلوا قريبين منا طول الوقت، ولا يُرسلوا إلى هذه المناطق البعيدة، أصبح من الضرورى جمع عدد من الجنود من الصعيد. ولذلك وجدنا أنه من المناسب أن تجند حوالى أربعة آلاف رجل من هذا المديريات ...[الصعيدية].

كان هذا أول مرسوم يأمر فيه الباشا بتجنيد المصريين من القرى ، ويتضح منه أن الغرض من التجنيد لم يكن له علاقة بالاعتراف بحق المصريين فى حمل السلاح أو الدفاع عن أوطانهم أو غير ذلك من المقولات التى رددها لاحقا الكثير من الباحثين لشرح أسباب تكون الجيش الحديث، بل كان السبب المباشر هو إحلال هؤلاء المجندين الصعايدة محل الجنود الأتراك الذين احتجوا لسبب أو لآخر على إرسالهم لأصقاع غريبة وبعيدة؛ أما السبب غير المباشر فهو ما سبقت الإشارة إليه وهو رغبة محمد على الحثيثة فى إيجاد قوة عسكرية مؤتمنة ويعتد بها. وقد نص القرار على أن يُجند المجندون الجدد لمدة ثلاث سنوات فقط يحصلون فى نهايتها على تذكرة مختومة ويُسمح لهم بالعودة إلى ديارهم.

شكل هذا القرار بداية عملية تجنيد طموحة سرعان ما أن تعدت قرى الصعيد وشملت كل قرى البلاد فى الصعيد والدلتا على السواء؛ كما زاد عدد المجندين عن الأربعو آلاف مجند بكثير، إذ وصل عدد الجيش بعد عشر سنوات من تعميم التجنيد

إلى مائة وثلاثين ألفا، وهو عدد ضخم إذا قيس بحجم السكان آنذاك الذى لم يتعد الثلاثة ملايين ونصف المليون. أما مدة التجنيد، فبالرغم من النص صراحة فى هذا القرار على ألا تزيد عن ثلاث سنوات، إلا أن هذا القرار لم يطبق إلا قليلا فنتيجة لكثرة الحروب التى خاضها هذا الجيش ولتعدد المناطق الى وزع عليها لحفظ النظام وفرض سلطة الباشا عليها لم تتمكن السلطات من تسريح المجندين، ولذلك فالتجنيد فى جيش الباشا كان فى أغلب الحالات تجنيدا مدى الحياة..

على أن كل ذلك كان ما يزال فى المستقبل، أما فى أوائل العهد بالتجنيد فى أوائل العشرينات من القرن التاسع عشر فقد أُرسل المجندون الجدد إلى معسكر للتدريب أقيم فى أسوان وسرعان ما أن انضم إليهم العبيد السودانيين الذين استطاعوا أن يجتازوا المسافة الطويلة من سنار وكوردفان. وقد أشرف على هذا المعسكر محمد لاظ أوغلى كتخدا الباشا الأمين الذى عين فيما بعد ناظرا للجهادية. وفى نفس الوقت كانت نواة هيئة الضباط تتشكل بتدريب عدد من مماليك محمد على وإبراهيم باشا فى مدرستين أقيمتا خصيصا لهذا الغرض الأولى فى أسوان بالقرب من معسكر الجنود والثانية فى فرشوط شمالي أسوان. وقد أشرف على تدريب المماليك مجموعة من الضباط الفرنسيين الذين سبق لهم الخدمة فى جيوش نابليون والذين سعوا فى الحصول على وظائف فى أماكن شتى من العالم بعد هزيمة امبراطورهم وتسريح جيشه فى معركة واترلو عام ١٨١٥. وكان أهم الضباط الفرنسيين ضابط باسم سيف (Sève) كان قد شهد واترلو وادعى أنه كان حائزا على رتبة كولونيل، وقدمه دروفيتى، القنصل الفرنسى، للباشا الذى قبله للعمل لديه وعهد إليه بتشكيل نواة هيئة الضباط من مماليك الباشا وعبيده. وسرعان ما أثبت سيف نفسه، فبعد أن أسلم واتخذ لنفسه اسم سليمان أصبح يعرف بـ «سليمان أغا» (الذى سيُعرف فيما بعد باسم «سليمان باشا») واشترك مع إبراهيم باشا و محمد لاظ أوغلى وأحمد باشا طاهر (مدير جرجا) فى تصميم الهيكل التنظيمى للجيش. وقد استطاع سليمان أغا أن يكسب احترام وتقدير المماليك الشبان بالرغم من عدم تقبلهم للتدريب القاسى والانضباط الصارم الذى فرضه عليهم والذى كان مختلفا تماما عن تدريبهم العسكرى السابق. وفى إحدى المرات التى كان سليمان أغا يدربهم

فها على إطلاق النار تآمروا فيما بينهم على قتله وأن يصوبوا بنادقهم تجاهه بدلا من تصويبها تجاه الهدف، على أن أيا منهم لم يتمكن من إصابة الرجل الذى لم يحرك ساكنا وبدا غير مكترث بالرصاصة التى مرت على بعد بوصتين من أذنه. وبعد أن انتهوا من النيشان وبخهم سليمان أغا بشدة قائلا إنه غير مسرور من فشلهم فى التصويب، الأمر الذى أكسبه احترام تلامذته فى الحال.

وبالرغم من أن تعيين سليمان أغا فى هذا المنصب الهام أضفى على الجيش الجديد طابعا فرنسيا بعض الشئ، إلا أن التأثير العثمانى لم يكن غائبا بالمرة. فحينما كلف محمد على كل من سليمان أغا وعثمان نور الدين (الذى كان عائدا من بعثة تدريبية فى فرنسا) وأحمد أفندى المهندس (الذى كان يترجم كتبا عسكرية من الفرنسية) بوضع خطة تنظيم الجيش، رفضها الباشا قائلا إنها تحاكى حرفيا وبلا تبصر هيكل جيش نابليون. وعلق محمد على على الخطة لابنه إبراهيم باشا قائلا إن «الخطة التى وضعها سليمان أغا برغم روعتها كانت خطة طبقها نابليون ليقود جيشا مكونا من عدة آلاف من الجنود، أما جيشنا فجيش صغير بدأنا فى تكونه مؤخرا». وبعد ذلك أمر ابنه بأن يتشاور مع الضباط الذين وضعوا المسودة الأصلية وأن يطوروها لكى تحاكى خطة تنظيم جيش السلطان سليم الثالث.

كان كل من محمد على وإبراهيم باشا عمليين ولم يجدا غضاضة فى أن يطبقوا النموذج العثمانى فى تنظيم هيكل الجيش فى نفس الوقت الذي يقتبسون فيه من الفرنسيين مبدأ التجنيد ووضع السلاح فى أيدى الفلاحين. ولكن، وعلى عكس الجيش الفرنسى، تميز جيش محمد على بثنائية عرقية فصلت بين جنوده وضباطه، فمنذ بداية العهد بهذا الجيش قرر محمد على أن يتولى القيادة ضباط أتراك وأن يمنع «أولاد العرب» (كما كان يُسمى الفلاحون) من الترقى فوق رتبة «يوزباشي» (التى تعادل نقيب الآن). وقد كانت تلك سمة أساسية من سمات هذا الجيش حتى ثورة عرابى فى الثمانينات من القرن التاسع عشر.

وكان القصد من تلك السياسة العرقية تحقيق غرضين اثنين: الأول كان محاولة جذب رجال من شتى أنحاء الدولة العثمانية لكى يفدوا إلى مصر وينخرطوا فى خدمة محمد على وحكومته. وقد تمكن محمد على من هذه السياسة من أن يكون نخبة حاكمة تدين بالولاء له ولأفراد عائلته. أما الغرض الثانى فهو الحول دون وصول «أولاد العرب»، أى عامة المصريين، إلى مناصب هامة تمكنهم من تهديد سلطة الباشا أو زعزعتها.

وكان للخوف من هذا الاحتمال أسبابه، فتجنيد الفلاحين، بالإضافة لما يحتويه من مخاطر على الإنتاج الزراعى، كان خطوة خطيرة غير مسبوقة تجسد خطرها فى إعطاء الفلاحين سلاحا فى الوقت الذى وصلت فيه مشاعر التذمر من سياسات الباشا مدى بعيدا. فبحلول العشرينات من القرن التاسع عشر كان محمد على يحكم البلاد لمدة طويلة لم يبلغها أي من الولاة العثمانيين السابقين عليه، وكان قد تمكن من بسط سياسة الاحتكار على سلع كثيرة مما أثر سلبا على راحة الأهالى ورفاهيتهم، فقد أمرهم الباشا بأن يبيعوا محاصيلهم لأشوان الحكومة بأسعار محددة ثم أن يشتروا ما قد زرعوه بأيديهم من نفس تلك الأشوان بأسعار مرتفعة. وكانت السلطات لا ترحم من ينتهك هذه الأوامر. وإضافة إلى ذلك فنظرا لتعدد مشاريع الرى التى كان الباشا يأمر بها زادت وطأة السخرة على الفلاحين واضطروا للرحيل بعيدا عن قراهم لفترات طويلة لم يتعودوا عليها عندما كان الملتزمون يأمرونهم بالقيام بالسخرة فى قراهم أو أقاليمهم. ثم أتت الضرائب العديدة لتزيد على الفلاحين متاعبهم لدرجة قيل معها أن البلاد قد وصلت فى العشرينات لأقصى قدرتها على تلبية مطالب الباشا غير المحدودة.

ونظرا لكراهية الفلاحين لسياسات الباشا، من احتكار وسخرة وضرائب، كان الخوف من ألا يتقبل الفلاحون التجنيد وأن يتمردوا على سلطة محمد على خوفا حقيقيا. وبالتالى احتوى قرار تجنيد الفلاحين على مقامرة حقيقية اختبرت علاقة الباشا بالأهالى. وبالفعل أثبتت الأيام أن هذا الخوف فى محله، فبعد أن امتد التجنيد للوجه البحرى فى عام ١٨٢٣ انتفضت مديرية المنوفية بأكملها فى انتفاضة كبيرة استدعت محمد على أن يذهب هناك بنفسه وفى حوزته ستة مدافع لكى يقمع تلك الانتفاضة. وفى العام التالى اندلعت ثورة كبرى فى الأقاليم الصعيدية كافة اشترك فيها أكثر من

ثلاثين ألف رجل وامرأة هزت دعائم سلطة الباشا بشكل خطير. وعمت الفوضى المدن والقرى فى الكثير من الأقاليم الصعيدية إذ هوجمت الأشوان وأضرمت النيران فى مقار الحكم واعتُدى على الحكام ولم يتبق لدى الباشا سوى أن يأمر جيشه الجديد بأن يقمع الثورة ويؤدب الثائرين. وكانت تلك مقامرة كبيرة إذ أن الجنود كانوا قد جلبوا من نفس القرى التى أُمروا بإعادة فرض سلطة الباشا عليها.

غير أن الباشا نجح فى مقامرته، فقد تمكن أحد الآلايات (أى اللواءات) الجديدة من الإغارة على مركز الفتنة فى قنا، وبعد أن قُتل ما يقرب من أربعة آلاف رجل تمكن الباشا من قمع التمرد. وبعد فترة قصيرة تمكنت القوات الجديدة أن تثبت نفسها للباشا فى مناسبتين مهمتين، كانت الأولى: فى عسير فى الجزيرة العربية حيث أرسل أحد الآلايات الجديدة وتمكن من إيقاع هزيمة ثقيلة بقوة من الوهابيين بلغت عشرة أضعاف حجمه. أما المناسبة الثانية: فسنحت يوم ٢٤ مارس ١٨٢٤ عندما اندلع حريق ضخم فى مخزن للبارود فى القلعة راح ضحيته أكثر من أربعة آلاف قتيل. وانتشرت الشائعات بأن ذلك كان من تدبير العساكر الأرناؤوط المتعضين من الجيش النظامى الجديد. وقد شكلت الواقعة تهديدا خطيرا للباشا وشُبه وضعه بوضع السلطان سليم الثالث عام ١٨٠٧ عندما أمر بالتخلص من الجنود الإنكشارية، إلا أنه فشل فى محاولته تلك وانتهى به الأمر مذبوحا فى قصره. ولكن كان حظ محمد على مختلفا عن حظ السلطان العثمانى الذى ولاه على مصر، فلم يستدع الأمر أكثر من إرسال أورطة (أى كتيبة) واحدة من الأورط الجديدة لكى تخمد النيران المستعرة وأن تعيد الهدوء والنظام للقلعة.

وقد أثبتت تلك التجارب المتتالية التى خاضتها الوحدات العسكرية الجديدة بنجاح أن هذا جيش يعتمد عليه، فبالرغم من أنه قائم على التجنيد وأن الأهالى كانت مستاءة من سياسات الباشا الثقيلة وعلى رأسها سياسة التجنيد، إلا أن حصر «أولاد العرب» فى المناصب الدنيا ومنعهم من الترقى فوق رتبة اليوزباشى والاستعانة عوضا عنهم بأشخاص ربطوا مصالحهم بمصالح الباشا وعائلته مكن محمد على من أن يتحكم فى الجيش وأن يمنع التمرد من أن يستشرى فيه. بل استطاع الباشا باستخدام هذا الجيش أن يبسط سيطرته على كافة الأقاليم المصرية بشكل فعال ودائم، كما مكنه هذا

الجيش من أن يقوى من مركزه فى السودان ومن أن يقمع الثورات التى لم يستطع الجيش السابق أن يخمدها هناك. وأخيرا وفر هذا الجيش للباشا وسيلة لبسط نفوذه على مناطق أوسع فى شبه الجزيرة العربية وخاصة فى اليمن.

حملة المورة:

على أن أهم اختبار لهذا الجيش الجديد كان فى جنوبى اليونان، إذ شكلت حملة المورة الذى استمرت لمدة ثلاث سنوات (١٨٢٤-١٨٢٧) مسرحا للعمليات العسكرية تمكنت القوات الجديدة من السيطرة عليه بكفاءة. وكانت اليونان قد ثارت على حكم السلطان فى مارس ١٨٢١ وعمت الثورة مناطق مختلفة من الجزر اليونانية، وأحكمت سيطرتها على شبه جزيرة المورة. وقد تمكن الثوار اليونانيون باستخدام أسطولهم التجارى من أن يتحكموا فى البحر أيضا، وبذلك وجد الأسطول العثمانى نفسه فى موقف دفاعى. ومما زاد من خطورة الموقف بالنسبة للسلطان ازدياد حدة المواجهة مع الفرس الأمر الذى استدعى أن يوجه جزءا من قواته للحدود العثمانية الفارسية (١٨٢١-١٨٢٣). وفى نهاية المطاف لم يجد السلطان بدا من طلب المعونة مرة أخرى من واليه القوى فى مصر.

استقبل محمد على طلب السلطان وهو يحدوه الأمل، إن نجح فى مهمته الصعبة، فى أن يمد من منطقة نفوذه وأن يقوى من مركزه فى مصر. ومن المؤكد أنه كان مدركا لاختلاف وضعه آنذاك عن وضعه عندما طلب منه السلطان السابق معونته فى حرب الوهابيين قبل ثمانى عشرة سنة. ففى غضون تلك الفترة تمكن من القضاء على المماليك ومن تأسيس بيت حاكم يتمركز حوله وحول أبنائه وأقاربه، والأهم من ذلك، من إقامة نواة لقوة عسكرية كانت قد أثبتت جدارتها بالفعل.

لذلك لم يتردد محمد على طويلا فى إجابة طلب السلطان للنجدة، إلا أنه اشترط لكى يرسل جيشه أن يُعيَن ابنه إبراهيم واليا على المورة وقائدا عاما (قبطان باشا) على الأسطول العثمانى. ولكن الباب العالى لم يستجب لمطالب محمد على كلها، إذ عين إبراهيم بالفعل واليا على المورة وقائدا لكل القوات المرابطة هناك بالإضافة إلى تعيينه

قائدا عاما على الأسطول المصرى، أما الأسطول العثمانى فعُهد بقيادته إلى خسرو باشا غريم محمد على القديم ومنافسه على الفوز بولاية مصر فى أعقاب خروج الفرنسيين، وهو الأمر الذى لم يقبله محمد على بسهولة كما أنه زاد من تعقيد مهمة إبراهيم كثيرا كما سيتضح لاحقا.

وبعد فترة إعداد استغرقت ستة أشهر أبحر الأسطول المصرى من الاسكندرية وعلى متنه أربعة آلايات مدربة حديثا قوامها سبعة عشر ألف جندى من المشاة مزودين بمؤونتهم وكسوتهم وأسلحتهم. وكان فى صحبتهم سبعمائة جندى خيالة وأربعة بطاريات مدفعية. وكان إبحار هذا العدد الهائل من الجنود فى يوليو ١٨٢٤ إلا أنه لم يتمكن من الرسو فى المورة إلا فى فبراير ١٨٢٥ نظرا لتفوق اليونانيين البحرى. وبعد أن رست القوات فى خليج مودون انقلبت الموازين ضد الثوار إذ أتت التدريبات التى تلقاها الجنود فى الشهور القليلة السابقة ثمارها وسرعان ما أن أثبت الجنود المصريون براعتهم وانضباطهم. ولم تمض أسابيع قصيرة حتى استولت القوات المصرية على كورون فى ٢ مارس ١٨٢٥، وأعقب ذلك الاستيلاء على ميناء نفارين الحيوى الذى مكن إبراهيم باشا من بسط سيطرته على القطاع الغربى من جنوب المورة، ثم تمكن من الزحف على تريبولتزا والاستيلاء عليها فى يونيو ١٨٢٥، وبعد عدة أشهر من الحصار تمكنت قواته من الاستيلاء على ميسولونجى فى أبريل ١٨٢٦، ثم أعقب ذلك دخول أثينا فى ٥ يونيو ١٨٢٧. وبالتالى خضعت شبه جزيرة المورة كلها (باستثناء نوبليا معقل الثوار الأروام أى اليونانيين كما كان يسميهم العثمانيون) لقبضة إبراهيم باشا.

وقد أقنعت تلك الانتصارات المتلاحقة محمد على بأن مقامرته بتجنيد الفلاحين قد نجحت أيما نجاح، فقد وجد أخيرا ضالته فى هؤلاء الفلاحين بعد أن استطاع بمساعدة سليمان أغا (كولونيل سيف) وبإشراف إبراهيم باشا فى تدريبهم تدريبا حديثا قائما على الانضباط والانصياع للأوامر وفى أن يجعل منهم قوة حربية مرهوبة الجانب. وسرعان ما توالت الأوامر الصادرة لحكام الأقاليم بتجنيد أعداد متزايدة من الفلاحين وإرسالهم لمعسكرات التدريب (التى نقلت من أسوان لبنى عدى). ومن هناك أرسلوا إلى ساحات القتال العديدة سواء فى السودان أو الحجاز، ولكن أكثرهم أرسل إلى المورة.

ولكن وبالرغم من الانتصارات التى حققتها تلك القوات الجديدة، إلا أن محمد على أخذت تساوره الشكوك بخصوص اشتراكه فى حرب بهذا الحجم وتلك الأهمية. فمن ناحية كلفته تلك القوات أموالا طائلة، فهذه القوات الجديدة كانت مختلفة اختلافا جذريا عن الجيوش السابقة التى كانت تحت إمرة محمد على. فتلك كانت قوات نظامية، أى أنه إضافة إلى تدريبها المنضبط، كان المفروض عليها الاعتماد لا على الأراضى التى تستولى عليها لتسد حاجتها من مأكل ومشرب وملبس، بل على إمدادات تصلها (أو على الأقل كان من المفترض أن تصلها) بشكل منتظم من مصر. وهذا استدعى بطبيعة الحال إنشاء إدارات ومصالح جديدة لخدمة تلك القوات، إذ أن عدم وصول تلك الإمدادات سيعنى إما تمرد القوات وفناء ذلك الجيش، أو الإغارة على القرى والمدن المفتوحة الأمر الذى يحمل فى طياته خطر تمرد المدنيين وبالتالى فقدان المكاسب العسكرية التى حققها ذلك الجيش نفسه. وكان من نتيجة إمداد ذلك الجيش بحاجاته المختلفة من أسلحة وذخيرة ومأكل وملبس ورواتب أن انهكت ميزانية الباشا حتى قيل أن تكلفة حرب المورة استهلكت ربع دخله السنوى وأنه اضطر إلى الاستدانه من مساعديه وكبار رجال حاشيته.

أما الأمر الثانى الذى أرق مضاجع محمد على فكان موقع خسرو باشا فى الحرب. فإبراهيم كان كثير الشكوى من خسرو ومن عدم تقديم العون له عند الحاجة. وكانت شكاوى إبراهيم تتعلق بتأخير إرسال معدات الجيش ومستلزماته من مصر وبطء خسرو فى إصدار أوامره للأسطول العثمانى بإمداد الجيش من الإسكندرية. وبمرور الوقت اتضح لمحمد على أن غريمه القديم يهدد مسار العمليات العسكرية برمتها وأن عدم قدرته (أو عدم رغبته) فى التعاون مع إبراهيم باشا سيكون له عواقب وخيمة. لذلك عقد محمد على العزم على إعادة طلب توجيه زمام الأسطول لابنه وابنه وحده. ثم سرعان ما أن كتب إبراهيم هو الآخر إلى الباب العالى مباشرة مشتكيا من أسلوب خسرو فى إدارة الحرب. وعندما لم تُجدِ تلك التوسلات أرسل كل من محمد على وإبراهيم إلى الباب العالى فى يناير ١٨٢٧ يهددان بعدم الاستمرار فى الحرب إذا لم ينح خسرو عن قيادة الأسطول العثمانى. وبعد أسبوعين من وصول هذا «الإنذار» رضخ الباب العالى و عُزل

خسرو من قيادة الأسطول وعُين إبراهيم باشا قائدا عاما على الأسطول المصرى والعثمانى.

وكان الأمر الثالث الذى أرق محمد على هو التغير الذى طرأ على موقف الدول الأوربية من الثورة اليونانية. ففى البدء لم تهتم القوى الأوربية بأمر تلك الثورة ولكن بمرور الوقت ومع عدم تمكن السلطان من إخمادها سريعا طرأ تحول فى موقف أوربا. فبالرغم من عدم تحمسه للأهداف الثورية من حيث المبدأ بدأ قيصر روسيا فى التعاطف مع ثوار اليونان، وأخذ يفكر فى طريقة يطبق بها بنود معاهدة كوتشوك كاينارتشا (١٧٧٤) بين روسيا والدولة العثمانية التى اعترفت بها الدولة لروسيا بحق الدفاع عن رعايا السلطان من المسيحيين الأرثوذوكس. وأما القوى الأوربية الأخرى، أى بريطانيا وفرنسا والنمسا، فقد رأت فى البدء أن مصلحتهم تكمن فى منع اندلاع حرب روسية عثمانية إذ أنهم كانوا يخشون من التوسع الروسى جنوبا إثر هزيمة العثمانيين شبه الحتمية لتلك الحرب، وبالتالى فقد كانت تلك القوى تتوجس من إمكان تورط روسيا فى النزاع الداخلى العثمانى. ولكن بمرور الوقت بدأ البريطانيون يرون أن خير وسيلة للسيطرة على المطامع الروسية هو بالتعاون مع القيصر، وبالتالى وقعت لندن اتفاقية مع سان بطرسبرج فى أبريل ١٨٢٦ تعرضان بها الدولتان الوساطة بين السلطان والثوار اليونانيين بغرض إقامة نوع من الحكم الذاتى لليونانيين تحت مظلة عثمانية.

كان محمد على مدركا لتلك التغيرات فى السياسة الأوربية إزاء الحرب فى شبه جزيرة المورة وأن ثورة اليونانيين ضد السلطان العثمانى لم تعد أمرا داخليا عثمانيا بل أنه تم تدويلها بالفعل. ولذا بدأ اتصاله بالأوربيين وخاصة ببريطانيا معربا عن انزعاجه من تطور الأمور، كما أخذ يحث اسطنبول على قبول الوساطة الأوربية منبها للأخطار الكامنة فى مواجهة الدول الأوربية مجتمعة. ولكن الباب العالى لم يشاطره تلك المخاوف ولم يأخذ تجمع الأساطيل الأوربية فى بحر إيجة بجدية. وبالتالى وجد محمد على نفسه فى موقف حرج للغاية إذ أنه كان مدركا لسير الأمور إلى مواجهة عسكرية مع القوى الأوربية، مواجهة لم يكن مستعدا لها ولم يكن ليقبل بمساعدة السلطان فى حربه إذا كان يعلم أن تلك ستكون نهايتها. وفى خطاب دال إلى نجيب أفندى، مندوبه لدى الباب العالى، كتب محمد على متحسرا:

إذا لم يكن تهديد الأوربيين [بالتدخل العسكرى] كاذبا ... فعلينا أن ندرك أننا لا نستطيع أن نواجههم، وأن النتيجة الوحيدة الممكنة [إذا واجهناهم] ستكون غرق الأسطول بأكمله والتسبب فى غرق ما يصل إلى ثلاثين أو أربعين ألف رجل... وحينئذ سيقال إن محمد على باشا هو المتسبب فى هذه الكارثة وسيصبح اسمى ملطخا بها العار للأبد... وليس تحمل المسئولية عن ثلاثين أو أربعين ألف نفس مهمة هينة. لذلك فقد توقفت عن إرسال خطابات لابنى تشجعه على مواصلة القتال. إن النصر لا يتحقق فى الحروب بمجرد التوكل على الله، ولكن أيضا ببذل كل الجهود البشرية الممكنة. وقد أمرنا الله فى كتابه [ليس فقط] بأن نواجه الأعداء ولكن بألا ندخر جهدا فى مواجهتهم. غير أن ذلك يتطلب معرفة شاملة بفن الحرب. ونحن للأسف يا صديقى العزيز برغم أننا أهل حرب ما زلنا فى ألف باء هذا الفن بينما سبقنا الأوربيون كثيرا وطبقوا نظرياتهم [عن الحرب بالفعل] ...[وبالتأمل فى ذلك] يحتار المرء فى أي الضررين يقبل: مبدأ الإستقلال [أى الاعتراف به والانسحاب من الحرب] أم القبول بالوساطة الأوربية. وسوف يعنى هذا للأسف أن ... تضيع كل الجهود والأموال التى بذلتها فى هذا الأمر ومعها جنودى وضباطى... لذا فأنا متحير: هل أحزن على نكبة الدولة [العلية] أم على جهدى الضائع؟ لذلك أنا فى شدة الحزن والأسى.

فى هذا الخطاب يبدو محمد على من الذكاء بحيث أدرك أن الأوربيين لا يكذبون فى تهديدهم، وكان من البصيرة بحيث توقع الكارثة المروعة التى لحقت بالأسطول العثمانى المصرى المشترك فى نفارين فى ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧. ففى أقل من ثلاث ساعات أبيد الأسطول العثمانى بأكمله ودُمرت أغلبية السفن المصرية، إما غرقا أو حرقا. كان ذلك هو الأسطول الذى تكبد محمد على فى سبيل شرائه وتحسينه الكثير من المصاريف، والذى اعتاد أن يتباهى بامتلاكه قائلا إن العالم الإسلامى لم يشهد له نظيرا من قبل. وكان محمد على على يقين بأن هذا الأسطول لم يُفقد بسبب إهماله أو سوء تقديره للأمور، بل كان فقده نتيجة تعنت العثمانيين وعدم تقديرهم عاقبة الأمور.

كانت معركة نفارين معركة حاسمة ليس فقط لتحديد مستقبل اليونان والتمهيد لاستقلالها التام عن الدولة العثمانية، بل أيضا لمستقبل العلاقة بين محمد على

واسطنبول. فكما رأينا كانت تلك العلاقة من بدايتها علاقة متوترة تشوبها مشاعر الريبة والخوف والقلق من الطرفين. ففى البداية نظرت اسطنبول لمحمد على بنظرة ملؤها الحيرة من هذا الوالى المجهول ثم سرعان ما تحولت تلك النظرة إلى نظرة حسد من انزعاج من قدراته التنظيمة ثم إلى نظرة انزعاج من نجاحاته المتتالية. أما محمد على فكانت تتجاذبه مشاعر متضاربة، فمن ناحية فهو يدرك أنه فى نهاية المطاف والٍ عثمانى يستمد شرعيته من فرمان التولية الذى يأتيه من اسطنبول كل عام، ولكن من ناحية أخرى فهو والٍ على ولاية غنية ومهمة من ولايات السلطنة استطاع أن يحدث فيها فى سنواته الإثنتين وعشرين ما لم يستطع ليس فقط الولاه السابقون أن يقيموه فى مصر ولكن أيضا ما لم يستطع السلاطين العثمانيين من أن يحدثوه فى عقر دارهم. وإن كان افتقاده لقوة عسكرية يُعتمد عليها فى بداية عهده سبب له أرقا من احتمال انتزاع مصر منه (أو انتزاعه هو منها) عنوة، فمما لا شك فيه أن نجاحه فى إقامة جيش نظامى أثبت جدارته مرة تلو الأخرى قد طمأنه بخصوص وضعه إزاء اسطنبول. وإن كان قد استطاع فى السابق أن يلبى طلبات سيده، السلطان العثمانى، بتقديم يد العون له فى حرب الجزيرة العربية وأن يجد لنفسه فى نفس الوقت مكسبا من تلك الحرب، فإن حرب المورة أوضحت له أنه قد وصل لنهاية علاقة الود المشوب بالحذر مع السلطان، فخسائره من تلك الحرب كانت أكبر من أن يغض عنها الطرف ولابد أنه اتخذ قرارا ألا يساعد السلطان مستقبلا وألا يتورط فى مغامرات عسكرية مع أناس أثبتت الأيام أنهم لا يحسنون تقدير عاقبة الأمور.

وبالفعل عندما لجأ إليه الباب العالى مجددا طالبا المعونة فى الحرب التى اندلعت مع روسيا (١٨٢٨-١٨٢٩)، قوبل هذا الطلب برفض حاسم وصريح من قِبل محمد على. وكان السلطان فى السابق قد طلب من محمد على فى أعقاب التخلص من الإنكشاريين عام ١٨٢٦ أن يرسل له بعضا من ضباطه لكى يدربوا الجيش الجديد الذى كان السلطان عازما على تشكيله، ولكن محمد على رفض تلبية هذا الطلب متذرعا بالرواتب الكبيرة التى يتلقاها ضباطه مقارنة بأقرانهم فى الجيش العثمانى وأن ذلك يمكن أن يسبب الفتنة والبلبلة.

تضميد الجراح والاستعداد للجولة القادمة:

ومما لا شك فيه أن حرب المورة قد أكسبت الجنود والضباط خبرة عسكرية لا يستهان بها، ويُحتمل أيضا أنها خلقت نوعا من الفخر والاعتزاز بالانتصارات العديدة التى حققوها، وإن كانت نهاية الحرب لم تأت على هواهم. كما يتضح أن إبراهيم أثبت مرة أخرى ليس فقط أنه قائد عسكرى فذ بل أيضا أنه إدارى بارع تمكن من تسيير أمور الجيش المختلفة بكفاءة ومهارة عاليتين، بدءا من تموين الجيش وحماية خطوط مواصلاته ومرورا بتعبئة جنوده وكسب ثقة ضباطه، وانتهاء بقيادته الحاسمة للمعارك.

على أنه بالإضافة إلى المكاسب المعنوية التى كسبها الجيش الجديد فى حملة المورة، إلا أنها، وكما مر بنا، قد كلفت الباشا كثيرا، لذلك انصبت جهود محمد على بعد معركة نفارين الكارثية على تقليل خسائره بقدر الإمكان، فقرر ألا يستجيب لمطالب السلطان بالاستمرار فى الحرب معتبرا أوامر الباب العالى بشن حملات جديدة على الرعايا المسيحيين فى بلاد اليونان وحرق كل القرى فى طريقه نوعا من السخف. ولم يمض وقت طويل حتى تمكن الباشا من الوصول إلى اتفاق مع الأوربيين بالسماح لابنه بالانسحاب مع الجيش من المورة.

وبعد عودة إبراهيم وجنوده من المورة استمرت جهود والده فى دمل الجراح التى مُنى بها فى تلك الحرب المشئومة. وكان أول ما وجه طاقته له هو تعويض خسائره فى نفارين ببناء أسطول جديد، واستجلب من أجل هذا الغرض مهندس بحرى فرنسى اسمه المسيو سريزى وعهد له بمهمة بناء ترسانة ضخمة فى الإسكندرية. وعاون المسيو سريزى فى مهمته الضخمة رجل من أهالى الإسكندرية اسمه الحاج عمر كان صاحب خبرة عملية فى بناء السفن بالرغم من أنه لم يكن له نصيب من علم الهندسة البحرية. وبدأ الرجلان العمل سويا فى صيف ١٨٢٩ على إنشاء السفن الحربية متعددة الأحجام مستعينين بأعداد كبيرة من العمال من نجارين وحدادين وسباكين وميكانيكية وقلافطة. ولم تمض شهور طويلة حتى بدأت جهود سريزى والحاج عمر تؤتى ثمارها، ففى عام ١٨٣١ خرجت أول سفينة ذات مائة مدفع وكانت تحمل اسم الباشا نفسه. وفى السنوات التالية توالى خروج السفن الحربية من الترسانة الواحدة بعد الأخرى.

وكانت حرب المورة قد أوضحت لإبراهيم باشا حاجته لفرسان مدربين حديثا كجنوده المشاة، ذلك أن سليمان أغا (سليمان باشا فيما بعد) لم يكن قد أسس مدرسة للمشاة فى أسوان على غرار مدرسة المشاة. وأثناء حرب المورة شاهد إبراهيم نظام الخيالة الفرنسى الذى استعان به الثوار اليونانيين وأعجب به كثيرا وأدرك أهمية تنظيم الفرسان وضبطهم كما فعل بالمشاة، إذ أن الحروب الحديثة لا تدار بمدى شجاعة وإقدام المقاتلين بل بمدى انضباطهم وانصياعهم للأوامر، وهو الأمر الذى كان يفتقده فرسانه حتى ذلك الوقت. لذلك ما أن عاد الجيش من المورة حتى شُرع فى إنشاء مدرسة للفرسان على حسب النظام الجديد، واختير لها قصر مراد بك فى الجيزة، وعُهد إلى ضابط فرنسى من ضباط نابليون اسمه المسيو فاران Varin بتنظيمها.

وبالإضافة إلى تأسيس ترسانة جديدة ومدرسة للفرسان استكمالا لحاجات الجيش الجديد قرر محمد على إنشاء إدارة صحية جديدة تعنى بشئون الجيش الطبية والصحية. فقد أثبتت له حملتا الحجاز والسودان التكلفة الباهظة التى تكبدها من جراء افتقاد القوات للقدر الأدنى من العناية الصحية، وتكاد تجمع المصادر على أن الخسائر البشرية نتيجة المرض فاقت تلك الناتجة عن القتال فى معارك هاتين الحملتين. كما أدرك محمد على أن الكثير من المعوقات التى واجهها فى تجنيد الفلاحين كان من الممكن تلافيها لو كان لديه أطباء مهرة. فقد كانت عمليات التجنيد تتم دون أى محاولة لتمييز الصالح للعسكرية ممن لا يصلح لها، فتم تجنيد أعداد كثيرة من المرضى والكهول والمعاقين الذين أعيدوا لقراهم بعد أن تبين عدم قدرتهم على حمل السلاح. ولذلك قرر محمد على تنظيم الأمور الطبية لجيشه الجديد بشكل جيد وفى عام ١٨٢٥ عهد بهذه المهمة الضخمة لطبيب فرنسى اسمه أنطوان - بارثيليمى كلوت وعينه فى منصب جديد سماه «حكيمباشى الجهادية» (وكان الإسم الرسمى للجيش الجديد «جهادية مصرية» [بالتركية] أى الجهادية المصرية). وقد استمع الباشا لنصيحة الدكتور كلوت بأنه إذا كُتب للمؤسسة العسكرية الطبية النجاح فيجب ألا يقتصر الأمر على استجلاب أطباء من أوربا، فهؤلاء لن يستطيعوا التفاهم مع مرضاهم نظرا لاختلاف اللغة، بل يجب تدريب أطباء محليين. ولذلك وافق الباشا على طلب الدكتور كلوت بافتتاح مدرسة طبية تدرس

علوم الطب المختلفة على أن يكون التدريس باللغة العربية. وبالفعل تم افتتاح «مدرسة الطب المصرية» عام ١٨٢٧ فى صحراء أبى زعبل بالقرب من القاهرة بالإضافة إلى مستشفى ميدانى مجاور لمعسكرات الجنود التى كانت قد نقلت إلى هناك. وكانت تلك بداية مؤسسة الطب المصرية الحديثة التى كان لها شأوا عظيما فيما بعد والتى وقت البلاد الكثير من الأمراض وحسنت من مستوى صحة السكان بشكل ملحوظ. وقد نقلت مدرسة الطب والمستشفى الملحقة بها فى عام ١٨٣٧ إلى موقع جديد داخل القاهرة وتحديدا بجوار قصر العينى على ضفاف النيل ومنذ ذلك الوقت والمستشفى والمدرسة تعرفان بإسم موقعهما الجديد.

غزو الشام:

وبحلول صيف ١٨٣١ أصبح الباشا مستعدا للمواجهة الحاسمة مع السلطان آملا فى أن ينهى حالة عدم الوضوح فى علاقته باسطنبول. وكان من الطبيعى أن تتجه أنظار الباشا إلى سوريا كموقع لحسم النزاع مع السلطان. ويعود اهتمام الباشا بسوريا إلى أوائل سنوات حكمه. ففى عام ١٨١٠ توسط لدى الباب العالى حتى يعاد يوسف كان باشا (الذى كان فُصل من منصبه) واليا على الشام. وفى عام ١٨١٢ أسرّ محمد على للقنصل البريطانى أنه يقصد ضم الشام لولايته. وعندما واجهت حملة الحجاز الكثير من المشاكل كتب مرارا للباب العالى قائلا أنه باستطاعته تذليل تلك المشاكل لو أعطيت له ولايات الشام إضافة إلى مصر. وفى عام ١٨٢١ تدخل مرة ثانية فى أمور الشام عندما توسط لدى الباب العالى للصفح عن عبد الله باشا والى صيدا (الذى سيحاربه ويهزمه فيما بعد) حتى أعيد الباشا المخلوع إلى منصبه. وطوال حرب المورة ردد محمد على مطالبه بتوجيه الولايات الشامية لعهدته.

ويرجع اهتمام محمد على بالشام إلى أسباب كثيرة، فالأقاليم الشامية، على عكس مصر، غنية بغاباتها الأمر الذى يمكن أن تمده بالأخشاب الضرورية لبناء الأسطول. ومن ناحية أخرى فبالرغم من أن سكان مصر أكثر من سكان الأقاليم الشامية مجتمعة إلا أن سياسات الباشا قد أثقلت كاهل المصريين، هذا بالإضافة إلى أن التجنيد

قد أزاح عددا من الأيدى العاملة الزراعية وحولها إلى قطاع غير منتج بطبيعته إلا إذا استُخدم هذا القطاع (أى الجيش) لكى يجلب له أيدى عاملة إضافية (أى بغزو ولاية أخرى). ولكن تكمن أهمية الشام الاستراتيجية والمحورية فى أنها تعتبر فاصل هام بين مركز ثقل محمد على (أى مصر) ومركز ثقل الدولة العثمانية (أى الأناضول)، وأن أى هجوم برى محتمل من قبل العثمانيين لينتزعوا مصر منه سيأتى حتما من الشام. وبعد أن شرع فى إنشاء أسطول قوى وفى تحصين الإسكندرية والقلاع الأخرى على طول ساحل البحر المتوسط لم يتبق للباشا سوى الجبهة الشامية ليخشاها ويحذر منها (وهو أمر فطن له كل حكام مصر على مدى التاريخ).

ونتيجة لطبيعة العلاقة بينه وبين الباب العالى فقد أدرك محمد على أن المواجهة مع اسطنبول آتية لا محالة. ومما لا شك فيه أن الباشا نظر بريبة إلى نجاح السلطان فى التخلص من الحرس القديم، الإنكشارية، عام ١٨٢٦ وشروعه فى تنظيم جنوده على نمط جديد. ومن المؤكد أن محمد على تلقى بكثير من الانزعاج نبأ تولى غريمه القديم، خسرو باشا، مهمة تنظيم جيش السلطان الجديد وتوليته « سرعسكر العساكر المنصورة المحمدية» (وهو الإسم الذى عُرف به الجيش الجديد). على أن اندلاع الحرب بين روسيا والدولة العثمانية فى عام ١٨٢٨ كان فى مصلحة الباشا إذ أعطته تلك الحرب فسحة من الوقت كان فى أمس الحاجة إليها ليستعد للمواجهة المحتملة مع اسطنبول. وأدرك الباشا أن الصراع بينه وبين خسرو صراع هو فى حقيقته صراع على الوقت فالسؤال لم يعد: «هل يمكن له لعب دور الوالى المطيع؟» بل أصبح : «من سيبادر بالحرب؟ « لذا فقد أيقن بأنه يجب أن «يتغذى بالعثمانيين قبل أن يتعشوا هم به».

إن ذلك الشعور العميق بالقلق هو الذى يفسر لنا توقيت الحملة التى رحلت بالفعل فى شتاء ١٨٣١، فبالرغم من الشروع فى تجهيز القوات وتكريس كل إمكانات البلاد لخدمة القوة الحربية الجديدة إلا أن الكثير من الاستعدادات لم تكن انتهت بعد. فمدرسة الطب مثلا لم تستطع تخريج الأطباء الجدد إلا فى عام ١٨٣٢، ونظرا لحاجة الجيش الملحة لهم فقد بعث بالكثير من هؤلاء الأطباء الشبان لجبهات القتال قبل أن يتمموا تعليمهم الطبى. أما مدرسة الفرسان فقد أنشئت فى أبريل من عام ١٨٣١

وبالطبع لم يتسن لها قبل بدء الحرب السورية أن تخرّج فرسان مدربين تدريبا جيدا. وينطبق نفس الكلام على الترسانة البحرية التى شُرع فى بنائها عام ١٨٢٩ إذ أنها لم تتمكن من بناء سفن حربية سوى فى عام ١٨٣١. الأمر الوحيد الذى أخذه الباشا فى الحسبان والذى أجبره على تأجيل الغزو كان ظهور الكوليرا فى صيف ١٨٣١ وعصفها بالمدن والأقاليم المصرية، إذ راح ضحية هذا الوباء الفتاك، الأخطر فى تاريخ مصر، مائة وخمسين ألف نفس فى غضون شهرين فقط، فى الوقت الذى فقدت فيه القاهرة ستة وثلاثين ألف نفس فى ثمانية وعشرين يوما فقط. وأثناء تلك الشهور العصيبة انصبت جهود الباشا على تأمين الجيش ونجحت سياسات الدكتور كلوت فى الحد من انتشار العدوى بين الجنود، وهو الأمر الذى كافأه عليه محمد على بأن منحه لقب «بك».

وأخيرا فى ٢ نوفمبر ١٨٣١ دقت ساعة العمل الحربى، فتذرعا بحجة هروب ستة آلاف فلاح من الدلتا إلى عبد الله باشا والى صيدا، صدرت الأوامر بالتحرك بحملتين، إحداهما برية والأخرى بجهة الشام. وانطلقت أربعة آلايات من المشاة يترأسها إبراهيم باشا يكن (ابن أخت الباشا) ومثلها من الفرسان بقيادة عباس باشا (حفيد الباشا) برا من الصالحية شمال القاهرة متجهة إلى يافا عن طريق العريش، وبوصولها إلى يافا، وكدليل على دقة التنظيم، التقت هناك بإبراهيم باشا الذى وصل بحرا بعد أسبوع واحد فقط، أى فى ٩ نوفمبر. وكان إبراهيم باشا على رأس أسطول ضخم مكون من ست عشرة سفينة قتال وسبع عشرة ناقلة تحمل على متنها هيئة ضباطه (المشتملة على عثمان نور الدين، قائد الأسطول، وسليمان بك الفرنساوى، رئيس هيئة أركان الجيش، ونظيف بك، أمين النزل أى ضابط التموين، و حنا بك بحرى، رئيس الكتاب، أى المشرف المالى للجيش وغيرهم من كبار الضباط)، بالإضافة إلى أربعين مدفعا صغيرا وعدد من مدافع الحصار، وكذلك الغذاء والذخيرة والعلف والإمدادات الطبية لكل من القوات البرية والبحرية التى وصل عددها إلى ثلاثين ألف رجل.

بعد الإستيلاء على يافا دخل إبراهيم باشا حيفا بلا جهد يذكر فى ١٧ نوفمبر ، وبعدها مباشرة أعلنت صيدا فصور فبيروت فطرابلس فاللاذقية فالقدس الولاء لإبراهيم باشا، فسمح له ذلك بتركيز جهوده فى الاستيلاء على مدينة عكا الإستراتيجية، وهى

المدينة التى استعصت على نابليون قبل ثلاثة وعشرين عاما. ووصل الجيش إلى أطراف هذه القلعة الحصينة وضرب عليها الحصار فى ٤ ديسمبر ١٨٣١. وبعد ستة أشهر من القصف المتواصل سقطت المدينة أخيرا فى ٢٧ مايو ١٨٣٢. فتقدم إبراهيم باشا ليستولى على دمشق ويدخلها فى ١٦ يونيو. ثم اندفع شمالا ليقابل الجيش الذى كان الباب العالى قد جمعه لمواجهه هذا الخطر الرهيب. وكان هذا الجيش قد وُضع تحت قيادة محمد باشا نائب والى حلب على أمل أن يوقف زحف إبراهيم باشا وجنوده المصريين. والتقى الجيشان بالفعل فى معركة شرسة بالقرب من حمص انتهت بهزيمة جيش محمد باشا، وقُتل من رجاله نحو ألفين وأُسر منهم ما بين ألفين ونصف وثلاثة آلاف، بالإضافة إلى الاستيلاء على ذخائره وخيمه وأربعة وعشرين مدفعا.

وكان السلطان قد أصدر أوامره بعزل كل من محمد على وإبراهيم من مناصبهما عقابا لهما على عصيانهما وعين فى باشويتهما حسين باشا الذى اشتهر بقضائه على الإنكشارية والذى كان واليا على أضنة آنذاك. وكانت خطة الباب العالى تقضى بأن يُعيَن حسين باشا قائدا للقوات العثمانية فى الأناضول وأن يلحق بمحمد باشا ليوقفا معا زحف إبراهيم باشا شمالا. ولكن بعد أن فشل حسين باشا فى اللحاق بمحمد باشا قبل أن ينال منه إبراهيم باشا لم يبق لحسين باشا سوى أن يقف منتظرا الجيش المصرى. وبالفعل تقابل الجيشان فى موقعة بيلان الشهيرة فى أقصى شمال سوريا، جنوبى جبال طوروس مباشرة. وكان ذلك يوم ٢٩ يوليو ١٨٣٢ حين التقى عشرين ألف جندى مع الجيش المصرى المكون من ستة عشر ألف جندى، وبعد ثلاث ساعات من القتال المحموم حصل إبراهيم باشا على نصر ثمين وحاسم: فقد العثمانيون حوالى ألف رجل وأُسر ألف وتسعمائة آخرين. أما من جانبه فقد خسر إبراهيم مائة واثنان رجلا وجرح مائة واثنين وستين رجلا.

حين وصلته تلك الأنباء السارة بعث محمد على برسالة عن طريق البريطانيين للقبطان باشا العثمانى ملمحا باستعداده للتفاوض على السلم مع السلطان. على أن أيّا من السلطان أو الباب العالى لم يكن مستعدا للصلح بل وضعا آمالهما فى المزيد من المواجهات العسكرية. لذلك قرر السلطان أن يجمع جيشا آخر فى محاولة لوقف تقدم

إبراهيم باشا. ولذلك استدعى الصدر الأعظم محمد رشيد باشا (حليف خسرو وتلميذه) وعهد إليه بجمع جيش جديد من مختلف ولايات الدولة، وبنهاية أكتوبر ١٨٣٢ استطاع الصدر الأعظم أن يجمع جيشا ضخما مكونا من ثمانين ألف رجل. وكان إبراهيم على علم بهذه الاستعدادات من جانب العثمانيين ، فضغط على والده ليسمح له بالتقدم شمالا ليتعامل مع تمركزات القوات هذه قبل أن تجتمع وتشكل جبهة رهيبة يكون التعامل معها أكثر صعوبة. وأخيرا فى أكتوبر أمر إبراهيم قواته بالتحرك شمالا نحو مدينة قونية الاستراتيجية فى قلب الأناضول. وبعد ذلك بشهرين، فى ١٢ ديسمبر ١٨٣٢، التقى الجيشان فى السهل الواقع شمال المدينة. وخلال ساعات المعركة السبع نجح إبراهيم فى إنزال هزيمة ثقيلة بالعثمانيين بقيادة رشيد باشا الصدر الأعظم.

كان ذلك أكبر انتصار أحرزه إبراهيم باشا حتى ذلك الحين: فقد العثمانيون اثنين وتسعين مدفعا وقُتل منهم ثلاثة آلاف وأُسر عشرة آلاف، والأهم من ذلك أن الجيش المصرى أسر الصدر الأعظم نفسه الذى اقتيد إلى إبراهيم باشا أسيرا. أما الجيش المصرى فقد خسر مائتين واثنين وستين رجلا وجرح خمسمائة وعشرين منهم. وعندما علم السلطان بأنباء الهزيمة الثقيلة قبل بالصلح مع محمد على باشا، ووفقا لجريدة «تقويم وقائع» العثمانية فإن السلطان العثمانى «بعطفه وكرمه المعهودين قرر أن يرسل مبعوثين خصوصيين لوالى مصر لإيجاد سبيل لوقف إراقة دم رعاياه».

كانت لانتصارات إبراهيم باشا على العثمانيين أسباب عدة. فمما لا شك فيه كان إبراهيم باشا قائدا عسكريا فذا وتعود تلك الانتصارات المتتالية إلى براعته فى المناورة وقدرته على اختيار موقع المعركة وتنظيمه لصفوفه وسرعة استفادته من أخطاء عدوه. كما أنها تعود لتفوق الجيش المصرى على غريمه العثمانى من حيث تدريب الجنود ونوعية الأسلحة ودقة التنظيم ونجاح التنسيق مع الأسطول الذى سيطر على مياة شرق المتوسط والذى أبقى على خطوط الإمداد مع مصر مفتوحة. وبقدر ما كانت تلك الانتصارات دليلا على تفوق المصريين كانت أيضا دليلا على فشل العثمانيين فى إنشاء آلة حربية حديثة. وقد أصابتهم تلك الهزائم الثقيلة بالدهشة العميقة إذ أنهم لم يتصوروا قط أن محمد على سيتمكن من القضاء على جيوشهم الواحد تلو الآخر بتلك السهولة.

على أن محمد على نفسه كان هو الآخر مندهشا من الانتصارات التى حققها ابنه. فعندما أرسل إبراهيم باشا لسوريا فى نهاية عام ١٨٣١ لم يكن غرضه أكثر من الاستيلاء على باشوية عكا مع قلعتها الحصينة، وأغلب الظن أنه لم يكن يطمح فى أكثر من أن تمثل تلك الباشوية خط دفاعه الأول ضد أى هجوم محتمل من جانب اسطنبول. ولكن بعد مرور عام واحد، وبحلول نهاية ١٨٣٢، وجد نفسه مسيطرا ليس فقط على عكا بل على كل الولايات الشامية، كما أن قواته تخطت جبال طوروس وتوغلت فى قلب هضبة الأناضول معقل العثمانيين ومركز ثقل الدولة العثمانية. وأغلب الظن أيضا أن التطورات العسكرية على أرض الواقع قد سبقت فكره وأنه لم تكن لديه فكرة واضحة عن كيفية المضى قدما.

لذلك عندما ألح عليه إبراهيم بالسماح له بالتقدم نحو اسطنبول طلب منه محمد على التوقف، فقد أدرك أن احتلال اسطنبول، وإن كان ممكنا عسكريا نظرا لعدم وجود أى قوات تحول دون ذلك، إلا أنه سيكون كارثيا سياسيا. فمحمد على كان على دراية دقيقة بأن احتلال العاصمة معناه تهديد كيان الدولة العثمانية نفسها، الأمر الذى سيعنى حتما تدخل الدول الأوربية إن لم يكن معناه حربا أوربية واسعة على غرار الحروب النابليونية وهو ما كانت تخشاه الدول الأوربية جميعها. وزاد من تعقيد الأمور أن السلطان محمود الثانى، وقد أدرك أن عاصمته مهددة ومكشوفة، طلب العون من الأوربيين، فأرسل للبريطانيين طالبا النجدة من أسطولهم، وعندما رفضت الحكومة البريطانية طلبه لم يجد بدا من أن يجترع السم ويطلب العون من عدوه اللدود، قيصر روسيا، الذى كان قد خاض حربا ضده قبل ثلاث سنوات فقط.

وبمعنى آخر فإن النزاع بين محمد على والسلطان العثمانى لم يعد أمرا داخليا يخص السلطان وأحد ولاته المارقين، بل أصبح أمرا دوليا نتيجة طلب صريح من السلطان لأحدى القوى الأوربية بأن تتدخل رسميا. وكانت تلك المرة الأولى فى تاريخ الدولة العثمانية الطويل التى يطلب فيها السلطان بمحض إرادته من أطراف خارجية التدخل فى أمور الدولة الداخلية. ومن جانبهم فقد لبى الروس طلبات السلطان بمنتهى الترحيب ورسى أسطولهم بالفعل فى مياة اسطنبول. وبالتالى عندما بدأت المفاوضات لحل النزاع

بين الوالى والباشا كان الأوربيون أيضا طرفا فيها. وبعد شهور عدة توصل الطرفان إلى «صلح كوتاهية» الذى منح بموجبه السلطان ولايات مصر والحجاز وكريت لمحمد على إضافة إلى منح ولايات عكا والشام (أى دمشق) وطرابلس وحلب لابنه إبراهيم باشا وأيضا منصب محصل أضنة.

وبالرغم من أن هذا الصلح مثل إنجازا مهما لمحمد على (إذ أضاف له ولايات الشام) إلا أنه من المهم أن نلاحظ أن تلك لم تكن تسوية دائمة، فصلح كوتاهية لم يكن معاهدة صلح وإنما كان اتفاقا بين محمود الثانى ومحمد على لإنهاء حالة الحرب التى قامت بينهما لمدة أكثر من عام. واكتشف الباشا سريعا أنه بدلا من أن يترجم انتصاراته العسكرية إلى واقع سياسيى ودبلوماسى جديد وجد أن التحسن الظاهرى فى وضعه ظل مرهونا بالتجديد السنوى من جانب السلطان، وأنه بالتالى ظل عرضة لأهواء ومؤامرات رجال الحاشية فى اسطنبول خاصة خسرو باشا الذى قويت شوكته هناك. فبعد كل شيء لم يُمنح محمد على وضعية مستقلة يمكن أن تعترف بها الدول الأوربية، وهو الأمر الذى كان يبغاه أكثر من أي شيء. وبهذا الوضع لم يكن صلح كوتاهية الذى أنهى الحرب السورية الأولى مرضيا تماما لأى من الأطراف الرئيسية الضالعة، فالسلطان العثمانى كان يشتاط غيظا بسبب هزيمته على يد أحد ولاته المتمردين، ومحمد على لم يؤمن لنفسه وضعية مستقلة ولا نفوذا مهيمنا عند الباب العالى، والقوى الأوربية كانت متضايقة من الفرصة التى منحتها انتصارات إبراهيم باشا لروسيا، أما الروس فخاب أملهم بسبب عدم تمكنهم من ترسيخ أقدامهم بشكل أكثر أمانا فى القسطنطينية.

ولذلك لم يكن هذا الصلح سوى هدنة عسكرية مكنت الطرفين من حشد قواهما استعدادا للجولة القادمة. وبالفعل تمت هذه المواجهة بعد ست سنوات من صلح كوتاهية. فعلى مدار النصف الثانى من عام ١٨٣٨ وبدايات عام ١٨٣٩ كان السلكان العثمانى أكثر تصميما من ذى قبل على رد الصاع لتابعه واستعادة الأرض التى حازها ضد رغبته. وكان يعتمد على معلومات (ثبت فيما بعد أنها خاطئة) بأن سكان سوريا على وشك الثورة على الحكم المصرى هناك، فأصدر أوامر بالتحرش بجيش إبراهيم المرابط على الحدود، وفى النهاية اشتبك الجيشان فى معركة نصيبين فى ٢٤ يونيو ١٨٣٩. ومرة

أخرى انتهت المعركة بهزيمة العثمانيين ولم تمنع ثلاثة عشر عاما من الإصلاحات العسكرية التى دشنها محمود الثانى من هزيمة الجيش فى هذا الاختبار الخطر. ومرة أخرى أمكن تحقيق هذا النصر بفضل قيادة إبراهيم البصيرة والماهرة والمساعدة الثمينة التى قدمها له سليمان باشا ، وجنوده المدربين جيدا، وضباطه الأوفياء الذين تمرسوا وجربوا فى جيش كان دائم النجاح فى المعارك التى خاضها.

وعندما وصلت تلك الأنباء المفجعة إلى اسطنبول كان محمود الثانى قد فارق الحياة بعد صراع مع السل، ومما زاد الطين بلة لاسطنبول هروب الأسطول العثمانى برمته للإسكندرية وتقديمه هدية لمحمد على. وبالتالى فقدت الدولة العثمانية سلطانها وجيشها وأسطولها فى غضون أسابيع قليلة وبدا وكأن السلطان الشاب، عبد المجيد، لن يتمكن من التصدى لمحمد على الذى أثبت أنه شكل بالفعل أخطر تهديد للدولة العلية على مدار تاريخها الطويل. وفى اللحظة التى ظن فيها محمد على أنه قد نال مأربه وأنه سيستطيع أن ينتزع من السلطان الجديد اعتراف بالواقع الجديد التى أنشأته جيوشه المنتصرة ظهر مجددا خسرو باشا عدوه اللدود على مسرح الأحداث وقلد نفسه صدرا أعظم أثناء جنازة السلطان محمود وبالتالى تولى هو وليس السلطان عبد المجيد مهمة التفاوض مع محمد على. واعتمادا على موقف أوربى موحد رأى فى توسعات محمد على تهديدا لكيان الدولة العثمانية وبالتالى تهديدا للسلم والأمن الأوربيين أرسل خسرو لمحمد على إنذارا بسحب قواته من المناطق التى توسع فيها.

ونظرا لأن أوربا رأت أن استفحال النزاع بين القاهرة واسطانبول لم يعد أمرا داخليا بل أصبحت «المسألة الشرقية» أمرا دوليا فقد عقد بالمرستون مؤتمرا فى لندن عام ١٨٤٠ أرسل بمقتضاه مجموعة من الإنذارات لمحمد على لكى يسحب قواته ويعيد الأسطول العثمانى للسلطان. وقد نصت تلك الإنذارات أنه إذا وافق محمد على على سحب قواته من كريت والشام والحجاز فإن السلطان سيعترف به واليا على مصر لمدة حياته وسيقوم بتوريث هذه الولاية لذريته من بعد وفاته. وبعد بعض التردد أدرك محمد على أن ذلك هو ما كان يسعى إليه منذ اللحظة التى وطأت فيها قدماه أرض مصر: أن يتملك مصر وأن يورث ذريته تلك البقعة الغنية والمميزة من الدولة العثمانية. وعندما

وافق محمد على على هذه الشروط قام السلطان عبد المجيد فى العام التالى بإرسال فرمان الوراثة الشهير الذى ثبت محمد على على حكم مصر مع إقرار حقوق الوراثة لنسله وأعقابه، وقد جاء فيه «قد صممنا على تثبيتكم فى الحكومة المصرية المبينة حدودها فى الخريطة المرسلة إليكم من لدن صدرنا الأعظم ومنحناكم فضلا على ذلك ولاية مصر بطرق التوارث...».

وبذلك تمكن محمد على أخيرا من أن يحقق مطمعه فى أن يؤسس حكما أسريا فى مصر. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن محمد على كان قد وفد على مصر قبل ذلك بأربعين عاما من منطقة نائية من الدولة العثمانية وهو بعد شاب فقير لا صلة له بتلك الأرض الجديدة عليه، وأنه كان عليه مواجهة الكثير من الخصوم والمنافسين فى مصر وفى اسطنبول حتى يستقر له الأمر، وأن ما نجح فى تحقيقه كان أمرا غير مسبوق، فلم يستطع أى وال فى تاريخ الدولة العثمانية أن يورث ولايته لنسله ولأعقابه، إذا أخذنا كل ذلك فى الاعتبار لأدركنا أهمية ما نجح محمد على فى تحقيقه. ففرمان ١٨٤١ يعتبر قمة نجاح محمد على وليس دليلا على انهزام مشروعه. وقد عاش السنوات المتبقية من عمره مستمتعا بهذا الإنجاز غير المسبوق ومصمما على العمل لكى يزيد من إنتاجية تلك الولاية التى كان يعتبرها دوما مصدر نعمته.

أثر الجيش على مصر:

كان الجيش الذى شرع محمد على فى تأسيسه فى منتصف سنوات ولايته هو وسيلته لتحقيق هذا الإنجاز المبهر. وبالتالى يمكن القول أن من أهم آثار الجيش الذى أسسه محمد على فى مصر هو تغيير وضع مصر الدولى، فبعد أن كانت ولاية من ولايات الدولة العثمانية لأكثر من ثلاثمائة عام أصبحت مصر تتميز عن سائر الولايات العثمانية بأن انحصر حكمها فى أسرة واحدة ظلت تحكمها لمدة مائة عام بعد وفاة محمد على.

على أن أثر الجيش على البلاد لم ينحصر على مجال الساسة الدولية، بل تعداه ليشمل مناح الحياة المختلفة. فقد استلزم الجيش النظامى الحديث الذى شُرع فى تأسيسه عام ١٨٢٢ إنشاء بيروقراطية على قدر كبير من الكفاءة لتتولى العمليات الكثيرة المعقدة

المرتبطة بهذا الجيش من تجنيد وتموين وتأمين خطوط مواصلات وتسليح وضبط الأمن فى المدن والأرياف (حتى لا يهرب المجندون).

كما استلزم الحال إقامة العديد من المدارس الحربية لتدريب المشاة والفرسان والضباط، بل أن الأمر تعدى ذلك إلى إنشاء مدارس غير حربية ولكن ارتبطت بالجيش ارتباطا قويا، فمدرسة الطب مثلا، وكما مر بنا، كان الغرض الأساسى من تأسيسها خدمة الجيش وتخريج عدد كبير من الأطباء لكى يخدموا فيه. وقد طغى الطابع العسكرى على تلك المدرسة وعلى غيرها من المؤسسات التعليمية التى أنشأها محمد على فقد كان للطلبة زي موحد وكان مدرسوهم يمنحون رتبا وألقابا عسكرية وكان الانضباط العسكرى يهيمن على المدارس المدنية منها والعسكرية حتى غدت أقرب للثكنات والمعسكرات منها للمدارس.

على أن أهم أثر للجيش على المجتمع المصرى كان ذلك الذى تركه عن طريق التجنيد، فتلك كانت المرة الأولى ربما منذ زمن الفراعنة التى سُمح فيها لسكان البلاد من الفلاحين بحمل السلاح، وعادة ما يقال أن ذلك الجيش كان بمثابة مدرسة تعلم فيها المصريون أول دروس الوطنية، وأنهم اكتشفوا هويتهم الحقيقية فيه، إذ أدركوا أن هويتهم العثمانية أو الدينية هويات ثانوية وأن هويتهم المصرية هى الهوية الأصلية. على أنه بدراسة هذا الجيش عن قرب وبالتركيز على أثره المحتمل على هويات الفلاحين الذين جُندوا فيه لم يتبين لنا أنه قد ترك ذلك التأثير عليهم، فالوثائق العديدة التى خلفها ذلك الجيش تدل على أن الصبغة الأسرية أو الدينية، لا الوطنية، هى التى غلبت على هذا الجيش. فالخطب الحماسية التى كانت تلقى على الجنود قبل المعارك لحثهم على القتال والتضحية بأرواحهم لم تستخدم قط أفكار «الوطنية» بل استخدمت لغة دينية فى بعض الأحيان (خاصة أثناء حملة المورة حينما كان العدو عدوا مختلفا دينيا)، ولكن فى الأغلب استخدمت عبارات «أسرية» ذكّرت الجنود دوما بأن هذا الجيش كان جيش الباشا ولم يكن يوما جيشا مصريا بالمفهوم الحديث للكلمة. فكثيرا ما أن طالب الضباط بالدعوة لـ«أفندينا ولى النعم»، وأعلام وشارات ونياشين الجيش كُتب عليها اسم محمد على لا إسم مصر، وكبار قواد الجيش والأسطول كانوا أقارب محمد على (ابنه إبراهيم ،

القائد العام وحفيده عباس، قائد الفرسان، وزوج ابنته محرم بك، قائد الأسطول، وابن اخته إبراهيم يكن، قائد المشاة، وابن أخته الآخر، أحمد يكن حاكم الحجاز ثم اليمن، وزوج ابنته شريف باشا، حاكم الشام). وليس هذا بغريب، فالغرض من إنشاء الجيش فى المقام الأول كان غرضا أسريا، فمحمد على نفسه لم يكن بمقدوره أن يفكر فى صراعه مع السلطان إلا وفقا لمبادئ أسرية، وقد صرح مرار بأن ما يسعى إليه هو إحباط المؤامرات المضادة لـ«أسرتنا»، ولم يكن يأمل فيما هو أكثر من «تدعيم أسس أسرتى الحاكمة» و«نحت مكانا لأسرتى وسلالتى الحاكمة فى التاريخ، لتظل فى الذاكرة لأربعة أو خمسة قرون».

أما من جانبهم فقد قاوم الفلاحون التجنيد بشتى الطرق بدءا بالثورة على حكم الباشا كما مر بنا ثم بالهروب من ضباط التجنيد المرسلين من القاهرة لجمع الفلاحين وسوقهم لمعسكرات التدريب ومرورا بإحداث إصابات بأجسامهم لكى يُستبعدوا لعدم اللياقة البدنية (وكانت أهم الوسائل المتبعة هى قطع السبابة لكى يصبح المرء غير قادر على شد الزناد ووضع سم فئران فى العين حتى تبدو كالمصابة بالرمد) وانتهاء بالهروب من الجيش بعد إتمام عملية التجنيد. ومما يلفت النظر أن حالات الهرب من الجيش لم تكن حالات فردية بل شكلت ظاهرة أزعجت السلطات العسكرية أيما إزعاج إذا أنها لم تنقطع أبدا طوال فترات التجنيد الطويلة وبلغت نسبة الهاربين للذين تحت السلاح بالفعل نسبة عالية للغاية ففى مقابل كل ثلاثة أشخاص جُندوا تمكن واحد منهم من الفرار من الجيش.

أما أسباب كراهية الفلاحين للجيش فكانت متعددة. فعلاقة الجنود بالضباط كانت علاقة متأزمة نظرا لأن غالبية الضباط كانوا أتراكا لغويا وعرقيا، وهؤلاء كانوا ينظرون للفلاحين المصريين نظرة احتقار وازدراء. والأهم من ذلك أن التجنيد لم يكن محددا بمدة معينة فنظرا لكثرة الحروب التى خاضها الجيش ولاحتياج الباشا له للسيطرة على الأقاليم العديدة التى ضمها لحكمه أصبح التجنيد يعنى واقعيا خدمة مدى الحياة فى جيش الباشا، وهو أمر لم يخفف من وطأته على الأهالى.

إضافة إلى ذلك فإن الجيش كان له أثرا سلبيا للغاية على الأسرة المصرية فى الريف فقد انتزع التجنيد الفلاحين من قراهم وحرمهم من زراعة أراضيهم الأمر الذى دفع عائلاتهم إلى الفقر والعوز بعد أن فقدوا العائل الأساسى. وفى بادئ العهد بالتجنيد حاولت زوجات المجندين وأمهاتهم وأولادهم اللاحاق بهم محاولين العيش معهم بجانب معسكرات الجيش كلما تيسر، ويمكن لنا أن نفترض أن مصاحبتهم لرجالهم من معسكر إلى آخر كان أهون عليهم من فراقهم لمدة لا يعلمها إلا الله. على أنه عندما أدركت السلطات المخاطر الصحية الكامنة فى تلك الأعداد الهائلة من المدنيين المقيمين فى عشش وخيام رثة ملاصقة لثكنات الجنود صدرت الأوامر بإعادة هؤلاء النسوة بعيالهم لقراهم.

على أن أهم أسباب كراهية المصريين للجيش كان يكمن فى أنهم لم يستطيعوا يوما أن يشعروا بأن هذا الجيش كان جيشهم، أى أن يشعروا أن هذا الجيش كان جيشا يذود عن أوطانهم ويدافع عن مصالحهم. فمنذ البدء أدرك الفلاحون أن هذا الجيش كان جيش الباشا، يحارب حروبه ويحقق أغراضه. وكما مر بنا لم يحاول محمد على حتى التظاهر بعكس ذلك.

ولكن يظل السؤال: هل كان بوسع هذا الجيش أن يصبح جيشا قوميا يحارب من أجل الوطن وليس من أجل الباشا بالرغم من أن الغرض من إنشائه فى الأصل لم يكن غرضا قوميا؟ إن الإجابة على هذا السؤال الهام تكمن ليس فى الوقوف على أغراض الباشا أو التعرف على مشاعر الجنود تجاه الجيش وموقفهم منه بل فى تحديد هويات ومصالح ومطامع الحلقة المحورية الهامة التى تصل بين الباشا و جنوده، أى طبقة الضباط. فيمكن لنا أن نتخيل جيشا كان يحارب حروبا شخصية أو أسرية (كجيش نابليون مثلا) ولكنه، وبفضل جهود الضباط فى تصوير تلك الحروب كحروب وطنية، يتحول تدريجيا فى أنظار جنوده إلى جيش وطنى. ولكن نظرا لأن محمد على كان قد قرر، فى محاولة لأن يحكم قبضته على الجيش وأن يحول دون انفلاته، الاعتماد على ضباط يتحدثون لغة غير تلك التى يتحدث بها الجنود ويأتون من بلاد وأصقاع غير تلك التى ينحدر منها الجنود فقد قضى بالفعل على إمكانية أن يتواصل الضباط مع جنودهم ووأد فرصة أن

يترجم الضباط أغراض الباشا ومطامعه إلى خطاب يفهمه الجنود ويؤمنون به. وبمعنى آخر فإن تصميم محمد على على أن يختلف الضباط عن الجنود لغويا وعرقيا وعلى أن يُمنع «أولاد العرب» (أى عامة المصريين) من الترقى فى صفوف الضباط قضى عمليا على إمكانية التماهى بين الضباط والجنود وحال دوت أن يفقد الجيش طابعه الأسرى ليتحول تدريجيا إلى جيش وطنى. واستدعى الأمر جيلين على الأقل لكى يستطيع الجيش أن يرفع لواء الشعب والوطن ولكى يصعد من صفوفه رجل يقول «لقد خلقنا الله أحرارا ولن نورث أو نستعبد بعد اليوم».

الفصل الرابع

سياسة محمد على الخارجية

تطور علاقته بالسلطان العثماني :

لقد كان وصول محمد على إلى منصب الولاية في مصر عن طريق الشعب عاملاً مقلقا للسلطان العثماني، فرغم صدور فرمان عثماني بتولية محمد على حكم مصر إلا أن ذلك لم يكن برغبة خالصة من السلطان، وأصبح الشك والتوجس و تحين الفرص هو ما يحكم علاقة السلطان بتابعه.

ولم يكن إرسال قبطان باشا إلى مصر على رأس قوة حربيه مكونة من ٢٥٠٠ جندياً في يوليه ١٨٠٥ سوى محاولة من السلطان لنقض الفرمان الذي أصدره لصالح محمد على، لكن أحوال البلاد المضطربة، وتصارع المماليك فيما بينهم، وظهور انجلترا بقوة في المشهد المصري وقدرة محمد على على إدارة الحوادث بحنكه لصالحه -عندما حقق انتصارات عدة على المماليك في الجيزة والقاهرة- كل هذه الأمور جعلت قبطان باشا يرى في محمد على الرجل القوى الذي يمكن أن يحافظ على بقاء هذه الولاية ضمن أملاك الدولة العثمانية لفترة من الزمن، فعاد قبطان باشا إلى الاستانة في أكتوبر ١٨٠٥ بعد أن ثبت محمد على في حكم مصر متنبأ بأن هذا الوالي سيكون في يوم ما من أعظم خصوم الدولة العثمانية.

وكان محمد على متيقناً أن هذه المحاولة لن تكون الأخيرة لخلعه من أريكة الحكم في مصر، خاصة في ظل وجود مجموعة من المؤثرات؛ فالمماليك بما يمثلونه من قوة عسكرية تسيطر على بعض الأقاليم المصرية، وتهديدهم المستمر للقاهرة وعلاقاتهم المتنامية مع إنجلترا التي تعمل بكل قواها على دعم تواجدهم في مصر لعودتهم إلى مكاسبهم السابقة، كما أن الباب العالي أصبح يضم بين رجاله المقربين من السلطان ألد أعداء محمد على وعلى رأسهم خسرو باشا وخورشيد باشا، فالحوادث التي أعقبت خروج الفرنسيين من مصر أوقعت العداوة والبغضاء بين هذين الرجلين وبين محمد على وعمل كل منهما على سلوك كل فج من أجل إذلال هذا الرجل، وقد وجد سفير انجلترا في الآستانة آذانا صاغية من هذين الرجلين وسهلا الطريق نحو استصدار فرمان عثماني لعزل محمد على عن حكم مصر وتوليته حكم سالونيك، وتوليه موسى باشا حكم مصر.

وقد وصلت مصر في ١يوليو ١٨٠٦ قوة بحرية مكونة من ٣٠٠٠ جندياً تحملهم أربع بوارج وفرقاطتان وسفينة بقيادة صالح باشا، لتنفيذ أمر العزل لقد أعادت هذه الأحداث محمد على إلى ما جرى في مثل هذا الوقت من العام السابق، ورأى أن العلاقة بينه وبين السلطان القائمة على أسس شعره معاوية تحتاج منه إلى إدارة أزمة فرمان العزل بحنكة ودهاء، فأظهر الطاعة لأمر السلطان، واستخدم كل ما لديه من المؤثرات، فبايعه جنده على الإخلاص، خاصة وأن رواتبهم التى لم يحصلوا عليها يمكن أن تفقد إذا ما غادر مصر، كما لجأ محمد على إلى السيد عمر مكرم والعلماء الذين كتبوا التماسا للسلطان عددوا فيه مساوىء المماليك واضطراب الأحوال فى مصر وأكدوا على أنهم لن يرضوا بغير محمد على حاكماً عليها.

وفي هذا الوقت أراد المماليك، الذين أبدى أكبر زعمائهم محمد بك الألفى استعداده لدفع مبلغ ١٥٠٠ كيس - ٧٥٠الف جنيه - إظهار قوتهم العسكرية، وحاصروا بعض المدن وأعملوا فيها السلب والنهب لإحراج مركز محمد على، إلا أن الانقسام الذى أصاب العلاقة بين البرديسى والألفى، ثم وفاة محمد بك الألفى، أدى بمحمد على بمعاونة العلماء وزعماء الشعب إلى القضاء على مخطط هؤلاء.

وعلى جانب اخر استطاع محمد على النفاذ إلى قلب حاشية صالح باشا، بل وإلى قلب الرجل نفسه عن طريق الهدايا وإظهار حسن النية والطاعة للسلطان، وكان هذا في وقت فوض فيه السلطان صالح باشا في اتخاذ ما يراه في صالح الدولة العثمانية إزاء من يحكم مصر، وعرض محمد على دفع ٤٠٠٠ كيس و أن يظل ابنه إبراهيم رهينة لدى السلطان حتى يتم دفع المبلغ فوصل فرمان التولية، ورجع صالح باشا إلى الاستانه في ١٨ أكتوبر ١٨٠٦، وفي الأول من نوفمبر ١٨٠٦ أدى محمد على إلى الباب العالى ٤٠٠٠ كيس ووصله الفرمان الذى يقره في الحكم، ويكلفه بإرسال المحمل و هدية القمح إلى جدة.

وبعد نجاح محمد على في صد الانجليز عن مصر في ١٨٠٧ ضم السلطان إليه الإسكندرية وهى التى كانت تتبع السلطان مباشرة ويعين لها حاكماً من لدنه.

لقد أخرجت أحوال الدولة العثمانية المضطربه في أوربا وفي الجزيرة العربية العلاقة بين السلطان ومحمد على من دائرة إصدار فرمانات العزل والنقل على الأقل في العقدين الأولين من القرن التاسع عشر؛ ورأى السلطان في محمد على قوة يمكن تطويعها لصالح الدوله، يحقق بها السلطان أمرين؛ الأول: ضرب الانتفاضات المتوالية على سلطان الدولة، والثانى إضعاف قوة محمد على وجعلها تدور في فلك الدولة وعدم الخروج عليها.

وكان أول مخطط ينفذ في ظل هذه السياسة طلب السلطان من محمد على في ديسمبر ١٨٠٧ إرسال قواته إلى الجزيرة العربية للقضاء على الدعوة السلفية، وجاء هذا الأمر السلطانى في وقت كان يعانى فيه محمد على من خطر المماليك، وضعف قواته فظل يماطل خوفاً من صدور قرار بعزله عن حكم مصر، ومحاولاً الحصول على امتيازات أخرى من السلطان كالتخلص من الالتزامات المالية تجاه الآستانة؛ بحجة أن الحملة تحتاج إلى أموال تعجز ميزانية مصر عن سدادها؛ كما طلب ضم بلاد الشام إليه لتجهيز جيش منها يستطيع من خلاله مع الجيش المعد من مصر تحقيق نصر كبير على آل سعود وإعادة الحرمين الشريفين إلى طاعة الدولة، إلا أن السلطان في مراسلات متعددة رفض وضع الشام تحت يد محمد على.

لقد كان هاجس الخوف من تنامى قوة محمد على مسيطراً على السلطان وإزاء أوامر السلطان المتكررة في أعوام ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠ أعد محمد على جيشاً في عام ١٨١١ قاده ابنه طوسون إلى الحجاز، واستطاع محمد على وابنيه طوسون وإبراهيم اخضاع ليس الحجاز فقط، بل ونجد وبعض السواحل، الأمر الذى أعاد للدولة العثمانية هيبتها، فرضى السلطان عن محمد على، وأعطاه وولده حكم هذه البلاد.

وقد حقق محمد على من وراء حملة الجزيرة كسب ثقة السلطان وتقديره، وأصبحت احتمالات صدور قرارات عزل أو نقل محمد على من مصر بعيد الحدوث وكانت السيطرة على الجزيرة العربية إحدى الخطوات المهمة في مشروع تكوين امبراطورية علوية، وفي نفس الوقت تجهيز الساحة لصدام كبير محتوم بين السلطان وتابعة.

لقد نقلت انتصارات الجزيرة العربية العلاقة بين السلطان ومحمد على إلى مرحلة جديدة، اختلطت فيها حدود مصطلحات السيد والتابع، وبدا للمراقبين وصانعى القرار في القاهرة، والعواصم الأوروبية أن توصيف والى القاهرة بالتابع فيه ظلم كبير للصورة التى أصبح عليها محمد على، وأن الأمر لابد وأنه فى طريقة إلى التغيير إن لم يكن برضاء الأستانة فإنه حتما سيكره الباب العالى على إعادة ترتيب العلاقة بينه وبين حاكم مصر يكون فيها قدر كبير من الاحترام لما قام به من جهود الإصلاح الداخلية والتوسعات الخارجية.

وإزاء ثورة اليونانين على الدولة العثمانية واتخاذهم المورة حصنا لهم منذ عام١٨٢١، ونظراً لما لاقته القوات العثمانية من مقاومة، طلب السلطان محمود الثانى من محمد على في ١٨٢٤ إخماد الثورة في المورة مع وعده بتعيين ابنه إبراهيم حاكما لكريت والمورة، خاصة بعد أن أخمد الثورة في كريت وقبرص وقضى على القراصنه اليونانيين ما بين عامى ١٨٢١، ١٨٢٣.

وترصد تقارير القناصل الأجانب في مصر أن محمد على كان متردداً في الاستجابة للسلطان العثمانى، فالمورة ليست بالأراضى المجاورة لمصر، كما أنه لم يطمع في يوم ما بأن ينال حكمها، هذا فضلا عن أن تلك الثورة نالت بعضاً من عطف الشعوب الأوربية، مما سيؤدى إلى تدخل حكوماتهم إن لم يكن عسكريا فبالضغوط السياسة.

لقد جاء طلب السلطان العثمانى في وقت كان مشروع محمد على الاصلاحى قد أعطى أولى ثماره متمثلا في جيش حديث مدربا على النسق الأوربى ويضم خبراء أوربيين أمثال سيف، بيسون، راى، بربيه، هذا بالإضافة إلى أسطول حديث، كذلك تحسن الاقتصاد المصرى، في مجالات الزراعة والصناعة، هذا في وقت كان كل ما يربط مصر بالدولة العثمانية، المخصصات السنوية، والرابطة الدينية.

ورغم كل ما قيل عن أن محمد على كان يرنو ببصره نحو المورة ليحول البحر المتوسط إلى بحيرة مصرية، و ما قيل بأن محمد على تطوع لمساعدة السلطان في حربه ضد بلاد المورة و ما أورده البعض بأن ما قدمه محمد على للسلطان جاء بعد معاهدة رضى

فيها السلطان بتعيين إبراهيم باشا حاكما للمورة وكريت، رغم كل هذه الاقاويل فإننا يمكن أن نؤكد أن مساعدة محمد على للسلطان وجدت هوى في نفسه أملا في كسب مزيد من ثقة السلطان ووأداً لأية محاولات من أعداءه في الآستانة لتعكير صفو العلاقة إذا ما رفض، علاوة على المكاسب التى يمكن أن ينالها إذا ما أخمد الثورة من علو شأنه في العالم الإسلامى، ونيله حكم المورة وكريت واعتراف الدول الأوربية بمكانتة ومنزلته.

ولهذا أرسل محمد على ابنه إبراهيم في منتصف ١٨٢٤ على رأس حملة عسكرية مكونة من ٦٠ سفينة حربية مجهزة بالمدفعية و ١٦ ألفاً من الجنود المشاه و ٨٠٠ فارس، بالإضافة إلى ماأمده به، أثناء الحرب وقد استطاعت هذه القوات فتح المورة والقضاء على ثوراتها، مما أغضب الدول الأوربية فعقدت فيما بينها معاهدة لندن في ١٩ يوليو ١٨٢٨ لنصرة بلاد المورة وهددت باستخدام القوة إذا لم ترحل القوات المصرية والعثمانية عن اليونان، وأدت التحرشات العسكرية إلى تدمير الأسطول المصرى في نافارين، فعقد محمد على مع الدول الأوربية اتفاقا على الانسحاب من المورة.

وغضب السلطان العثمانى من تحركات الدول الأوربية فأعلن الحرب، في وقت كان قد ألغى فيه الانكشارية، الأمر الذى استطاعت معه القوات الروسية انتهاز الفرصة وحققت انتصارات كبيرة في البلقان على القوات العثمانية ووقعت روسيا معها معاهدة أدرنه ١٤ سبتمبر ١٨٢٩ اعترف فيها باستقلال اليونان وكان السلطان قد غضب من محمد على لعدم إمداده بالقوات لصد القوات الروسية فقد تعلل محمد على ببعد المسافة بينه وبين أرض المعركة بعد تدمير الأسطول المصرى في نافارين، وهو ما أضمره السلطان لمحمد على.

لقد فقد محمد على المورة وخسر ٣٠ألف جندى وعشرين مليون فرنك في حرب دامت ستة أعوام، الأمر الذى دعاه إلى مطالبة السلطان بتعويضه عن خسائره، واقترح على السلطان ضم الشام إلى مصر، وهو أمر رأى فيه السلطان خطراً عليه علاوة على الحقد والحسد الذى كان يضمرهما لمحمد على فلم يعطه سوى فرمان بتولى حكم كريت في ١٧ أغسطس ١٨٣٠، وهى ولاية فقيرة تحتاج إلى أضعاف أضعاف إيرادها للانفاق

عليها هذا فضلا عن أنها معقل للثوار وتخلى السلطان عنها لتكون مصدراً للمتاعب لمحمد على.

لقد جاءت مطالبات محمد على بالشام في وقت كان قد أعاد فيه بناء أسطوله البحرى ووصل تعداد جيشه إلى أكثر من ١٢٥ ألف جندى مدربين على أحداث النظم الحربية، وكرر محمد على مطالباته للسلطان العثمانى لضم بلاد الشام، حتى إنه عرض دفع ٦٠ ألف كيس نظير تعيينه واليا عليها ورغم أن محمد على قد انفق نصف مليون فرنك على العطايا والرشاوى لرجال الباب العالى من أجل فرمان سوريا فإن السلطان محمود رفض ذلك.

ولقد كانت رغبة محمد على فى ضم بلاد الشام نابعة من حرصه على صيانة ممتلكاته في مصر والحجاز والسودان، فسوريا هى مفتاح مصر، ولم تكن هذه الرغبة وليدة حوداث المورة والثلاثينيات، وإنما كانت منذ سنىّ حكم محمد على الأولى، ولكن لم يتيسر له الحصول عليها بسبب مشروعاته العسكرية المتلاحقة في الحجاز والسودان والمورة وقد حاول الحصول عليها بمقابل مادى ولكن السلطان العثمانى رفض.

ولم تكن الأهمية الاستراتيجية لسوريا فقط هى الدافع الرئيسى لتطلع محمد على إليها؛ فهى غنيه بمواد خام مصر في حاجة لها لعل أهمها الخشب والفحم والنحاس، وذلك لدعم المشروع الاقتصادى المصرى ؛ بالإضافة إلى أن أهل سوريا يمكن أن يشكلوا جزءاً مهما من الجيش العلوى.

وقد أعد محمد على جيداً لتلك الحملة فالتقى كثيراً بقناصل الدول الأوربية وأعلمهم بنياته وكيف أنها لا تستهدف هدم الدولة العثمانية أوتعريض مصالحهم للخطر. وبدأت الشكوك تساور محمود الثانى إزاء محمد على الذى أصبحت تصرفاته مثيرة للجدل، خوفا من أن ينتزع منه لقب أمير المؤمنين ويعيد إلى القاهرة مركز الخلافه ؛ فقد حادث محمد على قناصل الدول الأوربية، بل والمبعوث العثمانى المكلف بتسليم محمد على فرمان توليته حكم كريت، حادث هؤلاء جميعافي هدفه الذى يطمح فى أن يحققه وهو تجديد شباب الدولة العثمانية.

لقد جاءت هذه المخاوف العثمانية في وقت كان السلطان يخوض مواجهات مع رافضى الاصلاح الداخلى للدوله .

ورأى محمد على أن الفرصة مواتية للتدخل في الشام، عندما حدث بينه وبين والى عكا عبدالله باشا خلافاً على إعادة الفارين من مصر وتوعد محمد على هذا الوالى قائلا : « إنه يعرف كيف يعيد إلى مصر هؤلاء السته الآف فلاح زائدين واحد» وكانت تلك الذريعه التى أرسل بها محمد على ابنه إبراهيم على رأس جيش مكوناً من٣٥ ألف جندى، في ٢٩ أكتوبر ١٨٣١ إلى سوريا؛ وعندما وجد السلطان العثمانى الجد من محمد على أرسل رسلاً إليه لإثنائه عن القتال والتحكيم بينه وبين عبدالله باشا والى عكا، وتهديده بالقتال إذا لم يستجيب لأوامر الباب العالى، إلا أن محمد على كان قد عقد عزمة وحزم أمره، وكان مدركا أن الدولة العثمانية ليست من القوة لتقف أمام مخططاته.

وقبل أن تسقط عكا في قبضة القوات المصرية فى ٢٧ مايو ١٨٣٢ أصدر السلطان العثمانى فرمانا في ٢٣ إبريل ١٨٣٢، بعزل محمد على من حكم مصر وتعيين حسين باشا واليا عليها وكان هذا الفرمان لاحقاً لفتوى استصدرها من مفتى الأستانة بأن محمد على وابنه إبراهيم باشا خائنان وخارجان على السلطان، وكان هذا التوجه سببا رئيسيا في تصعيد وتيره الأحداث، في وقت كانت الأستانة مشغولة بالثورات المتفجرة في البلقان.

و قد أصابت انتصارات إبراهيم باشا في سوريا السلطان العثمانى بالصدمه؛ فالمدن السورية سقطت الواحدة تلو الأخرى والقوات العثمانية تلقت الهزائم الواحدة تلو الأخرى ووصلت القوات المصرية إلى قونيه بعد الانتصار على جيش خورشيد باشا وأصبح الطريق إلى الآستانة مفتوحا أمام محمد على.

وأوجدت انتصارات محمد على حالة من البعد والتنافر بينه و بين السلطان لم تنته إلا بعد فرمان أول يونيو ١٨٤١، ورغم أن محمد عى كان حريصا على أن تبقى العلاقة بينه وبين السلطان في حالة من الود، فإن رجال الآستانة وعلى رأسهم خسرو باشا عدو محمد على القديم، وكذلك الروس – الذين ازداد قربهم من السلطان بعد انتصارات محمد على– عملوا على بقاء حالة التنافر والبعد بين السلطان و بينه.

وعندما أرسل السلطان خليل باشا ليفاوض محمد على في حسم الخلاف وديا أحسن محمد على استقباله، إلا أن نظرة السلطان إلى محمد على بقيت عند تقدير جهوده على أنه أحد الاتباع، الذى يمكن أن يرضى بالقليل كما فعل معه بعد حرب المورة، عندما كافأه بكريت، وكان الطرح العثمانى لتسوية الخلاف هو إعطاء محمد على ولايات عكا وطرابلس والقدس ونابلس في حين أصر محمد على على ضم سورية وولاية أدنه، والأخيرة جزء مهم من الأناضول لوفرة أخشابها وتنتهى عند جبال طوروس التى رأى فيها حداً طبيعياً لممتلكاته.

ومنذ استيلاء الجيش المصرى على قونيه في ٢١ ديسمبر ١٨٣٢ لم يحرك إبراهيم باشا ساكنا انتظار لتعليمات والده، ولكن سكون الأحوال لم يؤد إلى تقدم فاتجه إلى كوتاهيه واستولى عليها وهى تبعد عن الآستانة خمسين فرسخا (٢٢٥ ميلاً) مما أعاد تحريك المياه الراكدة، وازداد خوف السلطان وهلعة من تقدم القوات المصرية نحو الآستانة فأرسل السلطان رشيد بك يصحبه البارون دى فارين الدبلوماسى الفرنسى، وبعد مفاوضات استمرت أربعة أيام تم الاتفاق على الصلح في ٨ إبريل ١٨٣٣ فيما عرف باسم صلح كوتاهية، وبمقتضاه حصل محمد على على سوريا وأدنة وتثبيته على مصر وكريت والحجاز، وحصل السلطان على جلاء الجيش المصرى عن الأناضول وأصبحت دولة محمد على مساحتها تزيد على مائة ألف فرسخ وتعداد سكانها سبعة ملايين نسمة.

وكان السلطان في هذا الصلح مرغماً، واعتبره مجرد هدنة لالتقاط الأنفاس حتى يستطيع أن يلملم شتات نفسه وجيشه وتتهيء الفرصة فيقتنصها ويستعيد ما حصل علية وكثيراً ما كان يردد «الموت خير من العجز عن هدم تابع متمرد » وكان محمد على أكثر استعداداً، وكان يردد «إننى تقدمت في السن فيجب الإسراع» ؛ فهذا الاتفاق لم يحقق لمحمد على ما كان يطمح إليه من حق الوراثه، فرغم استيلائه على مساحات شاسعة لازال في حكم التابع للسلطان بمقتضى فرمان يجدد سنوياً وقابل للإلغاء، ووضعه في المناطق المفتوحة لازال قلقاً.

واهتم إبراهيم باشا بالعمل على ضمان حدود الدولة الجديدة فأنشأ المعسكرات الحصينة على طول خط جبال طوروس وأقام حاميات قوية في أطنة وأنطاكية، وحلب ومرعش.

أما السلطان العثمانى فقد نهج إزاء محمد على سياسة قامت على محورين، الأول : استغلال تقرب روسيا منه لإثارة الدول الأوربية، وبخاصة انجلترا و فرنسا للتخلى عن دعم أحلام، وأطماع محمد على وتأييد الدولة العثمانية في ضرورة تأديب هذا الوالى، والثانى : إثارة المتاعب في وجه محمد على في الشام والاستعداد لجولة جديدة من الصراع، وبدأ في حشد قواته على حدود أطنه.

وفى هذا الوقت كان محمد على قد احتاج إلى موارد وجنود، فقد كانت حربه ضد السلطان باهظة التكاليف، والجزيرة العربية تستوعب عدداً كبيراً من الرجال، وهو لا يستطيع إنهاك قواته، ومعداته، فقد كان يعلم أن نزاعاً جديداً سيظهر في الأفق، ولذلك في عام ١٨٣٤ اتخذ محمد على عدة إجراءات في بلاد الشام،فى محاولة منه للمحافظة على حالة الاستعداد للحرب كان أهمها ؛ احتكار الحرير، وفرض ضريبة على جميع السكان دون تمييز، وفرض الخدمة العسكرية على ولايات الشام الجنوبية، وجمع الأسلحة من أيدى الأهالى واستغل السلطان هذه الإجراءات فأذكى نار الثورة ضد محمد على، وقدم المساعدات والأسلحة لبعض الطوائف في بلاد الشام.

ورغم أن إبراهيم باشا عمل على إخماد هذه الثورات، فإن محمد على ذهب بنفسه إلى بلاد الشام في ١٨٣٤ حيث أشرف على نشر الأمن وقمع الثورات التى استمرت حتى خروج القوات المصرية من بلاد الشام.

وكان محمد على في عام ١٨٣٤ قد رأى إزاء دسائس الباب العالى أن يعلن استقلاله إلا أن الدول الأوربية عارضت ذلك؛ فرأى أن أفضل السبل هى إزالة الجفوة بينه وبين السلطان العثماني خاصة وأن الباشا قد تقدم في السن، وأراد أن يوطد دعائم الحكم لأسرتة فانتهز فرصة احتفال السلطان بزواج إحدى كريماته وأرسل بعثة مكونة من ١٢ شخصاً للاشتراك في أفراحه، وكان من مهام هذه البعثة توزيع « مليون قرش» على

رجال الدولة لمحاولة إبعاد خسرو باشا عن السلطان، وإفهام السلطان أن ذلك سوف يزيل الخلاف مع محمد على ويجعله يطمئن ويدفع جزءاً كبيراً من المتأخرات التى على مصر، ولكن خسرو العدو اللدود لمحمد على استطاع فرض الحصار على البعثة ولم تستطع أن تحقق أهم أهدافها.

كما أرسل محمد على في ١٨٣٦ حرم أحد أبنائه إلى الآستانة، وكلفها بأن تكسب له سرا عطف السراى.

وقد توسطت فرنسا في مفاوضات بين محمد على والسلطان قادها سعيد بك ومصطفي أفندي السكرتيران الخاصان للسلطان، وكان الهدف من تلك المفاوضات ضمان النظام الوراثي لمحمد على، إلا أن تمسك السلطان ببلاد الشام ووجود تحريض إنجليزي أدى إلى فشل هذه المفاوضات.

وعاد محمد على في ١٨٣٧ وطلب المفاوضة مع السلطان راغباً في أن يقوم بها أحمد فوزى باشا الذى يعطف على أمانى محمد على والمقرب من السلطان، ولكن رجال البلاط وعلى رأسهم خسرو باشا وقفوا في سبيله بحجة أن أحمد فوزى أمير البحار ولا يجوز بحكم منصبه الابتعاد عن الآستانة، وأسندت المهمة إلى صارم أفندي المهردار بوازرة الخارجية، ودارت المفاوضات بالقاهرة بدء من ٧ يناير ١٨٣٧، وطلب محمد على الحكم الوراثي في كل ما حصل عليه في كوتاهية مقابل دفع جزية باهظة، وقام صارم أفندي بعرض الحكم الوراثي في مصر والجزيرة على الوالى فرفض محمد على، وعاد صارم أفندي إلى الآستانة دون نتيجة، فأرسل محمود الثانى إلى محمد على يعرض عليه النظام الوراثى في مصر والجزيرة العربية والحكم فقط في عكا وطرابلس الشام، ولم يرضى محمد على بذلك.

لقد كان تمسك السلطان العثمانى ببلاد الشام انطلاقاً من ضرورة حماية بلاده من تابع تمرد عليه، والحكم الوراثى سوف يجعله على قدم المساواة معه ويفقد الدولة أهم أقاليمها ويشجع باقى الولاة على سلوك مسلك محمد على مما سيؤدى إلى إنهيار الدولة في وقت كان محمود الثانى يرى في نفسة القدرة على إعادة مجد العثمانيين، فضلا عن أنه أدرك أن ميزان القوى الأوربى أصبح في صالح انجلترا التى كانت تحت السلطان سراً

على رفض إعطاء أية امتيازات لمحمد، و أكدت له أنها لن تسمح لمحمد على إذا ما وقعت الحرب أن ينتصر على الدولة العثمانية، خاصة في ظل التنسيق الإنجليزى - الروسى، الأمر الآخر أن السلطان اكتملت قواته على الحدود مع سوريا مماجعله يعتقد أن الأمر أصبح محسوماً لصالحه في ظل الثورات الناشبة في بلاد الشام.

أما محمد على فقد أدى به فشل المفاوضات ودسائس رجال الباب العالى والإنجليز إلى أن أعلن لقناصل الدول الأوربية في مايو ١٨٣٨ عزمه على إعلان استقلاله عن السلطان، موضحى أنه ليس بأقل من الشعوب التى دعمت الدول الأوربين استقلالها فى اليونان وأعادت الدول حساباتها، ورفضت كما رفضت عام ١٨٣٤م بل وحذرته من نقض الحالة الحاضرة التى أقرها اتفاق كوتاهية، وإلا سوف تتحد الدول ضده للدفاع عن الباب العالى، وأكد محمد على أنه سيظل ملازما حدود بلاده وسيظل أسطوله ظاهراً للعيان على مرأى من الجميع في الإسكندرية.

وازداد السلطان في تحريض بلاد الشام على محمد على، وامتد التحريض إلى نجد ووقع في يد محمد على كتابا حرره والى بغداد إلى أهالي نجد يحضهم فيه على الثورة باسم ولائهم للباب العالى.

وسرعان ما اتخذ السلطان محمود الثانى قراره بإعلان الحرب على محمد على، فعبرت القوات العثمانية بقيادة حافظ باشا نهر الفرات، واجتازوا خط اتفاق كوتاهية، فأمر محمد على ابنة إبراهيم باشا، ليس بإرجاع القوات العثمانية إلى الحدود، بل وسحقها، والتقى الجيشان في نزيب « نصيبين» في ٢٤ يونيه ١٨٣٩ التى انتهت بهزيمة نكراء للجيش العثمانى وتوفي السلطان محمود الثانى في الأول من يوليو ١٨٣٩ قبل أن يعلم بالهزيمة، وخلفه ابنه عبد المجيد ولم يكن قد تجاوز السادسة عشر من عمره.

لقد أصبح الباب العالى فى موقف لا يحسد عليه، ومحمد على يمكن أن ينال اعترافا بانتصاراته، خاصة بعد ما لجأ إليه أحمد باشا أمير البحار العثمانى ومعه الأسطول؛ وبالانتصار فى نزيب « نصيبين» والتجاء الأسطول العثمانى إلى مصر أصبحت أكبر قوة بحرية فى البحر المتوسط، وأصبحت قاب قوسين أو أدنى من احتلال الأستانة التى أصبحت بلا جيش وهو ما يمكن أن يؤدى إلى وراثة محمد على لعرش آل عثمان.

وفى اليوم التالى لرسو الأسطول العثمانى فى الإسكندرية وصل رسول خسرو باشا الصدر الأعظم ليعلم محمد على بإعتلاء السلطان عبد المجيد العرش وأنه يصفح عن مسلكه نحو والده، وفى نفس الوقت راسل خسرو أربعة من ضباط الأسطول العثمانى طالبا منهم القبض على قبطان باشا وإعادته إلى الآستانة، و هو ما أغضب محمد على وكتب إلى خسرو طالبا منه اعتزال منصبه لعدم ثقة الأمة فيه ؛ بل وكتب أيضا فى نفس اليوم إلى جميع الولاة فى جميع أنحاء السلطنة يسألهم أن يساعدوه فى عزل خسرو باشا من منصبه بحجة أنه المسئول عن كل المصائب التى نزلت بالدولة .

ورأى خسرو أنه من مصلحة السلطان إعطاء محمد على ما يطلبه من وراثة الحكم فى البلاد الخاضعة لنفوذه، إلا أن سفراء روسيا والنمسا وفرنسا وإنجلترا وبروسيا قدموا مذكرة للصدر الأعظم نصحوا فيها الباب العالى بألا يتخذ قرارا ما إزاء مصر دون إطلاعهم عليه، وأن هذه المسألة أصبحت محل عناية هذه الدول .

وكان هذا التدخل الواضح هو ما نقل الصراع بين محمد على والسلطان العثمانى إلى مرحلة أخرى كانت الدول الأوربية هى محور رسم السياسات وتنفيذها، ولا نبالغ فى القول إذا ماقررنا أن هذه السياسات هى المسئولة عن رسم خريطة المنطقة بشكلها الحالى فى هذا العصر، كما أن هذه السياسات لم تقرر فى حينها، وأنما جاءت نتيجة تراكمات زاد من تأثيرها المشروع الاصلاحى المصرى على عهد محمد على، ولفهم تلك الاوضاع لابد من استعراض علاقة محمد على بالدول الأوربية.

محمد على والدول الأوربية :

لقد أفرزت الحالة المصرية فى أعقاب خروج الفرنسيون من مصر مجموعة من السياسات التى تقاطعت مع بعضها البعض، فالفرنسيون حرصوا قبل خروجهم من مصر على استقطاب مجموعة من المماليك على رأسها البرديسى بك، ومال إليهم محمد على، وبريطانيا وضعت كل ثقلها خلف محمد بك الألفى، والدولة العثمانية عملت على تدعيم نفوذها فى الولاية واللعب على التناقضات.

وعندما برزت شخصية محمد على أدرك المندوب الفرنسى للشئون التجارية دورفيتى أن هذا الرجل هو الوحيد الذى يستطيع إقرار النظام فى مصر أما القنصل الإنجليزى ميسيت فقد كان يتوجس خيفة من التقارب البادى بين محمد على والفرنسيين، واعتقد سفير انجلترا فى الآستانة أنه يستطيع اقناع السلطان بخلع محمد على، لكن حوادث أوربا وانتصارات نابليون أوجدت خلافا انجليزيا - عثمانيا، أدت الى توتر العلاقات بين البلدين ؛ حتى أن السلطان رفض تجديد معاهدة التحالف مع بريطانيا، إسوة بما حدث مع روسيا فى سبتمبر ١٨٠٥م.

وكان للخلاف الانجليزي العثمانى أثره على مصر فقد أرسلت انجلترا حملة عسكرية على مصر عرفت في الأدبيات باسم حملة فريزر ١٨٠٧، وهى الحملة التى منيت بالفشل بسبب المقاومة الشعبية قبل تدخل محمد على.

ولقد أثار امتداد سلطة محمد على إلى المناطق الواقعة بين البحر الأحمر والخليج الفارسى (العربى) شعوراً بالقلق لدى انجلترا، حيث كانت ترى في الخليج منطقة موضوعة إلى حد ما تحت حمايتها، كما كانت ترى في توغل محمد على في السودان وقربه من الحبشة الدولة المسيحية خطراً لا تستطيع أن تظل مكتوفة الأيدى إزائه، وهو ما جعل محمد على يقلع عن التوغل في أفريقيا نحو الحبشة.

وكثيراً ما كان يمد محمد على يد الصداقة إلى انجلترا إلا أن علاقته بفرنسا كانت ترى فيها - انجلترا - خطراً على مصالحها، فكانت تعمل على عرقلة مشروعاته، رغم أنه كان يسعى إلى تحسين العلاقات معها حتى في أوقات شدتها؛ كما حدث عند فشل حملة فريزر ١٨٠٧م عندما سمح للقوات الإنجليزية أن تخرج من مصر بكل أسرآها و كامل عدتها و عتادها، وقد وصل به الحال فى إرضاءها أن أغضب فرنسا عندما كان يبيع الغلال للتجار الانجليز أثناء الحرب الدائرة بين انجلترا ونابليون فى أسبانيا.

واستطاع محمد على أن يحدث توازنا بين علاقته بفرنسا وعلاقته بإنجلترا وحاول كثيراً استغلال العلاقة الطيبة مع الأولى، فطلب إلى دروفيتى فى ١٨١٠م أن يسعى لدى نابليون لتساعده فرنسا أن تتحول مصر من ولاية عادية إلى ولاية ممتازة تتمتع بكيان

استقلالى خاص تتوارث أسرته فيها الحكم كالجزائر وتونس، إلا أن الحرب الأوربية المشتعلة فى ذلك الوقت لم تعطى الفرصة لنابليون أن يقدم لمحمد على عونا فى تلك المسألة.

ورغم العلاقات المتنامية بين محمد على والدول الأوربية لكنها كانت تراقب ببغض وحسد الإصلاحات المتنامية فى الاقتصاد المصرى، والإدارة والجيش والأسطول وكان يقلقها كثيرا النجاحات التى حققها فى داخل مصر وفى الجزيرة العربية وفى السودان وبدا واضحا أنها لن تسمح أن تمتد هذه النجاحات إلى بلاد المورة.

فعندما كلف السلطان العثمانى محمد على بإخماد الثورة فى بلاد المورة ونجح إبراهيم باشا أن يحقق انتصارات متوالية على الثوار، ازداد تعاطف الشعوب الأوربية مع تلك الثورة، فتحركت الدوائر السياسية الأوربية التى وقعت بين أمرين : السياسة التقليدية إزاء الدولة العثمانية وهى الحفاظ على كيان الدولة، والأمانى القومية للشعوب المسيحية فى البلقان.

وكان قيصر روسيا من أنصار التدخل لمساعدة اليونانيين، وكان مترينخ مستشار النمسا من محبذى سياسة إخماد الحركات القومية والمحافظة على القديم، أما جورج كانتج وزير خارجية انجلترا فكان يعطف على الثوار ولكنه لم يكن يرى التدخل لصالحهم ضد الأتراك، مع رغبته فى أن يحقق اليونانيين انتصارات ينالوا بها استقلالهم، أما حكومة شارل العاشر فى فرنسا فقد كانت تريد كسب الجمهوريين والملكيين بمساندة اليونانيين المسيحيين ضد العثمانيين، وبروسيا كانت تتبع سياسة المحافظة على القديم مثل النمسا.

ورغم هذا التباين فى المواقف الأوربية من ثورة المورة فإن انتصارات إبراهيم باشا و القوات التى كانت تصله من مصر كانت تقلق الأوربيين خوفا من تثبيت أقدام المصريين فى هذه البلاد، وخوفا من أن تتدخل روسيا وحدها فى البلقان، جرت اتصالات روسية - إنجليزية وقع على إثرها اتفاقا فى ٤ أبريل ١٨٢٦م أعلن فيه مولد الأمة اليونانية الجديدة ذات استقلال ذاتى على أن تظل جزءا من الدولة العثمانية، وتؤدى

إليها جزية سنوية بضمان الدول العظمى، كما جرت اتصالات أوربية مع فرنسا والنمسا، والأخيرة كانت من مؤيدى اقناع السلطان العثمانى وديا خاصة وأن السلطان العثمانى اعتبر هذا الاتفاق تدخلا فى الشئون الداخلية لبلاده.

وجرت مناقشات بين انجلترا وروسيا وفرنسا، وقع على إثرها معاهدة فى لندن ١٨٢٧م لتنفيذ اتفاق ١٤ أبريل بالقوة إذا لزم الأمر، وأرسلت الدول الثلاث بعض قطعها البحرية إلى بلاد المورة، مما أحيا الأمل فى نفوس الثوار، ورغم تأكيد الدول للباب العالى أنه ليس هناك دوافع عدائية اتجاهه إلا أن احتكاك بحريا أسفر عن تحطيم الأسطولين المصرى والعثمانى فى نفارين.

وكان بعض رجال فرنسا أمثال الكونت جوردان قد نصحوا إبراهيم باشا بأن يعترف باستقلال اليونان، وبأن يعلن فى الوقت نفسه استقلال مصر، إلا أن إبراهيم كان على السمع والطاعة لوالده الذى كان يرى أن الوقت لم يحن بعد لهذه الخطوة فى ظل تربص انجلترا به.

وأدى تحطم الأسطولين العثمانى والمصرى إلى إعلان السلطان الحرب، ورأت روسيا فى ذلك فرصة لنجدة حلفائها اليونانيين، فاجتاحت القوات الروسية فى بعض أملاك الدولة العثمانية، وخشيت الدول الأوربية من ازدياد النفوذ الروسي فى البلقان، فتدخلت فى الأمر، وأصبح للروس تواجدا قويا فى بلاد المورة.

وفى أغسطس ١٨٢٧م توفى كانتج رأس الحكومة الإنجليزية، وتغيرت السياسة الإنجليزية نحو مصر حتى أن الملك وليم الرابع أبدى فى خطبة العرش فى يناير ١٨٢٨م أسفه على ما حدث فى نافارين، ولتحجيم التواجد الروسى فى المورة استطاع القائد الإنجليزى كودرينجتون الحصول على موافقة محمد على فى أغسطس ١٨٢٨م على الجلاء عن المورة، وهو ما تم فى أكتوبر ١٨٢٨م. ورغم مالاقاة محمد على فى اليونان فإنه عامل الإنجليز والفرنسيين دون ضغينة رغم تحطيم الأسطول المصرى، وعمل على إعادة بناء جيشه وأسطوله.

لقد حرص محمد على على إيجاد نوع من التوازن فى علاقاته مع الدول الأوربية فكانت البعثات التى يرسلها إلى الخارج تشمل جميع الدول الأوربية كما كانت معاملاته لرعايا هذا الدول داخل الأراضى المصرية تتم دون تمييز وبشكل حضارى لافت للنظر، كما كان حريصا على إطلاع جميع قناصل الدول على مشروعاته داخل مصر، وأفكاره التى بين جنبيه، وهى أمور جعلت الدول الأوربية تدرك مدى قدرة وحنكة هذا الرجل.

وفى عام ١٨٣٠م أعاد محمد على بناء جيشه وأسطوله، وبلغ تعداد قواته ما يقرب من ١٢٥ ألف جندى مدربين وكان ما يقلقه ويساوره الشك في سياسة انجلترا اتجاهه، خاصة وأن مشروعات التوسع لديه فى بلاد الشام أصبحت فى مراحلها الأخيرة، وكان محمد على مدركا للتوازنات الأوربية وكان الإنجليز أكثر ما يقلقهم هو التدخل الروسى فى منطقة المضايق، لذلك صرح للقنصل الانجليزى فى مصر مستر باركر بأن الوسيلة الوحيدة لتقوية السلطان ضد روسيا هى شد أزر مصر، وغازل انجلترا قائلا «... إن انجلترا قوية، ولقد تنبأت من زمن بعيد بأننى لن أستطيع القيام بأى عمل عظيم دون إذنها، فأياً كان الاتجاه الذى اتجه إليه أراها هنالك تعمل لإحباط جهدى..» واقترح محمد على على باركر إقالة تحالف وثيق وصداقة متينة معه، حيث كان يرى ضرورة هذا التحالف قبل السعى إلى ضم سوريا، وهو ما لم يتحقق.

وكانت وجهة نظر القنصل الإنجليزى أن محمد على يميل إلى فرنسا، لكنه يخاف بأس انجلترا، وقال «... أننا نستطيع السيطرة عليه بالخوف والوجل ! وهكذا يجب أن يكون أساس سياستنا، لنضع إذا فى إحدى كفتى الميزان قوة انجلترا الهائلة وفى الكفة الأخرى، عطف الباشا على متملقيه الفرنسيين عندئذ سنعرف لمن الغلبة والرجحان ».

لقد كان القنصل الانجليزى فى مصر يسير على الخطة التى وضعها بالمرستون رئيس وزراء انجلترا فى التعامل مع مصر، وكان من أشد المتعصبين ضد محمد على فعندما تحرك الأخير نحو الشام رأى بالمرستون أن وراء هذا النزاع أيدي فرنسية وأن أفكار نابليون حول الشرق تبعث من جديد، وشجع على هذا التصور أن فرنسا كانت قد أتمت المرحلة الأولى من احتلال الجزائر، وهو مايمكن- من وجهة نظر انجلترا- أن يؤدى إلى

تهديد طريق الهند فى ظل التقارب المصرى الفرنسى، ورأت انجلترا أن أفضل الطرق هو التحالف مع النمسا وروسيا لإجبار محمد على على التراجع عن تنفيذ مخططاته التوسعية فى بلاد الشام.

وأرسلتا النمسا وانجلترا فى فبراير ١٨٣٢م مندوبين عنهما للتخفيف من حدة التوتر الذى أصاب العلاقة بين السلطان وتابعه بعد دخول القوات المصرية بلاد الشام، إلا أنه فى تلك الأثناء كان إبراهيم باشا يحقق النصر تلو النصر، ويستولى على المدن الواحدة تلو الأخرى.

وكان على فرنسا أن تتدخل حتى لا تترك جميع الخيوط في يد انجلترا الأمر الذى سوف يعطيها الفرصة كاملة للاقتصاص من محمد على، واستطاع سفير فرنسا في الأستانة أن يدفع السلطان إلى إرسال خليل باشا لمفاوضة محمد على كما أرسلت فرنسا الكونت بواكليونت لتقريب وجهات النظر وحث محمد على على الوصول لإتفاق ورضى محمد على بأن يترك أمره لرحمة الباب العالى، وعطفه، ويبدو أن جهود فرنسا التفاوضية لم تثمر، في وقت كان الأسطول الروسى قد وصل إلى الأستانة، وأنزل ١٥ ألف جندى روسى على أبوابها.

وصرح محمد على لقنصل فرنسا قائلاً «ليس أمامكم في الأستانة وسيلة لموازنة النفوذ الروسى.. إننى أضع تحت تصرفكم ما لدى من القوات، ولنجعل اتحادنا أوثق وائتلافنا أقوى، وإذا عرفت الأستانة أن في مكنتكم إثارتى أو منعى فتأكدوا أن اعتباركم ونفوذكم لن ينقصا أو يتضاءلا بل سيزدادان و يتضاعفان».

ورغم هذا العرض المغرى فإن فرنسا ترددت في قبوله، بل اعتراها الخوف والقلق ؛ فقد قال وزير الخارجية الفرنسى الدوق دى بروجلى »... نرى أن عوامل الحيطة والحذر تفرض علينا تجنب كل عمل من شأنه إثارة الاشتباه في وجود نوع من الاتفاق بيننا وبين باشا مصر ضد روسيا »، لقد كان شبح روسيا شاخصا أمام وزير الخارجية الفرنسى وهو يسطر هذه الرسالة إلى قنصله في مصر، رغم أن محمد على في عرضه قدم ما يشبه إعلان الحماية الفرنسية على مصر، وهو أمر قد خسرت بتركه فرنسا الكثير والكثير.

وقد أثمرت جهود فرنسا لدى الباب العالى ومحمد على عن عقد اتفاق كوتاهية في عام ١٨٣٣ وكان من نتائجه أن أصبح كل من بالمرستون رئيس حكومة إنجلترا، وبونسونبى السفير الإنجليزى في الآستانة متصلبي الرأى، وأظهرا القلق والخوف من توسع سلطة محمد على، وبلغ بهما الأمر أن فضلا قيام نزاع جديد على التسليم لوالى مصر بما حصل عليه فى هذا الاتفاق.

وانسحب الروس بما حصلوا عليه من الآستانة في ١٠ يوليو ١٨٣٣ بعد أن وقعوا مع السلطان في ٨ يوليو معاهدة هنكارسكيليسى السرية، والتى تعهدت فيها روسيا بمد الدولة العثمانية بكل معونة تطلبها براً وبحراً، مقابل تعهد الباب العالى بإغلاق الدردنيل أمام أى قطع حربية أجنبية، ورفضت إنجلترا وفرنسا هذه المعاهدة بل وأرسلا أسطولهما إلى مدخل الدردنيل للبقاء به. لقد أدت هذه المعاهدة إلى اضطراب التوازن الأوربي لصالح روسيا التى بدا أنها الحامية للدولة العثمانية.

لذلك وفي ٣ سبتمبر ١٨٣٤ قدم محمد على إلى حكومات لندن وباريس وفيينا مذكرة شرح فيها بإفاضة وإسهاب الخطر الروسى في الآستانة، ثم عرض عليها أن يقوم على رأس جيش مكون من ١٣٠ ألف جندى فيفتح السبل ويمهد الطريق لعمل تقوم به الدول العظمى ضد روسيا، وذلك على أن يعترف له بحقه في الاستقلال، مع وعده بأن يظل الحليف المخلص للسلطان، بمجرد إنقاذ الدولة العثمانية من النفوذ الروسى.

ولكن الدول العظمى تذرعت بأسباب مختلفة وحجج واهية محاولين إفهام محمد على أن بقاء الحالة الراهنة التى أوجدها اتفاق كوتاهية ضروري، وأنه إذا حاول تحقيق استقلاله فلن تتردد تلك الدول جميعها في تقديم المعونة للسلطان العثمانى محمود الثانى.

وتحركت بريطانيا بقوة مدفوعة بمصالحها الذاتية للوقوف بجوار السلطان العثمانى؛ فانتصارات محمد على تأسس له مملكة قوية تهدد مصالحها و مواصلاتها في الشرق خاصة بعد أن تقدمت القوات المصرية، في اليمن واستولت على عدة موانىء فى جنوب البحر الأحمر، واحتكر محمد على تجارة البن، واستطاع الجيش المصرى في الجزيرة العربية أن يبسط نفوذه على بعض مشيخات الخليج.

وأراد محمد على تهدئة خواطر بريطانيا، والدخول معها في حلف، فقابل القنصل الإنجليزي وقال له «ألا ترى أنه قد أصبح من المستحيل الإبقاء على هذا السلطان... لقد انتهى الباب العالى، ولم يعد هناك بد من إنشاء قوة كبيرة في آسيا تضمن بها انجلترا وقف الروس فأين تجد انجلترا هذه القوة إلا معى ومع ابنى من بعدي».

ولم تتجاوب انجلترا مع محمد على فقد كان بالمرستون شديد الكراهية لمحمد على، وكان يعتقد أن كل امتداد لنفوذ محمد على هو امتداد لنفوذ فرنسا، وإقامة دولة مصرية قوية سوف تهدد المصالح البريطانية، وكانت النمسا تؤيد انجلترا في موقفها من محمد على، أما فرنسا فكان سياستها تتمحور حول ضرورة بقاء محمد على جزء من الدولة العثمانية مع منحه حق الوارثة في حكم الولايات التى يحكمها ما عدا الجزيرة العربية وأطنة وكريت.

وعرفت الفترة منذ إبرام اتفاق كوتاهية وحتى أواخر عام ١٨٣٨ إعادة لترتيب الأوراق، فمحمد على يعمل على محاربة دسائس السلطان في الشام، ويبذل كل جهد لمفاوضتة للحصول على حق الحكم الوراثى، والسلطان ساع بكل قواه للانتقام من الوالى الذى أهان قدره وجيشه، والدول الأوربية رضيت بالحالة الراهنة التى فرضها اتفاق كوتاهية، وإن كانت كل منها تعمل على إجراء المشاورات لسلوك أفضل الطرق للحفاظ على كيان الدولة العثمانية، حتى لا تستغل إحداها الحوادث فتحقق لنفسها مكاسب دون باقى الدول.

ومع نهايات عام ١٨٣٨ أخذت بريطانيا جانب السلطان، ودافعت عنه بكل قواها، خاصة بعدما عقدت معه معاهدة تجارية في نفس العام والمعروفه في الادبيات باسم معاهدة بلطة ليمان، من شروطها إلغاء الاحتكار في جميع أنحاء السلطنة، ومنها مصر، وأدرك محمد على أنه المقصود من تلك المعاهدة فلم يعترض عليها ولم يقبلها، في وقت كانت الدولة العثمانية تحشد قواها وتستعد للمعركة الفاصلة

وقد أدت تلك التطورات إلى تسارع التحركات العسكرية في المنطقة خلال مايو ١٨٣٩ فحركت انجلترا المزيد من قواتها البحرية نحو شرق البحر المتوسط وطلبت الحكومة الفرنسية تخصيص اعتمادات جديدة لتقوية الأسطول، وأخذت روسيا في حشد قواتها.

وإزاء ذلك سعت الدول الأوربية وبخاصة فرنسا إلى منع نشوب حرب جديدة، وناشدت الأخيرة السلطان محمود الثانى تجنب نشوب تلك الحرب ومثل هذا النداء اتجهت به نحو محمد على، الذى أراد إظهار حسن نيته اتجاه السلطان فأمر إبراهيم باشا بالانسحاب من بعض المواقع القريبة من الجيش العثمانى حتى لا يحدث احتكاك بين الجيشين، ولكن الجيش العثمانى استمر في التقدم في الأراضى التى أعطاها اتفاق كوتاهية لمحمد على مما جعل صبره ينفد، فأمر ابنه في ١٠يونيو ١٨٣٩ برد العدوان العثمانى، مؤكداً له أن الدول الأوربية سوف تستميح له العذر لأنه لم يكن البادىء بالعدوان.

وقد أصاب هذا الأمر الذى أصدره محمد على قناصل الدول بالاضطراب وسعوا لدى محمد على للرجوع عنه، ولكن خاب مسعاهم فتحرك إبراهيم إثر وصول أمر والده، والتقى بالجيش العثمانى في نزيب فى ٢٤ يونيو ١٨٣٩ التى حقق فيها انتصاراً أذهل العثمانيين والأوربيين على السواء، ووضع هذا النصر الآستانة تحت رحمة القوات المصرية، التى كانت علي استعداد لتلقى الأوامر لدخولها و هو أمر لا يمكن للدول الأوربية أن تسكت عليه.

تدخل الدول الأوربية فى المسألة الشرقية:

لقد كان النصر فى نزيب «نصيبين» كفيلاً بإقرار مصر في حدودها التى رسمها اتفاق كوتاهية و لكن الخوف من وصول محمد على إلى الآستانة أصبح مقلقاً لبريطانيا، وتملك فرنسا الأحساس بأن محمد على يمكن أن يؤدى به الطمع إلى خسارة جميع ما حصل عليه، خاصة وأنه عندما أرسل إليه خسرو يعرض عليه التفاوض، أصر على إقالته، وتعيين، صدراً أعظم غيره ؛ بل وطلب من جميع الولاة في السلطنة أن يساعدوه على إزاحة خسرو من منصب الصدارة العظمى، واتجهت الدول الأوربية إلى تقوية الباب العالى أمام محمد على فأرسل مترنيخ مستشار النمسا إلى سفيرها في الآستانة يطلب وقف المفاوضات الجارية بين الدولة العثمانية ومحمد على حتى يعقد مؤتمر في فينيا لمناقشة الأزمة .

لقد جاء تحرك فيينا بعد أن قامت روسيا بتنفيذ نصوص معاهدة هنكار سكيليسي، وبدا أنها فرضت حمايتها على الدولة العثمانية، وخوفاً من انفراد روسيا بالعمل وحدها، جاء التحرك النمساوى بالتشاور مع الدول الأوربية انطلاقاً من شعار تم تكريسه وهو المحافظة على كيان الدولة العثمانية، وتحت هذا الشعار، حاولت الدول العظمى القصاص من محمد على لأهداف ذاتية خاصة بكل دولة، فانجلترا وجدتها فرصة لإخراج محمد على من كل المناطق التى سيطرعليها ورأت فيها خطراً يتهددها ويحد من نفوذها، كما أصرت على ضرورة إعادة الأسطول العثمانى الذى وجدت بانضمامه إلى الأسطول المصرى خطراً يتهدد البحرية الإنجليزية، لذلك كانت هى الدولة الوحيدة التى طالبت بضرورة تقليص عدد القوات البحرية والبرية لمصر، وإبقائها تحت السيادة العثمانية، وهو ما يمكن أن تكون بمرور الأيام ولاية ضعيفة يسهل التهامها.

أما النمسا فكان مترنيخ مستشارها يعتنق مبدأ مقاومة الثورات القومية، التى تهدف للخروج على سلطة الحكومات الشرعية، كما أن مترنيخ كان يميل إلى تعزيز ودعم كيان الدولة العثمانية، خوفاً من فرض روسيا حمايتها عليها وبذلك ستجاور روسيا النمسا، و هو ما يمثل خطراً عليها، على حين فإن فرنسا كانت ترى في حصول محمد على على الحكم الوراثى مع المحافظة على كيان الدولة العثمانية تحقيقا للمعادلة الصعبة التى سوف تطلق يد فرنسا في جميع أملاك محمد على وتحد من النفوذ الروسى فى الأستانة، أما بروسيا فكان خوفها من قيام حرب أوربية يسيطر على قادتها، في ظل عداء فرنسى – بروسى، هو ما جعل بروسيا تتبنى سياسة مناقضة لسياسة فرنسا.

وفي ٢٧ يوليو ١٨٣٩ سلم مسيو روسين سفير فرنسا في الآستانة باسم سفراء فرنسا وانجلترا و بروسيا والنمسا ورسيا مذكرة مشتركة إلى الصدر الأعظم خسرو باشا أعلموا فيها الباب العالى أن المسألة الشرقية محل عناية الدولة العظمى الخمس، وينصحونه انتظار نتيجة هذا الأهتمام.

وجرت مفاوضات عديدة بين الدول، تمخضت عن مذكرة أخرى في ٢٥ أغسطس ١٨٣٩ تدعو السفراء في الآستانة للعمل على حل المسألة المصرية وإعادة الأسطول العثمانى.

ولم يكن من المستغرب أن تسعى الدول الأوربية لحل الأزمة الناشبة بين السلطان العثمانى ومحمد على، ولكن ما أثار الأنتباه عدة أمور:

الأول : أن التدخل جاء قوياً، فغلّ يد الباب العالى عن إدارة الصراع، ونقل قيادة الدفة إلى قادة الدول العظمى.

الثانى : أن التدخل بدا منه أنه سيكون لصالح الدولة العثمانية متجاهلاً الجهود التى بذلها محمد على والثمار التى جناها في كوتاهية، ونزيب.

الثالث : وهو الأكثر غرابة اشتراك فرنسا مع باقى الدول في محاولة سلب ثمار معارك بذل فيها الكثير من الجهد والعرق والدماء والأموال المصرية رغم ما كانت تدعيه من عطفها على آمال محمد على.

وإذا كان الأمران الأول والثانى يدلان على أن رجلا مثل بالمرستون بدهائه وكرهه لمحمد على وقف ورائهما، فإن التبريرات التى قيلت في اشتراك فرنسا في هذا التحالف من أنها أرادت أن تتجنب حلفا انجليزيا روسيا، وأنها أرادت أن تلعب لعبة سياسية من خلال التظاهر بأنها داخل الحلف الأوربى، ثم تسعى للتساهل مع محمد على، إن هذا التبرير الذى أورده المدافعون عن السياسة الفرنسية لم تأت أى ثمار من ورائة، فإن الدول العظمى الأخرى، كانت أعلم بطبيعة العلاقة الفرنسية مع محمد على، ثم هل تخفى تلك الأساليب على قادة بدهاء قيصر روسيا، وبالمرستون، ومترنيخ، إن فرنسا أرادت أن تحدث توازنا بين الرأى العام الفرنسى الضاغط الذى يميل نحو محمد على، وبين أطماع حلفائها ومر تكزات السياسة الأوربية ولكنها لم تنجح لعدة اعتبارات لعل أهمها.

أولها : كثرة تقلب الحكومات الفرنسية، منذ نشوء الأزمة في حالة الثلاثينات الأمر الذى لم يفرز سياسة فرنسية ثابتة طوال فترة الصراع.

ثانيا : لم يقيض لفرنسا رؤساء وزارات أو قادة مثل مترنيخ أو بالمرستون أو قيصر روسيا فى تبنى سياسات، والدفاع عنها حتى تؤتى ثمارها.

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية الفرنسية التى أصابها السوء و التى أثرت على صانع القرار السياسى.

رابعاً : الخوف من تفجر حرب أوربية لا تضمن فيها فرنسا النصر.

وقد أظهر محمد على إزاء هذا التحالف الأوربى موقفا يتسم بالود والوفاق مع إظهار الشدة والتمسك بحقوقه ؛ فعندما أبلغه كوشليه القنصل الفرنسى فى مصر فى ١٤ أغسطس ١٨٣٩ أن السفن الحربية الإنجليزية و الفرنسية سوف تتلقى تعليمات بالاستيلاء على سفن الاسطول العثمانى، أجاب محمد على أن ابراهيم باشا سوف يتحرك فورا عند أول تهديد ؛ ثم عاد و أوضح أنه فى حالة فصل خسرو من منصب الصدارة فسوف يعيد الاسطول العثمانى بقيادة ابنه سعيد بنفسه إلى الآستانة .

وقد لاحظ الباب العالى فى سبتمبر ١٨٣٩ تراخى الدول الأوربية فجدد مطالباته بأن تنفذ وعودها، التى سبق وأبدتها، وأعلن الصدر الأعظم خسرو باشا عن استعداد الدولة العثمانية لمنح محمد على حكم مصر وراثيا، دون الإشارة إلى بلاد الشام.

وعندما وجد محمد على أن الدول الأوربية تنتهج ضده مسلكا متشدداً حاول الوصول إلى اتفاق مع الباب العالى بعيداً عنها ؛ فقرر عدم التمسك بعزل خسرو باشا و أرسل إليه كتابا فى ١٥ سبتمبر ١٨٣٩ عاتبه فيه على اقتصار عرضه على حق وراثة الحكم فى مصر فقط، وأبدى محمد على استعداده لإنهاء حالة التوتر و التمس إرسال مبعوثين للتفاوض ؛ إلا أن رد خسرو جاء فى أكتوبر ١٨٣٩ مخيباً لآمال محمد على حيث أظهر تمسكه بتدخل الدول الأوربية.

وقد أصابت محاولات محمد على فتح قناة تفاوض مع السلطان بعيداً عن الدول الأوربية بما أصاب السفير الإنجليزى بالقلق ؛ فعمل مع حكومته على الإسراع فى إيجاد نوع من الاتفاق بين الدول الأوربية على كيفية معالجة الحالة التى نشأت نتيجة انتصارات محمد على فى الشام و الأناضول.

وإزاء ذلك أكدت الجالية الفرنسية فى مصر لمحمد على أن فرنسا لن تخون العهد؛ مما بث الطمأنينة فى قلب محمد على كما كان لديه من الأسباب ماجعله يعتقد أن لويس

فيليب ملك فرنسا يكن له الإخلاص والوفاء ؛ وبالإضافة إلى ذلك فقد راهن محمد على على انقسام الدول بعضها على بعض، وهو ما يمكن أن يضعف مطالبها.

وسرعان ما ظهر الخلاف بين انجلترا وفرنسا، فقد تمسك بالمرستون بإعادة الأسطول العثمانى ؛ معللاً ذلك بأنه سيبعث الثقة والاطمئنان لدى الباب العالى ويجعله يقلع عن التفاوض مع محمد على، وإن التشدد معه سوف يجعله يراجع نفسه ؛ وقد أيدت روسيا انجلترا في ضرورة استخدام الشدة ضد محمد على، حتى أن القيصر أرسل إلى انجلترا مندوبا عنه لمناقشة وسائل الشدة التى يمكن اتخاذها ضده ؛ على حين أعلنت فرنسا أنها تستطيع إقناع محمد على بهذا المطلب ولكن لا يجب أن يكون له الأولوية.

وبدا أن هناك تباعداً بين وجهتى نظر فرنسا وانجلترا، وأن روسيا سوف تصبح هى المستفيد من هذا الخلاف ؛ فاقترحت فرنسا في ٢٠ سبتمبر ١٨٣٩ أن يمنح محمد على جنوب الشام، وأن يرسم خط حدوده من بيروت إلى دمشق فاعتبر بالمرستون ذلك كوتاهية جديدة، وأعلن أن محمد على لن يقبل أى حل وسط، وأنه ليس هناك من وسيلة إلا اللجوء للقوة، ورد بالمرستون على مقترحات فرنسا في ٢٦ سبتمبر ١٨٣٩ رافضا إياها على أساس أنها سوف تؤدى سريعاً إلى تجزئة الدولة العثمانية وكان بالمرستون يصر على إعادة سوريا إلى الباب العالى.

وكانت فرنسا تأمل أن تدفع الدول الكبرى للموافقه عل منح الحكم فى ولايات الشام وراثيا لأبناء محمد على وعند انقراض كل سلالته تعود تلك الولايات إلى الباب العالى، أما قنديا وأطنه فتعود فوراً إلى السلطان ؛ وتشدد بالمرستون فى ذلك أيضا موضحا أن ابراهيم سوف يتمكن من أن يحتل مكان أبيه و لن يتم تقسيم بلاد الشام بين إخوته؛ لكن بالمرستون رغبة فى ضم فرنسا إلى تحالف الدول الأوربية قد أبلغها بتأجيل مسألة رد الأسطول العثمانى أولاً .

وأصبحت مسألة الدفاع عن الآستانة، والإجراءات الواجب اتخاذها ضد محمد علي، لإكراهه على أن ينصاع لما تراه الدول الكبرى حلاً للأزمة هي المسيطرة على المفاوضات بين الدول الأوربية، وكان بالمرستون غير متردد في الانضمام إلى روسيا ضد

محمد على مستغنيا، عن فرنسا، وقدمت روسيا لبريطانيا دليل حسن نوايا، حيث اقترحت أن يترك لانجلترا حرية العمل على شواطىء الشام، في مصر بشرط أن يعسكر جيش روسى بالقرب من الآستانة في « سينبوب» ليحمى العاصمة في حالة تقدم قوات محمد على ؛ وقد كانت مهمة روسيا لحماية الأستانة ستتيح لها العمل في آسيا الصغرى؛ في حين ستكون الدول الأوربية الثلاث في بلاد الشام، وكانت روسيا وإنجلترا تؤيدان حماية السلطان حماية فعالة، ورأى بالمرستون إنه إذا تم الاتفاق بين لندن وبطرسبرج فستظل باريس محايدة، ولن تعترض إلا إذا دخل الروس الآستانة، وبدا أن بالمرستون قد حزم أمره في أواخر سبتمبر ١٨٣٩ عندما قال « سواء انضمت فرنسا إلينا أم لم تنضم فقد استقر رأى الوزارة على العمل بالاتفاق مع الدول الثلاث ».

وكانت فرنسا تسعى بقوة نحو تحقيق أقصى ما يمكن من مكاسب لمحمد على، في ظل تشدد الدول العظمى الأخرى، فكان إصرار إنجلترا على تجريد محمد على من بلاد الشام ضربة قاسية، والنمسا وبروسيا وروسيا تدور في فلك إنجلترا، وقد استطاع سفير فرنسا فى لندن سيباستيانى في أن يقنع الإنجليز بمراجعة موقفهم بما يمكن أن يحصل عليه محمد على، ووافقوا على أن ينال عكا مع ضرورة إرجاع الشام الأعلى للدولة العثمانية، إلا أن بالمرستون أكد على منح محمد على ولاية عكا المدنية دون الشاطىء ؛ فرفضت فرنسا مما جعل انجلترا تتمسك بعودة بلاد الشام كاملة، وفشلت المفاوضات.

وحرصت فرنسا على التوضيح لبريطانيا أنها لا تشد أزر الوالى ضد الباب العالى، وأنها حريصة على مبدأ المحافظة على كيان الدولة العثمانية، وأنها بذلت جهوداً كبيرة لدى محمد على حتى لا يتفجر صراعا، تكون نتيجته تجزئة الدولة العثمانية، كما أن سفرائها عملوا مع السفراء الأوربيين من أجل إيجاد حل للأزمة، وأن سياسة فرنسا هى المحافظة على كيان الدولة العثمانية ودرء الخطر الروسى، وأن رفض فرنسا لخطة بريطانيا يرجع إلى إدراكها أنها ستضر بكيان الدولة من جراء التدخل الروسى.

وما كانت فرنسا لتتردد في الانضمام إلى وجهة النظر الإنجليزية إزاء المسألة المصرية، لو حصلت على تأكيدات مطمئنة بشأن التهديد الروسى وذلك رغم تعاطف الرأى العام الفرنسى مع محمد على. إن الخلاف بين لندن وباريس لم ينشأ نتيجة عطف فرنسا على محمد على بقدر ما كان راجعاً إلى مخاوف فرنسا من روسيا.

وكانت روسيا ترى أن تستخدم الدول الأوربية وسائل إكراه قوية ضد محمد على حتى لا تتعرض كرامتها ونفوذها للإحراج، وإذا رفض رد الأسطول العثماني، فيجب سحب قناصل الدول من مصر و إذا زحف إبراهيم نحو الآستانة، فيجب محاصرة الإسكندرية وموانئ الشام، ورغم عدم تأكد روسيا من قوة هذه الإجراءات فإن الرهان كان على أثر هذا التهديد لاعلى تنفيذه.

وعملت روسيا على استمرار النوايا الحسنه مع بريطانيا، فابتعدت السفن الحربية الروسية من أمام الآستانة، وأعقبها في البعد السفن الإنجليزية، وفي نفس الوقت كان القيصر يعمل على زيادة شقة الخلاف بين إنجلترا وفرنسا، وتشجيع محمد على على عدم رد الأسطول العثمانى إلى الدولة العثمانية ؛ فقد أبلغ القنصل الروسى في مصر محمد على أن بقاء الأسطول العثمانى فى حوزته يوفر له مزايا وفوائد في صراعه مع الباب العالى والدول العظمى.

وعندما حصلت لندن على وعد من قيصر روسيا بتنازله عن مميزات معاهدة هنكارسكيليسى، والتعاون مع الدول الأوربية، وعلمت فرنسا بذلك طلبت منها انجلترا ألا تعارض اتخاذ تدابير ضد محمد على، فأعلن رئيس وزراء فرنسا سولت إذا كان هذا النزول فعليا وغير مصحوب بأية شروط فإن فرنسا على استعداد للتفاوض، مع مراعاة وجهة النظر الفرنسية في المسألة الشرقية، وكانت فرنسا تعتقد أن الحرب ممكنة الحدوث إذا فرضت على محمد على شروطا مبالغ في شدتها، ويمكن أن يطلب في هذه الحالة من إبراهيم باشا أن يزحف نحو الآستانة، لذلك كان من وجهة نظر فرنسا استرضاء محمد على وجذبه إلى جانب الباب العالى مقابل بعض الامتيازات والمزايا.

إن التأمل في موقف فرنسا يجعلنا ندرك أن هذا التشدد البادي في موقفها كان يرتكن على قوة بحرية كبيرة في البحر المتوسط تتفوق على الأسطول الإنجليزى وهى تعمل على دعم هذه القوة البحرية باستمرار، وهو ما جعل بالمرستون يعلن للسفير الفرنسى في لندن أن فرنسا ولا شك تهدف إلى تكوين امبراطورية عربية في مصر والشام والجزيرة تحت النفوذ الفرنسى، وأن انجلترا تعترض على تلك النوايا الممتدة المطامع. ولتهدئة خواطر انجلترا ونفيا لفكرة تكوين امبراطورية عربية خفضت فرنسا قواتها البحرية

مع نهاية عام ١٨٣٩، في حين عملت انجلترا على دعم اسطولها البحرى وهو ما ترك أثره على دور فرنسا فى المشاورات الأوربية الجارية لحل المسألة الشرقية.

معاهدة لندن و تداعياتها :

لقد عمدت بريطانيا إلى تنفيذ مخططاتها بعيداًعن فرنسا، لتحديد ممتلكات محمد على في وراثة حكم مصر؛ فوصل إلى لندن مندوبا روسيا والنمسا للتفاوض حول مشروع اتفاق ؛ تمحور حول عدم المساس بكيان الدولة العثمانية، وأن يعترف لمحمد على بالملكية الوارثية للقطر المصرى، تحت ولاية السلطان، مقابل جزية سنوية، أما بلاد الشام وآسيا الصغرى وكريت والأسطول فيجب إعادتها جميعا إلى الباب العالى، وفي حالة رفض محمد على تستخدم القوة ضده، وقد ناقش بالمرستون هذه النقاط مع بروسيا في ١٤ يناير ١٨٤٠، تمهيداً لعقد اتفاق نهائي مع الباب العالى.

وعندما عرض بالمرستون مشروع الاتفاق على باريس حل للمسألة الشرفية تردد رئيس الحكومة الفرنسية في الانضمام إليه فيما يخص محمد على، بينما رفض إطلاق يد روسيا في تحديد قواتها البحرية في الدردنيل، وحاولت فرنسا إعادة النظر في سياستها مع الدول الأوربية؛ فقامت بتغيير سفيريها في الآستانة ولندن، لعلهما يحققا بعض النجاح في إنفاذ الرؤية الفرنسية لحل المسألة الشرقية التى كانت تتمحور حول تحجيم النفوذ الروسى فى الآستانة وإرضاء محمد على فى الحكم الوراثى، وعندما قابل جيزوه السفير الفرنسى الجديد في لندن بالمرستون قال له «أتظنون أنكم ستزيدون الامبراطورية العثمانية قوة بتوسيع أراضيها،لاتتركوا الغرور يتملك نفوسكم، نعم إن هذه الأمبراطورية لم تمت لكنها في طريقها إلى الاحتضار والزوال .... ».

ولم تفلح عملية تغيير الجياد الفرنسية في إحداث تغير فى موقف انجلترا من محمد على، فقد كان عزم وتصميم بالمرستون على تفكيك امبراطورية محمد على أقوى من سياسات فرنسا، وعمل بالمرستون على التنسيق أكثر مع النمسا وروسيا وبروسيا، وهو ما أدركه السفير الفرنسى في لندن وأوضح لرؤسائه في باريس قائلا : «إن انجلترا تعد طريقة للعمل سوف تبلغها إلى فرنسا بعد أن تنتهى من تسوية كل شيء، وذلك لمجرد الحصول على رضاء فرنسا أو رفضها».

وقد بدا أن أوربا قد انقسمت إلى فريقين، الأول : يؤيد الحد من ممتلكات محمد على وحصرها في مصر، على أن تكون وراثية له ولأبنائه من بعده، وحكم جنوب سوريا مدى حياته ويؤيد هذا الاتجاه انجلترا وروسيا النمسا وبروسيا، والثانى : يرى ضرورة عدم إضاعة الجهود التى بذلها في تكوين الممتلكات التى حازها،وأنه يمكن إعطائه مصر و سوريا (عكا) والجزيرة العربية وراثيا له ولأبنائه من بعده، ويؤيد ذلك فرنسا وحدها، وبدأ كل فريق يتخذ من السياسات ما يرى أنها سوف تؤدى إلى تحقيق أرائه.

وفى هذا الحين عمل محمد على على إعادة الاتصال بالباب العالى ؛ ففى ٢١ فبراير ١٨٤٠ أرسل كتابا إلى خسرو باشا يدعوه إلى التفاوض وكرر رغبته في الحكم الوراثى لمصر وسوريا، وما أن وصل الكتاب إلى خسرو حتى عرضه على سفراء الدول، وأرسل رداً لمحمد على ينصحه فيه بقبول الاقتراحات التى تقترحها عليه الدول العظمى؛ فقد تشدد خسرو بعدما أدرك أن الدول الأوربية ماضية فى تفكيك الأمبراطورية المصرية. وما أن تسلم محمد على الرد حتى أعلن أنه بذل كل ما يستطيع، وقرر أن يضاعف تدابير وتعزيز وسائل الدفاع عن مصر.

وعندما عزل السلطان خسرو باشا في يوليو ١٨٤٠، أرسل محمد على إلى الآستانة سامى بك سكريتره الأول ليعلن ولائه للسلطان، واستعداده لتسوية النزاع الناشب عن طريق التفاوض، وذلك على أمل أن يحصل على مطالبه من الحكم الوراثى ولكن الصدر الأعظم الجديد رشيد باشا أخبره أن الباب العالى ينتظر بثقة وأطمئنان أن تتولى الدول الخمس حل المسألة.

لقد فشلت مساعى محمد على لدى الباب العالى، الذى ظهر ارتكانه إلى وعود الدول العظمى، والتى أصبح الحوار بينها يدور حول الأساليب التى يجب استخدامها لإخضاع محمد على لقبول أى اتفاق تم إبرامه فيما بينهم وبين الباب العالى .

وبدا أن فرنسا أصبحت خارج المشاورات الأوربية الجارية، وهو ما عجل بسقوط الوزارة الفرنسية، وتولى تيير تأليف وزارة جديدة في الأول من مارس ١٨٤٠، أخذت على عاتقها اتخاذ إجراءات حازمة لصيانه سمعة فرنسا ؛ لكن سرعان ما وقعت فى الحيرة

والتردد بسبب عدة أمور لعل أهمها: هاجس الخوف من نشوب حرب في أوربا، و ميل لويس فيليب إلى الاتفاق مع انجلترا، ومشاعر الرأى العام الفرنسى الذى يرى ضرورة مناصرة محمد على، وأيه وزارة لا تبدى اهتماماً بمصالحه تتهم فوراً بالخيانة والإخلال بالشرف الفرنسى، كذلك الخوف من انتهاز الروس ضعف الدول العثمانية فينقضوا عليها ويسيطروا على منطقة المضايق، وكانت هذه المحاذير من عوامل تردد الوزارة وارتباكها، في وقت أصبح الاتفاق بين انجلترا وروسيا والنمسا و بروسيا على معالجة المسألة الشرقية قاب قوسين أو أدنى.

وقد شجعت انجلترا والباب العالى بلاد الشام الاقيام بالثورة على الإدارة المصرية، وقدمت الأموال والأسلحة، وأصبح محمد على بين الثورة في بلاد الشام، و تربص الدول الأوربية به. ومثّل قلق الباب العالى من التباطوء في معالجة الحالة الراهنة بعد مذكرة ٢٧ يوليو ١٨٣٩ ضغطا متزايدا على انجلترا ومن يشايعها، فوقعت كل من انجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا اتفاقاً في لندن في ١٥ يوليو ١٨٤٠ لتسوية المسألة الشرقية، عرف في أدبيات السياسة بمعاهدة لندن ١٨٤٠، ولها ملحق خاص يتضمن الامتيازات التى تعهد السلطان بتخويلها لمحمد على، وكان أهم ما جاء بالمعاهدة وملحقاتها:

■ إعطاء محمد على حكم مصر وراثياً، وطوال حياته جنوب سوريا المعروفة باسم ولاية عكا إذا قبل هذه المعاهدة في مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ تبليغه بالقرار، ويقوم بسحب قواته من كريت والجزيرة العربية وباقى بلاد الشام والأناضول ويعيد للدولة العثمانية أسطولها.

■ إذا لم يقبل ما سبق خلال عشرة أيام يحرم من حكم عكا، ويعطى مهلة لمدة عشرة أيام أخرى لقبول حكم مصر الوراثى، على أن يسحب قواته من جميع البلاد العثمانية مع إعادة الأسطول العثمانى، فإذا انتهت مهلة العشرة أيام يكون للسلطان الحق في حرمانه من ولاية مصر.

■ يدفع محمد على جزية سنوية للباب العالى، وتعتبر قوات مصر البرية والبحرية جزءاً من قوات السلطنه، وتسرى جميع المعاهدات التى أبرمتها الدولة العثمانية في مصر وعكا.

■ في حالة رفض محمد على يكون للحلفاء الحق فى اللجوء إلى القوة لتنفيذ هذا الاتفاق، واتخاذ كافة الوسائل لقطع المواصلات بين مصر وسوريا ومنع وصول الإمدادات ومساعدة الأهالى للثورة على الحكم المصرى، وفي حالة تقدم القوات المصرية نحو الآستانة يتخذ الحلفاء كل الوسائل لحماية عرش السلطان والمضايق من كل اعتداء.

وقد وقع على هذا الاتفاق اللورد بالمرستون عن انجلترا والبارون برينوف عن روسيا والبارون نومان عن النمسا والبارون بيلوف عن بروسيا، وشكيب أفندى عن الدولة العثمانية.

وعندما عملت فرنسا بهذا الاتفاق، أدرك الجميع أنها صفعة أليمة وإهانة كبيرة موجهة إلى تيير وحكومته، وفي ٢٩ يوليو ١٨٤٠ أصدر تعليمات إلى كوشليه قنصل فرنسا في مصر قائلاً «إن الغرض الذى يجب أن يرمى إليه كل من الوالى والحكومة الفرنسية، هو العمل على إحباط الآثار التى تتوقعها الدول الأربع من الاتفاق المبرم بينها، والوسيلة المثلى لتحقيق هذا الغرض، هى إخضاع سوريا، فالثورة التى اندلعت في لبنان، هى السبب الرئيسى لقرار الدول الأربع....».

وكانت وجهة نظر تيير أن يعمل محمد على على تهدئة لبنان، ويؤمن عكا والأسكندرية، ويحشد قواته فى الشام وجبال طوروس لوقف تقدم أعدائه، وتهديدهم بالإغارة عليهم، وبذلك تفشل مشروعات الدول الأربع، حيث «أن الدول لا تملك وسيلة مباشرة لاكراهه»، وكان تيير يمنى نفسه أن يستمر الحوار بين الدول و تظل المسائل معلقة؛ بحيث لا يتم إنهاء النزاع، حتى حلول الشتاء ؛ فتتفرق الأساطيل المحاصرة، وتقف تحركات الجنود فيتحطم الاتفاق وتستعيد فرنسا نفوذها .

ورؤية تيير تصدق في بعض جوانبها إلا إنها لا تؤمن لمحمد على نصراً أو تحقق هدفا فقوله «إن الدول لا تملك أية وسيلة مباشرة لإكراهه» غير صادقة، وهى من سبيل المبالغة والخداع، ولم يكن أمام محمد على إلا القبول أو الرفض في ظل استسلام الدولة العثمانية للدول العظمى، وتكتل هذه الدول ضده.

وقد أدرك بالمرستون أن تيير سوف يحاول إثارة محمد على ضد الدول دون تدخل فعلى من فرنسا فى تعطيل خطط دول اتفاق لندن على إجبار محمد على لقبول الاتفاق فقال: « يرجح أن تيير سيسمعنا جعجعة ولا يرينا طحنا، وأنه سيحاول أن يظهر للملأ شجاعته المصطنعة، وبسالته المقنعة... ألا فليعلم أننا لن نترك للهلع سبيلاً إلى نفوسنا، على إثر تهديد أو وعيد خاو كالطبل الأجوف» وحدد بالمرستون سياسة الدول تجاه محمد على بقوله:«إن مهمة الدول الأربع تنحصر فى تضييق الخناق على محمد على بحيث لا تدع فرصة لفرنسا تتمناها».

وصدق ما قاله بالمرستون، فقد توالت تصريحات تيير، وكان مما قاله «إن باريس ستصبح صرحاً تعجز عن إختراقه جميع المحالفات القائمة بين أنصار الحكم المطلق»، كما قال «إنني نصير السلام... لكن فرنسا لن تقبل الإذلال والضيم ولن تتحمل الإهانة والضير، وهي صامته متسامحة، كما حدث في عصر لويس الخامس عشر».

وقد تلبد الجو في أوروبا من جراء ردود الأفعال على معاهدة لندن ١٨٤٠، وتخوفت بروسيا من السياسة التي يمكن أن تنهجها فرنسا العدوة اللدودة لها، وبدا أن الحرب في أوروبا أصبحت وشيكة، ووجد تيير أن فرنسا ليست على استعداد لتحمل مسئولية حرب أوربيه جديدة، فقبل تدخل ملك بلجيكا ليوبولد الأول لطرح رؤى للخروج من الأزمة، واقترح ليوبولد أن تبقى لمحمد على جميع ممتلكاته دون حق الوراثة وهى أمر لم ينال رضى أى طرف من الأطراف.

وفي ذلك الوقت كان الباب العالي قد أرسل رفعت بك إلى محمد على، ليبلغه اتفاق الدول والباب العالي، وقابله محمد على فى ١٦ أغسطس ١٨٤٠،كما قابل قناصل الدول في اليوم التالى، وأجاب محمد على على اتفاق لندن مهدداً بإعلان الحرب على أوروبا قاطبة، وبهدم الدولة العلية رأساً على عقب وبدفن نفسه تحت أنقاضها، وأن ذلك عنده أهون من التسليم، وقد أبلغ قنصل فرنسا محمد على أن أفراد الجاليات الأوروبية في الإسكندرية يرفعون صوتهم عالياً مستنكرين الوسائل القهرية ضد الباشا...ورد محمد علي قائلاً «لن أرد بالسيف إلا ما غزوته بالسيف»، كما قال للقنصل الروسي ميدم «لقد توكلت على الله، وسأدافع عن نفسي إلى النهاية !، لقد غزوت ما أملكه منذ ثمانى سنوات بعون الله العلى القدير ؛ فلن ينتزع منى إلا بحكمة الله عز وجل».

وشجعت فرنسا محمد على على السير في هذا الطريق بل وأرسلت إليه في ١٦ أغسطس ١٨٤٠ الكونت فالفسكي لبعث الطمأنينة في قلبه، وبذل هذا الكونت جهداً كبير لاقناع محمد على أنه لا أمل في نجاح دول اتفاق لندن، وأن حكومة لويس فيليب تعتنى بأمره وقدم له نصائح في مواجهة التحرشات البحرية وكيفية مقاومة الإجراءات العسكرية التى ستتخذها دول الأتفاق ضده.

ولم تكن تلك مهمة فالفسكى فقط بل كلف بأن يحث محمد علي على طلب الحماية والوساطة الفرنسية في هذا النزاع حتى تستطيع فرنسا أن تعود إلى دائرة إدارة الأزمة، وبعد إلحاح شديد فيه كثير من الكياسة واللباقه، وافق محمد علي على أن يحرر باغوص بك ناظر الخارجية كتاباً إلى قنصل فرنسا العام، يطلب فيه حماية حكومته ووساطتها في النزاع وحث فالفسكى حكومته على سرعة العمل لنجدة محمد على من الإجراءات العسكرية التى بدأت دول الاتفاق فى اتخاذها وطلب إرسال نجده فرنسية إليه تتمثل في ٤٠ أو ٥٠ ضابطا بحرياً مع مراقبة الأسطول الفرنسى للسفن الإنجليزية لمنع ضرب الأسكندرية أو نزول قوات الدول سواء في مصر أو بلاد الشام، وبذلك تستطيع فرنسا إخضاع محمد على للأوامر الصادرة من فرنسا.

وكان محمد على يدرك أن لفرنسا مصالح في وادى النيل، ولم يتوقع شراً من وراء هذه المساعى الفرنسية ولم ير غضاضة في الاستعانة بها، فكتب لابنه إبراهيم في ٢٠ أغسطس ١٨٤٠ قائلاً «في حالة وقوع حرب ستقدم فرنسا إلى مصر بحريتها ودبلوماسيتها على سبيل المعونة، وإذا كان رجال الآستانة قد رضوا حماية الدول الأربع فما من حرج علينا أن نقبل مساعدة فرنسا التى تؤيد دعوانا، والتى لها مصلحة كل المصلحة في تعضيدنا وتأييدنا».

وجدد فالفكسى فى ٢٤ أغسطس ١٨٤٠ الطلب من حكومته سرعة تقديم العون لمحمد على، خاصة وأن فرنسا لم تتخذ في هذا الطريق أية خطوة، في حين عمل محمد على بنصائحه وطلب من ابنه عدم السير إلى الآستانة، رغم إلحاح إبراهيم في طلب الإذن من والده لمهاجمتها، وكان محمد على قد أكد لفالفسكى أن محاولات الدول لتحريض بلاد الشام على العصيان لا تعنى شيئا له من ناحية نشر النداءات أو توزيع النقود

والأسلحة لأن الجنود المصريين يحتلون السهول، والأمير بشير الشهابى، المخلص له يسيطر على الجبل، ومعه رجال أمدهم بالأسلحة، وهؤلاء لن يستطيعوا التمرد، وإلا وقعوا بين نارين القوات المصرية في السهول والبحر من خلفهم.

وقد أرسل فالفسكى إلى حكومته يطلب منها أن ترسل إلى محمد على أميرالا و هيئة أركان حرب وميكانيكيين وعشرة ملايين فرنك بصفة قرض، لكى يستطيع محمد على الاستعداد جيدا للمقاومة،ولكن الحكومة الفرنسية لم تحرك ساكنا فى هذا الأمر ورغم أن تيير لم يقدم أى عون لمحمد على فإنه كثيرا ماكان يردد «الترقب المسلح والمسلح تسليحا قويا : تلك هى سياستنا» وبمراجعة الخطوات التى اتخذتها فرنسا منذ أن علمت بعقد الدول الأوربية لمعاهدة لندن نجد أنها اقتصرت على الأقوال لا الأفعال و ماذكرته لمحمد على ليس الا دغدغة للمشاعر و تسكين للخواطر، فاكتفت وزارة تيير ببث النصائح لمحمد على، ولم تنفذ ولو قدر ضئيل من الدعم الذى طالب به فالفسكى رسولها لمحمد على، وقد أكد بالمرستون أن فرنسا لن تفعل شيئا وأنها لن تساعد محمد على، كما أنها لا تملك وسائل مساعدته.

لقد كان استقراء بالمرستون صحيحا؛ فالملك لويس فيليب يميل للسلام وتيير لم ينفذ مقترحات فالفسكى، وسرعان مافترحماس فرنسا فى وقت كانت الدول الموقعة على المعاهدة تتخذ خطوات أكثر إجرائية، واتخذت قواتها مواقع استراتيجية للتدخل عسكريا إذا ما أصر محمد على على المقاومة ورفض شروط المعاهدة.

وعندما حل السادس و العشرون من أغسطس ١٨٤٠ توجه رفعت بك إلى محمد على، وفى حضور قناصل الدول العظمى الأربع أبلغه أن المهلة الأولى لقبول الشروط، التى عرضها السلطان قد انتهت ؛ فرد محمد على بأنه ليس لديه مايقوله، وأراد محمد على المناورة ؛ فعرض فى اليوم التالى على مندوب السلطان وقناصل الدول قبوله لحكم مصر الوراثى ؛ وأنه يطمع فى عطف السلطان فيما يخص حكم سوريا وراثيا، و رفض قناصل الدول قبول ما عرضه محمد على إلا إذا أعاد الاسطول العثمانى فورا و سحب جنوده من سوريا بعد ذلك ينتظر عطف السلطان.

لقد أراد محمد على أن يدير معركة تنفيذ نصوص المعاهدة بشيء من الدهاء، وتفويت الفرصة على الدول الأوربية، بنقل المعركة الى أرض السلطان العثمانى ؛ بإعلان قبول حكم مصر الوراثى، و الطمع فى عطف السلطان فى أن يحصل على سوريا تقديراً لما قدمه فى السابق له، و لكن قناصل الدول أدركوا أن فى قبول ذلك طرح للمسألة الشرقية على بساط البحث والتفاوض مرة أخرى وهو أمر غير مأمون العواقب، فرفضوا ذلك إلا بعد إعادة الأسطول والانسحاب من سوريا.

وفى ٤ سبتمبر عندما مرت مهلة العشرين يوما، حاول محمد على إعادة الكرة مرة أخرى عن طريق سكرتيره سامى بك، محاولا تحييد الدول العظمى وذلك عندما أخبر قناصلها بأن الرد على عرض السلطان قد أرسل إلى الآستانة و أنه سيبلغ منها لحكوماتهم، واعتبر القناصل قبول محمد على لاغيا، لأنه لم يعيد الأسطول ولم يسحب جنوده من سوريا.

واعتبرت الدول الأوربية والباب العالي رد محمد على المراوغ، وتمسكه بالأسطول العثماني، وعدم سحب جنوده من البلاد، التي نصت المعاهدة على إعادتها للدولة العثمانية رفضاً للاقتراحين الأول والثاني اللذين وردا بالمعاهدة وكتب الصدر الأعظم في ١٤ سبتمبر ١٨٤٠ إلى محمد على يبلغه أنه رداً على رفضه لشروط المعاهدة فإن السلطان يسترد منه ولايته على مصر، وقد وصل هذا الرد مصر في ٢٢ سبتمبر ١٨٤٠، وأخذ محمد على يستعد للحرب، وغادر قناصل الدول مصر في ٢٣ سبتمبر.

وبدا أن فرنسا ترفع يدها عن دعم مصر عسكرياً، واقتصرت على تقديم دعما سياسياً باهتا لهاً ؛ ففي ٨ أكتوبر ١٨٤٠ طلبت الحكومة الفرنسية من سفيرها في لندن إبلاغ نظيرتها البريطانية أنه إذا نفذ أمر السلطان بخلع محمد على فإن فرنسا ترى في ذلك اعتداء على التوازن السياسي العام، كما أرسلت إلى قنصلها في مصر تطلب منه إبلاغ محمد على أنها صارحت الحكومات بأنها لا تسمح بالقضاء على كيانة السياسي، هذه التحركات السياسية الباهتة جاءت في وقت سقطت فيه وصيدا وصور وبيروت

وغيرها.....، فلم يكن لها مردودها الفعال، وهو الأمر الذي جعل الأهالي في الإسكندرية يتساءلون عن الأسطول الفرنسي، خاصة وأن المدينة أصبحت مهددة بالقصف، وقد أبلغ القنصل الفرنسي تلك التساؤلات إلى حكومته ولم تحرك ساكنًا أيضا .

وأدرك محمد على أن فرنسا لن تساعده مساعدة جدية على أن يبقى له حكم سورياً مدة حياته، وكان الأسطول الانجليزي بالاشتراك مع القطع البحرية العثمانية و النمساوية، قد أمطر مدن الشام بوابل من القنابل، كما أنزل قوات مشتركة شمال بيروت، ونظراً للفرق الكبير بين قوات إبراهيم في الشام ٩٠ ألف جندي وقوات الحملة التي لا تكمل عشرة آلاف جندى لجأ العثمانيون ودول الاتفاق إلى تحريض الأهالى ضد إبراهيم ومدهم بالأسلحة، والأموال بغزارة، وبلغ ماتم توزيعه من أسلحة ٣٠ ألف بندقية؛ ليس هذا فحسب بل عمدت الدول المتحالفة إلى سلاح الخيانة فحاولت استمالة سليمان باشا الفرنساوى إليها؛ فعرضت عليه حكم إحدى الولايات العثمانية وراثياً مقابل الانقلاب على محمد على، ولكن سليمان باشا رفض سلوك طريق الخيانة، واشتعلت الثورة، وأصبحت القوات المصرية بين نارين الثوار وقوات دول الاتفاق.وانسحب إبراهيم من طرابلس واللاذقية وأطنة دون قتال، ورغم المقاومة العنيفة من عكا إلا أنها سقطت أيضاً في يد الحلفاء وكذلك يافا ونابلس، وتخلى الأمير بشير الشهابي عن محمد على وانضم إلى الحلفاء ورغم هذا نفوه إلى مالطة.

واجتمع مندوبو الدول الأربع في لندن في ١٤ نوفمبر ١٨٤٠ مدفوعين بمحاولة لم الشمل الأوربى وإعطاء محمد فرصة أخير لحفظ ماء الوجه، واستقر الرأي على مطالبة السلطان العثماني بالموافقة على إعطاء محمد على حكم مصر وراثياً طبقاً لشروط معاهدة لندن، على أن يكون له حرية استرداد هذا الحق إذا أخل محمد على أو أحد ذريته بتلك الشروط، مقابل أن يعلن محمد على خضوعه للسلطان وإعادة الأسطول العثماني وسحب جيوشه من سوريا وكريت وأطنة وبلاد العرب بلا إبطاء.

ولقد كانت الانتصارات المتوالية للحلفاء في بلاد الشام دافعاً لقائد قوات الحلفاء الأميرال ستوبفورد لأن يرسل بعض القطع الحربية إلى الاسكندرية بقيادة الكومودور شارل نابير، لمحاولة إجبار محمد على على الإذعان لمطالب الحلفاء، ولكن القوة التي كان يقودها نابير لم تكن كافية ؛ فأرسل إلى محمد على خطاباً يعرض فيه رد الأسطول العثماني، والانسحاب من سوريا، على أن تكفل الدول له حكم مصر الوراثي طبقاً لمقررات معاهدة لندن، وأدرك محمد على في ظل الأنباء السيئة الواردة من الشام عن الحرب الدائرة هناك، وتخلي فرنسا عنه، أن صوت العقل والحكمة لابد وأن يعلو على صوت الآمال والطموحات، فوافق محمد على الاستجابة لعرض نابيير ووقع معه باغوص بك في ٢٧ نوفمبر ١٨٤٠ اتفاقاً خول بموجبه محمد على حكم مصر وراثياً بضمانة الدول الأوربية، مع سحب القوات المصرية من سوريا وإعادة الأسطول العثماني .

ورغم اعتراض ستوبفورد، والسفير الإنجليزى في الآستانة، والسلطان العثماني على هذا الاتفاق بحجة أن نابير غير مخول بذلك إلا أن بالمرستون رأي أن أزمة خطيرة قد انتهت، فوافق على هذا الاتفاق وأيدته روسيا والنمسا وبروسيا واستجاب السلطان لمطالب الدول.

وأرسل محمد علي في ديسمبر ١٨٤٠ إلى الصدر الأعظم يخبره باستعداده لإعادة الأسطول العثماني، وأن إبراهيم باشا بدأ في الجلاء عن سوريا، وفي ١٧ يناير ١٨٤١ وصل بعض ضباط البحرية العثمانية لتسلم الأسطول.

وفي ١٣ فبراير ١٨٤١ أصدر السلطان العثماني «خطًا شريفًا» اعترف فيه لمحمد علي بلقب والى مصر، مع حق الوراثه، لكنه وضع بعض القيود الشديدة، التي تعطي للسلطان الحق في اختيار والى مصر ممن يراه من أولاد محمد علي الذكور أو أولاد أولادهم الذكور، فإذا انقرض نسل الذكور كان للباب العالي أن يختار من يشاء دون أن يكون لأولاد الإناث حق فيها، لا شك فى أن النص على حق الاختيار يفتح الباب للمنافسة بين ذرية محمد على وفي ذلك مصلحة للسلطان، كذلك حدد الفرمان قوات مصر بـ ١٨٠٠٠ ألف جندي، وحظر بناء سفن حربية إلا بإذن السلطان، ومراقبة مالية مصر ودفع ربع إيرادات الحكومة المصرية للباب العالي، وهذا الفرمان تعارض في بنود كثيرة مع نص معاهدة ١٨٤٠م.

لقد كان واضحاً أن وراء تشدد السلطان العثماني في بنود فرمان ١٣ فبراير، أصابع إنجليزية، وأن الشروط القاسية جاءت بإيعاز من اللورد بونسونبي السفير الإنجليزي في الآستانة لاصدر الأعظم رشيد باشا.

وقد اعترض محمد علي على ما ورد في الفرمان من شروط مجحفة، وطالب بتعديل بنود نظام وراثة الحكم، ومقدار ما تدفعه مصر للدولة العثمانية وحق منح الرتب؛ وتدخلت الدول الأوربية وعلى رأسها فرنسا، فنصحت السلطان العثماني بالتخفيف من هذه القيود، ومحاولة منها للضغط على الدول الأوربية رفضت فرنسا العودة إلى المتحالفين للاتفاق على مسألة المضايق إلا بعد إجابة شروط محمد علي، و رأى مترينخ ضرورة وضع حد للاضطراب الذي يسود أوروبا، وذلك بإعادة ضم فرنسا إلى التحالف الأوروبي، وأوضح للآستانة ولندن ضرورة إنهاء هذه المشكلة في الحال بمنح محمد علي حق الوراثة بدون أية قيود.

وقد أقال السلطان وزيره رشيد باشا وعين بدلاً منه رفعت باشا السفير السابق في فيينا، ثم فوض الأمر إلى ممثلي الدول الأربع المجتمعين في هيئة مؤتمر في لندن لبحث تعديلات فرمان ١٣ فبراير، وكانت النمسا وبروسيا من مؤيدي التعديل، أما إنجلترا فقد كانت متحفظة.

ونظراً لأن الباب العالي وصل إلى مرحلة من الضعف لم تمكنه من الإعتراض ؛ فما كان منه إلا أن عاود النظر في فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ ووافق على تعديل شروطه كما ارتضته الدول الأوربية فيما؛ عرف باسم لائحة ١٩ أبريل ١٨٤١م، والتي أكدت على جعل وراثة عرش مصر في أكبر سلالة محمد علي الذكور، عملا بقاعدة الأرشد فالأرشد، كذلك إعادة النظر فيما تدفعه مصر للباب العالي من أموال، وإعطاء والى مصر حق منح الرتب حتى رتبة أميرالاي، وما فوق ذلك يحق له منحها بعد استئذان السلطان.

وكان بالمرستون رافضاً اعتبار هذه الامتيازات نهائية طالما لم يقبلها محمد علي قبولاً صريحا، وظلت فرنسا رافضة التوقيع على الاتفاق الذي أعد في لندن لتقرير نظام المضايق وإنهاء الأزمة الشرقية حتى إجابة مطالب محمد على فى تعديل فرمان ١٣

فبراير، وفي محاولة لكتابة السطر الأخير في هذه الأزمة أرسل جيزوه وزير خارجية فرنسا إلى محمد علي ينصحه بقبول من غير تردد الفرمان الشاهاني الذي صدر في الأول من يونيه ١٨٤١م.

وفي ١٠ يونيه ١٨٤١ استقبل محمد علي مبعوث السلطان عبد المجيد وتسلم الفرمان يداً بيد، وبعد أن تلى عليه قبّله ورفعه إلى جبهته، ومنذ ذلك التاريخ، وحتى إعلان الحماية البريطانية على مصر في عام ١٩١٤م، حكمت أسرة محمد على مصر حكماً ذاتياً قريباً من الاستقلال.

وبحكم السيادة العثمانية، أصبحت قوات مصر البحرية والبرية جزءاً من القوات العثمانية، تشترك بناءً على طلب السلطان في الحروب التي يخوضها، كما حدث في الحرب العثمانية الروسية ١٨٧٦، وإخضاع الثورة في كريت وأصبحت قوانين الدولة العثمانية، ومعاهداتها تطبق على مصر مثلما حدث عندما صدر قانون التنظيمات العثمانية وجرى تطبيقه في مصر في عهد عباس الأول، ولكن الخديوي إسماعيل استطاع التخلص من معظم قيود فرمان يونية ١٨٤١ باستصدار فرمانات متوالية من السلطان العثماني، الذى كان يحق له التنازل عن حقوق أعطتها له معاهدة لندن ١٨٤٠، ولكن لا يحق له أن ينتقص من حقوق مصر التي وردت في المعاهدة أو التي قدمها لها لأنها الحقوق مكفولة بمعاهدة دولية.

سياسة محمد علي بعد معاهدة لندن ١٨٤٠ :

لم يؤدى قبول محمد على لشروط معاهدة لندن ١٨٤٠ إلى انهيار هذا الرجل أو تحطم آماله، ورغم أن أمراض الشيخوخة قد أصابته فإنه قد أعاد صياغة أحلامه وتطلعاته، فانكب على مشروعات الإصلاح وإعادة ترتيب أوراق البيت المصري في إطار الأوضاع الجديدة ؛ فبعد انحسار المشروعات التوسعية تركزت جهوده حول استكمال مشروع الإصلاح الزراعي، والتعليم المدني، وأحوال التجارة.

أما السياسة الخارجية، فقد تحسنت العلاقة بإنجلترا بعد سقوط وزارة الأحرار في

١٨٤١، وعينت الحكومة الإنجليزية باورنج قنصلاً لها في مصر واستطاع كسب ود وعطف محمد علي، فكان يستقبله كل يوم ويستمع إلى نصائحه، كما عمل رئيس الحكومة الإنجليزية اللورد أبردين على إعادة الصفاء للعلاقة مع محمد علي، وأرسلت الهدايا الإنجليزية إلى محمد علي سواءً من الملكة أو الحكومة أو شركة الهند البريطانية، حتى عندما عاد اللورد بالمرستون خصم محمد علي، إلى الحكومة في عام ١٨٤٧م، ظلت العلاقة على نفس الصفاء، بل إن بالمرستون طلب منه زيارة إنجلترا، مؤكداً له أن الملكه ستسر للقائه، وأن الحكومة ستعمل على تنظيم استقبال حافل له، ولكن الرحلة لم يقدر لها أن تتم.

ورغم التقاعس الفرنسي أثناء أزمة ١٨٤٠ إلا أن العلاقات المصرية الفرنسية لم يشوبها الفتور، فاستمرت العلاقة في طور الود والاحترام، وقد أنعم ملك فرنسا على محمد علي بالوشاح الأكبر، واستمر الفرنسيون في تدفق نحو مصر، يعملون بالتجارة، والمشاركة في المشروعات العمرانية في مصر كما استقبلت فرنسا إبراهيم باشا استقبالاً فخماً في ١٨٤٥م عندما قرر العلاج بأوروبا.

أما العلاقة مع السلطان العثماني، فكان محمد علي حريصاً على أن يسودها الصفاء ؛ فأرسل ابنه سعيد باشا لتقديم فروض الطاعة، وشارك السلطان في احتفالاته السنوية، بل وسافر محمد علي بنفسه بدعوة رسمية إلى الآستانة في ١٩ يوليو ١٨٤٦م، حيث استقبل استقبال الملوك، وزار مسقط رأسه «قولة» واستمرت العلاقة مع السلطان على هذا النحو من الود، فقد ضعف الرجل وأصابه الهرم.

وعندما كثرت عليه العلل والأمراض قرر القيام برحلة إلى أوربا للإستشفاء في ١٨٤٨م، وعندما وصل إلى نابولي علم بحدوث ثورة في فرنسا خلعت لويس فيليب عن عرشه، فعاد إلى مصر عازماً على تجهيز جيش لمساعدة صديقه لويس على العودة إلى عرشه، وقد كانت إدارة البلاد في يد إبراهيم، الذي توفى في حياته والده.

وفي ظهر ٢ أغسطس ١٨٤٩ رحل عن الدنيا محمد علي باشا في قصره بالإسكندرية وكان قد بلغ الثمانين من عمره، ونقل إلى القاهرة حيث دفن بمسجده الذي بناه في القعلة.

لقد غادر محمد علي الحياة، بعد أن ترك إرثاً عظيماً من القواعد والأسس التي بني عليها سياسة خارجية استطاع من خلالها تحقيق قدراً كبيراً من أحلامه ولولا أساليب الدس والخديعة والتآمر التي اتبعتها الدول الأوربية والسلطان العثماني، لكان لمحمد علي ومصر مكانة أخرى في التاريخ.

مراجع للاستشارة

أولاً: العربية :

■ **اسكندر أبكاريوس** : المناقب الإبراهيمية والمآثر الخديوية، المطبعة الوهبية، القاهرة ١٨٨١.

■ **جميل عبيد** : قصة احتلال محمد علي لليونان ١٨٢٤ - ١٨٢٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٠.

■ **رينيه قطاوي، و جورج قطاوي** : محمد علي وأوربا، ترجمة ألفريد يلوز، دار المعارف القاهرة ١٩٥٢م.

■ **عبد الحميد البطريق** : عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر ١٨٠٥ - ١٨٨١ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩.

■ **عبد الرحمن الرافعي** : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، عصر محمد علي، الجزء الثالث مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥١م.

■ **عبد الغفار محمد حسين** : بناء الدولة الحديثة فى مصر، القاهرة، دار المعارف ١٩٨١م.

■ **كــريم ثابت** : محمد علي، ط ٢، مطبعة المعارف ومكتبهتا، القاهرة ١٩٤٣م.

■ **محمد رفعت** : تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٠.

■ **محمد شفيق غربال** : محمد على الكبير، دار الهلال،القاهرة ١٩٨٦م.

■ **محمد صبرى** : تاريخ مصر محمد على إلى العصر الحديث، ط ٢، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٦.

■ **هنري دودويل** : الاتجاه السياسي لمصر في عهد محمد على مؤسس مصر الحديثة، ترجمة أحمد محمد عبد الخالق، وعلى أحمد شكري، مكتبة الآداب، القاهرة د.ت.

ثانيًا: الأجنبية :

Marlowe, John: Anglo - Egyptian Relations 1800-1953 London, 1954

الفصل الخامس

محمد علي- الرجل والعصر

قراءة فيما بين السطور!!

أقل من نصف قرن بقليل (مارس ١٨٠١- ٢ أغسطس ١٨٤٩) انقضت بين وصول محمد علي إلى مصر وبين انتقاله إلى رحاب الله، تربع خلالها على دست الحكم لاثنين وأربعين عاما بالتمام والكمال، وأحرز بذلك قصب السبق بين حكام مصر في تاريخها الحديث، كيفما كان لقبهم؛ باشوات أو خديويين أو سلاطين أو ملوك أو رؤساء جمهوريات!!

ومع طول المدة من جانب، ومع الإنجازات التي تم صنعها إبانها من جانب آخر، فإن توصيف فترة حكم الرجل «بالعصر Age » يكون دقيقا، وهو توصيف يطلق عادة على فترة إيجابية من فترات التاريخ العالمي أو الوطني، كأن يقال عصر العقل Age of Reason، على غير الحال لو سارت الأمور بشكل عكسي، إذ يُكتفى في هذه الحالة بتوصيفه «بالعهد Reign»، كأن يقال عهد الإرهاب Reign of Terror!

وبالنسبة للحالة الأولى فإن صناعة «العصر الجديد» لا تتوقف عند طول الفترة الزمنية، بل تمتد للأوضاع السائدة خلالها، فمن المعلوم أن الأمم تمر بين الحين والآخر بفترات انتقالية تصبح عملية التغيير فيها ضرورية، وتصدر هذه الضرورة في الغالب عن العجز الناجم عن عدم قدرة لحاق النظام القائم بالمتغيرات التي تصنعها عملية التطور الإنساني، وهي عملية دائمة لا تتوقف، ونرى أن مصر قد عرفت هذا الموقف خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والذي وصل إلى ذروته مع قدوم الحملة الفرنسية إلى البلاد في أواخره (١٧٩٨-١٨٠١)، والتي تكفلت بكشف العجز التاريخي البالغ الذي واجهه الحكم العثماني-المملوكي وقتئذ، الأمر الذي تأكد معه أنه خرج عن دائرة العصر، وكان مطلوبا أن يأتي من يملك القدرة على تشييعه إلى مقبرة التاريخ، وهو الدور الذي أداه بنجاح رجل ألباني قادم من ميناء صغير في «قوله»، وتصادف أن كان اسمه «محمد علي»!!

دلائل عديدة كانت تشير خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى أن النظام العثماني- المملوكي الذي كان قد بدأ مع سقوط السلطنة الملوكية في موقعة الريدانية الشهيرة عام ١٥١٧ وبدأ تأسيسه على أيدي سليم الأول ليستكمل البناء بعده السلطان سليمان القانوني .. قد انتهت فترة صلاحيته.

لقد ظل هذا النظام متماسكا خلال القرن السادس عشر، وذلك من خلال استخدام الأدوات المتاحة في ذلك القرن البعيد؛ حامية عسكرية قوية تتكون من سبع فرق المسماة بالأوجاقات، وبيوت مملوكية من بقايا العصر الزائل قبلت أن تعمل في خدمة النظام الجديد، خاصة وأن الاختلاف لم يكن كبيرا .. دولة إسلامية حلت محل دولة إسلامية أخرى، وقد زاد من طابعها الديني انتقال مقر الخلافة إليها، هذا فضلا عن شعب من أبناء الفلاحين في الريف، ورجال الطوائف الحرفية في المدن لم يجدوا فرقا كبيرا أن يحكمهم العثمانيون أو المماليك، الأمر الذي تؤكده قراءة كتابات المؤرخين في هذا العصر على رأسهم «ابن إياس» في عمله الشهير «بدائع الزهور في وقائع الدهور».

تخلخل هذا التماسك خلال القرن السابع عشر بسبب الخلل الذي دب بين طرفي الحكم، العثمانيين والمماليك، وقد حدث لصالح الأخيرين، خاصة بعد أن انشغل العنصر العسكري العثماني بشئون الحياة وتمازج رجاله مع أبناء الطوائف المصرية وفقدوا بالتالي طابعهم الحربي، وخاصة بعد أن أصبحت عضوية الوجاقات بالوراثة، بغض النظر عن الدراية العسكرية، هذا بينما تمكن المماليك من تأسيس بيوت قوية.

وتم حسم الموقف لصالح الأخيرين في القرن التالي، حتى أصبحوا الحكام الحقيقيين للبلاد، إلى الحد الذي كانوا يخلعون «الباشا» المولى بفرمان سلطاني إذا ما لم يرضوا عن سياساته، وإلى الدرجة التي مكنت أحدهم؛ «علي بك الجن» الذي اشتهر باسم «علي بك الكبير»، من تولي شئون البلاد وشق عصا الطاعة على الدولة العثمانية (١٧٦٩-١٧٧٣)، ومع أن حكومة اسطنبول قد تمكنت بالخديعة والخيانة من القضاء على حركة الرجل، إلا أن مقاليد الحكم ظلت في أيدي أقوى بيتين مملوكين، إبراهيم بك ومراد بك، مما دعا الدولة إلى أن تبعث بقوة كبيرة عام ١٧٨٦ بقيادة حسن باشا قبطان لكسر شوكتيهما، وإن لم يستطع الرجل استكمال مهمته بسبب الحرب التي نشأت مع روسيا مما ترتب عليه احتياج الدولة لقواتها الموجودة في مصر ليعاود كل من البكوات إبراهيم ومراد السيطرة على مقدرات البلاد، بكل ما صاحب هذه السيطرة من صراعات وفوضى ومظالم نزلت بالمصريين.

وفي تلك الظروف غير المواتية دخل طرف ثالث في الصراع القائم على البلاد .. الطرف الأوربي ممثلا في الحملة الفرنسية التي داهمت كل من في مصر؛ حكاما أو محكومين، إذ لم يكن يتوقع أحد أن يأتي الخطر هذه المرة من الشمال عبر البحر المتوسط، أو بحر الروم كما كانوا يسمونه، ذلك أن الجميع لم يكن على دراية تذكر بما يجري في بلاد الفرنجة!!

لم تكن لهم دراية أنه قبل تسع سنوات من قدوم هؤلاء قد اشتعلت الثورة الفرنسية، التي قضت على كل ما كان يقدسه المصريون .. خلع ولي الأمر، بل قطع رأسه على المقصلة، كما لم تكن لهم دراية بما ترتب على ذلك من حروب بين الثوار وبين الأنظمة الملكية السائدة في سائر أنحاء أوربا، والتي نجحت «فرنسا الثورة» في فض التحالف القائم بينها، ولم يعد في الميدان سوى بريطانيا بأسطولها الهائل وإمبراطوريتها التي لا تغيب عنها الشمس، الأمر الذي انتهى بموافقة «حكومة الإدارة» على إرسال حملة إلى مصر بقيادة الضابط المظفر «نابليون بونابرت» الذي كان قد أحرز انتصارات باهرة على إمبراطورية الهابسبرج في شمال إيطاليا خلال عامي ١٧٩٦-١٧٩٧.

ولسنا هنا بالطبع بصدد تناول تاريخ الحملة الفرنسية على مصر بقدر ما نحن بصدد تأثيرها على الأوضاع في أرض الكنانة، مما مهد لجملة المتغيرات التي أعقبتها، والتي انتهت بتولي محمد علي مسند الباشوية في العاصمة المصرية.

(١) بعضا من هذه المتغيرات خاصة بالدولة العثمانية التي لم يكن في استطاعتها منفردة أن تخرج «الفرنسيس» من باشوية مصر، وكان عليها أن تبحث عمن يساعدها في التخلص منهم، وكانت حكومة لندن على استعداد لتقديمها، الأمر الذي ترتب عليه تغير نظرة المصريين «للدولة العلية»!

(٢) البعض الآخر متصل بالمماليك، فقد سقط مع موقعة إمبابة (الإهرامات) ما ظلوا يحظون به من هيبة واحترام بين جموع المصريين، وبعد أن كان الفارس المملوكي المدجج بالأسلحة التقليدية مثل السيوف والقرابين (البنادق) هو المثل الأعلى للقوة في مصر، خاصة مع ما عرف عن هؤلاء من قدرة على الرماحة والمبارزة، فقد نتج عن هزيمتهم في هذه الموقعة وما تلاها من هروب مراد بك إلى الصعيد وإبراهيم بك إلى الشام تغير كبير في نظرة المصريين إليهم.



هذا فضلا عما ترتب عن تلك الموقعة أو المواقع التي سبقتها، ثم ما استتبع ذلك من مطاردة قوة فرنسية بقيادة ديزيريه لمراد بك ورجاله في الصعيد، ثم تقدم نابليون نفسه على رأس قواته إلى الشام .. ما ترتب على كل ذلك من «قصم ظهر» القوة المملوكية، التي لم يكن لديها مخزون تعوض به خسائرها، ولم تكن تستطيع في ظل ظروف الاضطرابات الناشبة أن تجدد هذه القوة من خلال نظامها المعتاد القائم على شراء العبيد وتربيتهم ثم تدريبهم التدريب العسكري الأمثل، مما كان يتطلب وقتا طويلا واستقرارا مفقودا.!

وبحسبة بسيطة فإن مماليك ما بعد خروج الحملة الفرنسية لم يكونوا أبدا بحجم ولا بقوة مماليك ما قبلها، وبالتالي كانت فرصة القضاء عليهم أكبر من الفرصة التي واتت سليم الأول قبل ثلاثة قرون، فهذا السلطان العثماني قضى على السلطنة المملوكية ولم يقض على بيوت المماليك، أما الفرنسيون فقد نالوا من هذه البيوت إلى الحد الذي أوهنها.

(٣) بقي المصريون، وعلى الرغم من المظالم التي كان يوقعها بهم نظام الحكم العثماني-المملوكي القديم، من إتاوات وسخرة واضطرابات ناجمة عن حالة التشرذم التي أصابت القوة الحاكمة خاصة خلال القرن الأخير .. بقوا قابلين لهذا الحكم اقتناعا بشرعيته، وأن الدولة العثمانية ظلت دولة الإسلام الكبرى التي ينبغي على الرعايا طاعة أولي الأمر فيها، وأن هذه الدولة مقابل ما تحصل عليهم من فرد وإتاوات وما تنزله بهم من مظالم فهي تتولى حمايتهم من أي خطر خارجي .. أقصى ما كان يستطيعه هؤلاء القيام باحتجاجات محدودة لرفع مظلمة ما، والتي عبروا عنها بإغلاق المحال أحيانا، أو اللجوء إلى شيوخ الأزهر والتوجه إلى بيت قاضي القضاة لرفع ظلاماتهم أحيانا أخرى، وكثيرا ما كانت تنتهي مثل تلك الهبات بمصالحات محدودة الأثر، أو بوعود من جانب الحكام لرفع المظالم قلما التزموا بتنفيذها.

بيد أن الفشل الذريع الذي منيت به القوى الحاكمة، عثمانيين أو مماليك، في مواجهة قوات «الفرنسيس» قد أفقدها الشرعية، خاصة بعد أن عجزت قوات السلطان

عن استعادة مصر دون الاستعانة بقوة مسيحية أخرى، هي بريطانيا، وخاصة بعد أن بدا ضعف المماليك الذين لم يتعلموا من الدرس، ولم يعملوا على لملمة أطرافهم بعد خروج الفرنسيس، وظلوا منقسمين رغم اختفاء قيادات ما قبل الحملة وظهور قيادات جديدة واحدة بزعامة عثمان البرديسي بك، والثانية بقيادة محمد بك الألفي.

فضلا عن ذلك فقد عاد الحكام القدامى، وبعد أن أفلستهم فترات القتال الطويلة مع الفرنسيين، وهم أشد رغبة في تعويض ما فاتهم، فزادت حدة أعمال النهب للمصريين من خلال الضرائب غير الشرعية، وكان وضعهم الجديد لا يسمح بذلك، مما يصبح مفهوما معه تغير نهج «أولاد البلد» في مقاومتهم .. ورأينا تجمعات هؤلاء وهي تهتف ضد أحد الزعيمين المملوكيين «إيش تاخد من تفليسي يابرديسي»، أو يصل بها الأمر أن تحاصر القلعة حيث يقيم ممثل السلطان العثماني، خورشيد باشا، وتشتبك مع قواته في قتال عنيف.

وفي هذا الجو الجديد صعد محمد علي على مسرح الأحداث .. وتوفر في ظل الظروف الجديدة الأمران: العصر الذي أصبح في مسيس الحاجة إلى التغيير، والرجل الذي توسم فيه المصريون القـدرة على صناعة هذا التغيير ..

مع سقوط شرعية النظام العثماني-المملوكي، وما استتبع هذا السقوط من صعود نجم القوة الشعبية المصرية التي وقفت وحيدة في ميدان مواجهة الحملة الفرنسية، لم يكن مستطاعا أن يبقى الحال على ما كان عليه قبل عام ١٧٩٨.

ويتدافع في هذه المناسبة السؤال التقليدي: لماذا لم ينتهز زعماء القوة الوحيدة التي بقيت في الميدان الفرصة للحلول محل القوتين البائدتين، أو اللتين في طريقهما إلى الاندثار .. لماذا لم يتول عمر مكرم ورفاقه حكم بلادهم بعد أن طالت سنوات حكم الآخرين لها.

يمكن أن نعزو ذلك لمجموعة من الأسباب .. منها: أن مثل هذا التصرف كان يمثل خروجا عن الدور التقليدي الذي ظل هؤلاء يؤدونه كوسطاء بين الحكام وبين الشعب،

والعمل على رفع المظالم التي ظل يوقعها الأولون بالأخيرين، وهو الدور الذي كانت له آلياته الخاصة، ولم تكن السنوات الثلاثة التي قضاها الفرنسيون في البلاد مدة كافية لتهيئتهم للعب دور مختلف.

ومنها: أن هؤلاء الغرباء قد ظلوا أصحاب القوة العسكرية حتى بعد خروج الفرنسيين من البلاد، إذ بينما كانوا يحملون السلاح كان المصريون متجردين منه، الأمر الذي عبر عنه محمد علي بعد توليه الباشوية في البلاد، وفي فترة قدوم الحملة الإنجليزية، المعروفة بحملة فريزر إلى الإسكندرية واحتلالها لها بسهولة، ثم تقدم قواتها إلى كل من رشيد والحماد، وعندما قصد الرجل زعماء المصريين لطلب السلاح جاءت قولته معبرة عن واقع الحال: «ليس على الرعية حمل سلاح وإنما عليهم دفع علوفات (رواتب) الجند»، وكان يعبر بذلك عن واقع قائم منذ مئات السنين.

ومنها ثالثا: أن المصريين لم يعتادوا على تولي مناصب الإدارة، يؤكد ذلك أنهم لم يأخذوا مأخذ الجد نظام الديوان الذي أشركهم فيه بونابرت والذي توسع فيه قائد الحملة الثالث جاك مينو، خاصة وقد رأوه نظاما مفروضا عليهم من المحتل الأجنبي، وأن هذا المحتل عندما قرر تسليح بعضا منهم فهو لم يمنح ثقته للمسلمين الذين ظلوا يرفعون راية المقاومة ضده، ومنحها لغيرهم من الأقباط وسواهم، ولعل الفرقة التي شكلها بقيادة أحد أقباط الصعيد، المعلم يعقوب، والذي منحه أحدهم لقب «الجنرال» تقدم نموذجا على ذلك.

كما أنه من المعلوم أن بونابرت قد بذل جهدا لإقناع المصريين بتولي أحد مشايخهم منصب القضاء بعد أن هرب القاضي التركي خارج البلاد، ونجح في ذلك، بعد لأي، واجتمعت كلمة العلماء على اختيار الشيخ أحمد العريشي لتولى القضاء فألبسه بونابرت فروة ثمينة، ثم أصدر منشورا طبعت منه عدة نسخ ألصقت بالأسواق «وصورتها جواب إلى محفل الديوان من حضرة ساري عسكر الكبير بونابرته، أمير الجيوش الفرنسية»، وذكر المنشور كيف استحسن أن «يجتمع علماء المسلمين ويختاروا باتفاقهم قاضيا شرعيا من علماء مصر وعقلائهم لأجل موافقة القرآن العظيم باتباع سبيل

المؤمنين». وهو التعيين الذي لم يستمر وقتا طويلا على أي الحال، فقد سقط الرجل من منصبه في أعقاب جلاء الفرنسيين عن البلاد، وعودة القاضي العثماني!

مع وضع اعتبارات العصر موضع الحسبان، وبدراسة الجوانب الشخصية لمحمد علي، يمكن تفسير ما جرى بين عامي ١٨٠١و ١٨١١، وهي الفترة التي تنقسم إلى قسمين، تمتد أولاهما بين خروج الفرنسيين واحتلال محمد علي لمقعد الباشوية عام ١٨٠٥، ثم نجاحه في التخلص من كل معوقات بناء الدولة المركزية خلال الست سنوات التالية.

لقد نجح الرجل في استثمار الأوضاع التي أعقبت جلاء الفرنسيين بشكل يدل على وعيه بمفردات الصراع التي تعاظم تأثيرها عقب هذا الجلاء، وكانت عنده دائما الحجة الجاهزة .. عجز الحاكم المقيم في القلعة عن دفع علوفات الجند، والتي كانت مصدر صداع دائم لأي من هؤلاء الحكام، سواء منهم الباشوات المعينين بفرمان سلطاني مثل خسرو وخورشيد وعلي الجزايرلي، أو من استولوا على السلطة وبقوا في انتظار هذا الفرمان مثل المماليك، محمد الألفي وعثمان البرديسي، أو من الألبان أنفسهم مثل طاهر باشا.

فقد أدت هبات هؤلاء الجند إلى سعي كل من جلس على كرسي الباشوية في القلعة للحصول على المال، في وقت كانت الخزينة خاوية بعد ثلاث سنوات من الفوضى والاضطراب .. فترة وجود الحملة الفرنسية في البلاد، وكانت الوسيلة المثلى لتحقيق هذا الغرض بفرض كل الضرائب «غير الشرعية»، من إتاوات وفرد، بما كان يصحب ذلك من تململ المصريين والذي تحول في كثير من الأحوال إلى حالة من العصيان الذي كان يقوده الشيوخ من علماء الأزهر وقاضي القضاة ونقيب الأشراف.

وقد استثمر محمد علي هذه الأوضاع أفضل استثمار، فهو قد تخلص من رئيسه قائد الألبان، طاهر باشا، بعد انتفاضة من انتفاضات الجند المطالبين بالعلوفة، مما ترتب عليه أن خلصت له القيادة، وأصبح المتحكم الأول في هذه القوة من الجنود غير النظاميين التابعين للجيش العثماني الذي شارك في إخراج الفرنسيين من البلاد، الأهم من ذلك أنه قد نجح في تطويع هذه الفرقة واستخدامها لتنفيذ مآربه في حروبه ضد المماليك، بل وفي بقائه في البلاد حتى بعد صدور أوامر الباب العالي برحيله عنها بعد فترة وجيزة من

وصوله إلى مسند الباشوية في القلعة .. وكانت حجته الجاهزة أنه لا يستطيع أن يفعل ذلك قبل أداء «علوفات الجند»، وإلا تعرض لما تعرض له سابقوه والتي وصلت إلى فتك هؤلاء بهم.

من جانب آخر فقد أدت بعض محاولات هؤلاء للوفاء بمتطلبات الجند إلى هبات شعبية كبيرة، وإذا كان يصعب القول أن الرجل وقف وراء مثل تلك الهبات، إلا أنه لا يمكن إنكار أنه وقف منها موقف الرضاء، ولعل أشهرها الهبة التي قام بها القاهريون ضد المماليك خلال الفترة القصيرة التي حكموا فيها البلاد أثناء تلك السنوات المضطربة، حين هاج المصريون عليهم وخرجوا من دورهم يرددون الهتافات ضد البرديسي، وانتهى الأمر بخروج هؤلاء من «المحروسة»، وكان الخروج الأخير، إذ لم يسمح لهم محمد علي أبدا بعد ذلك بالرجوع حكاما، خاصة بعد أن أجهز على أغلب قياداتهم فيما عرفّه بعض المؤرخين بالمذبحة، مما سيكون محل نظر فيما بعد.

أما «الباشوات» العثمانيين فلم يعمر أي منهم طويلا، فهم في مواجهة دائمة مع المماليك، وهي المواجهة التي تعددت ميادينها من دمنهور شمالا إلى المنيا جنوبا، والتي استنفدت كثيرا من الأموال وزادت من ضغوط الجنود الذين واجهوا هؤلاء بينما جلس الباشوات على مقاعدهم الوثيرة في القلعة، ومن ثم كان التخلص منهم ميسورا .. الوحيد الذي قاوم لبعض الوقت كان خورشيد باشا، ولكنه انتهى مثل الآخرين.

في نفس الفترة تخلص محمد علي من تهديدات التدخل الأجنبي، الأمر الذي لم يحدث نتيجة لجهد بذله، بقدر ما حدث بسبب تطورات العلاقات الدولية، فقد بقيت القوات البريطانية التي شاركت في إجلاء الفرنسيين عن البلاد لبضعة شهور في البلاد، حتى انتهى الأمر بعقد الصلح المشهور باسم «إميان» عام ١٨٠٢ مع فرنسا، وكان من بين شروطه جلاء هذه القوات عن أرض الكنانة مما تحقق بعد فترة قصيرة.

وقد نجا محمد علي في ذات الوقت من ضغوط الجند المطالبين بعلوفاتهم، وقد اتبع لتحقيق ذلك سياسة اتسمت بقدر كبير من الذكاء، فهو فضلا عن عيشه في وسط هؤلاء وإقناعهم بأنه واحد منهم، فقد نجح في نفس الوقت في أن يدخل في روعهم بأن حصولهم على مطالبهم مرهون بوجوده على رأسهم، الأمر الذي لم يعودوا معه مصدرا لتهديد الرجل، حتى بعد أن جلس على المقعد المرتجى .. مقعد الباشوية!!

وقد بلغ الرجل قمة الذكاء بعد أن تخلى عن سياسة «الاستعلاء» على المصريين الذين مثلتهم الزعامة الشعبية، على رأسها السيد عمر مكرم، وهي سياسة طالما اتبعها الحكام العثمانيون السابقون الذين نظروا دائما إلى أنفسهم باعتبارهم ممثلين للسلطان العثماني وأنهم جاءوا من «الدولة العلية» لحكم هؤلاء «الفلاحين الأجلاف»، وأنه ليس على هؤلاء سوى «السمع والطاعة»، وهم في ذلك لم يتنبهوا إلى ما أصاب مكانتهم من ضمور، وما أصاب شرعيتهم من دمار بعد هزيمتهم المروعة أمام الفرنجة الذين قادهم «بونابرته»!!

قاد كل ذلك في النهاية إلى هذا المشهد الدرامي الذي حدث مساء يوم ١٣ مايو عام ١٨٠٥ عندما ألبس العلماء هذا الباشا «الكرك والقفطان» رمزا لتوليته مسند الحكم في عاصمة المعز، وكان نقطة الذروة في ثورة هؤلاء على الباشا خورشيد، وإرساء المبدأ الشهير في المناقشة التي جرت بينهم وبين ممثل الباشا المخلوع الذي أعلن أنه مولى من قبل السلطان ولا يخلع بأمر الفلاحين، فقال أحدهم أن الشرع يسمح لهم بخلع الحاكم الظالم.

ولم يكن هذا المشهد نهاية لعصر الحكام القادمين من استنبول وهم يحملون الفرمان القاضي بتوليهم السلطة في البلاد، فقد استغرق الأمر وقتا إلى حين وصول الفرمان العثماني القاضي بتولي محمد علي الحكم في البلاد، ونعتقد أن الحكام في الأستانة قد اعتقدوا أنه لن يسري مفعول هذا الفرمان إلا لوقت قصير، تنتهي خلاله فترة فوران زعماء الشعب الذين اختاروا الحاكم الجديد بشروطهم وليس بإرادة سلطانية، غير أن الأسابيع التالية أكدت على تصميم هؤلاء على موقفهم وانتهت بنزول خورشيد باشا على إرادتهم بعد أن وضح تصميمهم على التخلص منه، إلى الحد الذي تراشقوا فيه بالنيران مع جنوده من الأماكن العالية المحيطة بالقلعة.

مرة أخرى وعلى مستويات عديدة ينجح «محمد علي» في فهم «روح العصر» والتعامل مع مفرداته على نحو أدى في النهاية إلى انفراده بالسلطة، على الصورة التي قام بها ملوك الدول الحديثة في أوربا، وإن كانت قد اختلفت الملامح بحكم اختلاف الظروف.

فقد صنعت «اللامركزية» الأوربية نظم إقطاعية ودينية وفكرية مختلفة جد الاختلاف عما كان واقعا في مصر، إذ بينما كان الإقطاعيون مقيمين في قلاعهم في سائر أنحاء البلاد، فقد كان الملتزمون في مصر منبتي الصلة عن الأراضي التي تقع فيها زمامات التزاماتهم، مماليكا كانوا أو شيوخا من علماء الأزهر وغيره، أو تجارا، لذا فقد كانت مهمة الملوك في صناعة الدول المركزية في الغرب مختلفة كثيرا، صحيح أنهم اعتمدوا في جانب من عملهم هذا على قواتهم والتي كثيرا ما كانت تنضم إليها قوات الإقطاعيين في بعض الحروب التي تهدد المملكة، غير أن الحروب التي خاضوها مع (بعض) الإقطاعيين لم تكن هي الوسيلة الوحيدة لبناء الحكومة الملكية المركزية، فقد لازمها في كثير من الأوقات وسائل أخرى أشهرها الاتحاد مع بعض الإقطاعيات من خلال عمليات المصاهرة، بما عرف «بزواج المصلحة»، الأهم من ذلك أن نشوء هذه الحكومات قد تم من خلال التحالف مع الطبقة الجديدة الناشئة من «التجار الأحرار» التي عرفت «بالبورجوازية» والتي كانت تملك المال اللازم للوفاء بحاجة أداة الحرب الملكية، فقد كان لهؤلاء مصلحة مهمة في وقوع البلاد كلها تحت سلطة مركزية واحدة بما يترتب عليه توسيع السوق ليشمل الدولة كلها، وما ينتج عنه أيضا من زيادة فرص الاستثمار والتراكم التي تمثل روح الرأسمالية التجارية.

وكان الأمر مختلفا جد الاختلاف بالنسبة لمصر فالطبقة الوسطى في البلاد لم تأخذ حظها من التطور فيما حدث لقرينتها في أوربا، ربما لوجود السوق الكبيرة التي تمثل دولة الخلافة العثمانية، حتى أنه لما بدأت تظهر بعض الملامح الرأسمالية على هذه الطبقة لم يملك مؤرخ أمريكي؛ بيتر جران، سوى أن يوصفها «بالجذور الإسلامية للرأسمالية – مصر١٧٦٠-١٨٤٠» .. بالتالي لم تكن هذه الطبقة في مطلع القرن، وخلال فترة سعي محمد علي لبناء الحكومة المركزية في مصر، صاحبة مصلحة ملحة في دعمه، خاصة إذا ما لاحظنا أن كثيرا من أبنائها كانوا قد وجهوا قدرا من استثماراتهم في اقتناء زمامات الالتزام، وهو النظام الذي أجهز عليه الباشا فيما بعد.

ومن ثم لم يكن أمام الباشا سوى استخدام أسلحة العصر، القوة الباطشة: إذ كان المبدأ السائد بين المتصارعين أن على كل طرف أن «يتغدى بخصمه قبل أن يتعشى هذا به» ، هذا فضلا عن سلاح التآمر والوقيعة بين خصومه، أو من اعتقد أنهم يقفون

حجر عثرة في سبيل بناء الدولة التي يسعى لإقامتها وهو ما بز فيه محمد علي مختلف الأجنحة، وعندما لا ينجح في هذا أو ذاك كان الرجل يعتمد على سلاح المال، وكان لا يخيب أبداً.

القوة الباطشة استخدمها مع المماليك، الذين كانوا بحكم تكوينهم العسكري لا يفهمون لغة سواها، فيما جرى في الحادثة الدموية التي جرت في القلعة عام ١٨١١ وتخلص من أغلب قياداتهم من خلالها بضربة واحدة، وهو العمل الذي كان محل إدانة بعض المؤرخين المعاصرين الذين حكموا في النظر إليه المعايير الأخلاقية، ولعل ما جاء في بعض صفحات هذا العمل من أن محمد علي قد سخر من بعض آراء ميكيافيلي عندما ألقيت على مسامعه، ورأى أنه يعرف أكثر منها .. باختصار فقد رأى الباشا أنه أستاذ لصاحب كتاب «الأمير» لا العكس .. لعل ذلك يؤكد هذه الحقيقة!!

وتؤكد قراءة الجبرتي، وفي أكثر من موقع، أن «المؤامرة» كانت إحدى أدوات السياسة في ذلك العصر، ليس فقط بين سائر الفرقاء، وإنما داخل كل فريق، وخاصة بين كبار البكوات من المماليك، الذين راحوا في النهاية ضحية للأسلوب الذي اتبعوه مع بعضهم البعض، ومن ثم يصعب إدانة باشا مصر على استخدامه أداة طالما استخدمها المتصارعون في ميدان السياسة في العاصمة المصرية.

ثم أن هؤلاء الناقدين قد تناسوا أن ملكا مثل هنري الثامن في إنجلترا لم يتردد عام ١٥٣٥، بعد محاكمة صورية، من قطع رأس أعز أصدقائه، السير توماس مور More، ليس لسبب سوى أنه ظل على ولائه لبابا روما وإعلائه لهذا الولاء على ولائه للملك، الأمر الذي لم يكن يسمح به ملوك أوربا في فترة بنائهم لدولهم المركزية، وهو الحدث الذي دخل التاريخ إلى حد أنه قد صور كشريط سينمائي مشهور تحت اسم «رجل لكل العصور»!!.

الإشكالية التي أثارت جدلا أكثر كانت فيما فعله الرجل في التخلص من الزعامة الشعبية التي ساندته حتى أوصلته إلى مسند الباشوية .. سواء من العلماء أو من الأفراد العاديين من أبناء طوائف الحرف، وبينما يمثل السيد «عمر مكرم» نقيب الأشراف

الأولين، يمثل «الحجاج الخضري» شيخ طائفة الخضرية الأخيرين، وقد استخدم محمد علي مع كل من الرجلين الوسيلة التي تناسب مقامه!

«السيد عمر مكرم» استخدم معه وسيلة الدس بينه وبين زملائه من المشايخ فيما يرويه الجبرتي عن لقاء بين محمد علي وبعض المشايخ الذين تشفعوا لعمر مكرم أنه لم يلب دعوة للقاء الباشا «فأخذ يلوم على السيد عمر تخلفه وتعنته ويثني على البواقي .. فقال الشيخ المهدي: وهو ليس إلا بنا وإذا خلا عنا فلا يسوى بشيء إن هو إلا صاحب حرفة أو جابي .. فعند ذلك تبين قصد الباشا لهم ووافق ذلك ما في نفوسهم من حقد للسيد عمر، ثم تناجوا معه حصة، وقاموا منصرفين مذبذبين ومظهرين خلاف ما هو كامن في نفوسهم من حقد وحظوظ النفس غير مفكرين في العواقب».

بيد أن محمد علي كان ذكيا حين قرر مع ما استقر عليه رأيه بنفي السيد عمر من المحروسة إلى دمياط أن يكون خروجه كريما متفقا مع مقامه فيما رواه الجبرتي أيضا بقوله: «اجتمع المودعون للسيد عمر، ثم حضر محمد كتخدا الباشا، فعند وصوله قام السيد عمر وركب في الحال، وخرج صحبته وشيعه الكثير من المتعممين وغيرهم، وهو يتباكون حزنا على فراقه، وكذلك اغتم الناس على سفره وخروجه من مصر، لأنه كان ركنا وملجئا ومقصدا للناس ولتعصبه على نصرة الحق».

أما «الحجاج الخضري» فقد تخلص منه محمد علي بطريقة تليق بمقامه أيضا باعتباره من «حرافيش الناس»، فيما نتبينه أيضا من رواية الجبرتي، وجاء فيها قوله «وفي يوم الخميس ١٧ رمضان طلب المحتسب حجاج الخضري الشهير بنواحي الرميلة، فأخذه إلى الجمالية وشنقه على السبيل المجاورة لحارة المبيضة، وذلك في سادس ساعة من الليل وقت السحور، وتركوه معلقا لمثلها من الليلة القابلة»!

وتصدر الإشكالية من أن كثيرين قد رأوا أن ما ارتكبه محمد علي حيال الزعامة الشعبية قد أفقد مصر الدور الذي لعبته الطبقة البورجوازية في أوربا بأن تكون رقيبا على تصرفات الملوك الجدد، وما اتصل من ذلك بدور البرلمانات في الحياة السياسية للبلاد، وإذا كنا نتفق مع هؤلاء في رأيهم فإننا لا نوافقهم على خطأ ما ارتكبه الباشا، فقد كان في

النهاية حاكما شرقيا ممن تؤدي الظروف المحيطة بهم إلى الاستئثار بالسلطة تحت دعاوى مختلفة .. بدءا من القول بطاعة أولي الأمر وانتهاء إلى ترديد التوصيف المشهور «بولي النعم»، وكان من الصعب أن يخرج الرجل عن هذا المناخ العام لما قد يعنيه من وصفه بالضعف !!.

يبقى أخيرا خلال تلك الفترة التي نجح فيها الباشا الجديد من إزالة كثير من الركام الذي خلفه العهد العثماني رصد نجاحه في التخلص من التدخل الأوربي العسكري، الذي جسده الإنجليز هذه المرة، في الحملة التي أرسلتها حكومة لندن إلى شمالي البلاد عام ١٨٠٧، وبدأت بالإسكندرية ثم تحركت إلى رشيد فالحماد، والتي عرفت بحملة فريزر.

والمعلوم أن هذه الحملة المحدودة قد جرت في ظل الصراع الذي احتدم بين الدولتين الغربيتين الكبيرتين، بريطانيا وفرنسا، خاصة وأن الإمبراطورية الفرنسية التي شكلها نابليون الأول كانت قد وصلت إلى ذروتها في ذلك الوقت بعد صلح تلست الذي انعقد في ذات العام، وأنها لم تكن حملة شاملة مثل الفرنسية التي سبقتها بتسع سنوات، وإنما كانت ذات أهداف محددة تتمثل في السيطرة على سواحل البلاد الشمالية لمنع الفرنسيين من الوصول إليها، وإقامة حكم موال لها في الداخل من المماليك الذين يتزعمهم الألفي بك، الذي رأوه أقدر على حكم البلاد من الباشوات العثمانيين، إذ لم يكونوا قد قدروا بعد طبيعة الباشا الجديد، الذي يقال أنه كان في حملة مطاردة للمماليك في الصعيد عندما بلغه أخبار وصول الحملة إلى الإسكندرية الأمر الذي دعاه إلى التلكؤ في العودة، وهو قول لا نتفق معه تماما.

ويهتم مؤرخو الحركة الوطنية بنجاح المصريين في مقاومة الحملة فيما جرى في رشيد، ويصل الأمر بهم إلى عزو فشل الحملة لهذه المقاومة، وهم محقون في ذلك، ولكن إلى حد ..

فقد تضافرت عدة اعتبارات لصناعة هذا الفشل، منها: أن الإنجليز أنفسهم لم يخططوا لغزو البلاد من الأصل، فكما سبقت الإشارة جاءت الحملة لحماية السواحل

الشمالية من احتمالات السيطرة الفرنسية، غير أنها فشلت حتى في تحقيق هذا الغرض المحدود في رشيد، ولم تجر كالسكين في قالب الزبد كما حدث بالنسبة للفرنسيين في حملتهم النابليونية، فقد كانت الظروف مختلفة هذه المرة بعد أن عرك المصريون محاولة الغزو الأوربي السابقة ولم تعد صورة الفرنجة الباهتة التي ورثوها عن فترة الحروب الصليبية قائمة، ومن ثم فقد كانوا يواجهون هذه المرة عدوا معلوما، وليس المجهول كما حدث في المرة الأولى.

اعتبار آخر نتج عن وضع الإنجليز القوة المملوكية في حساباتهم عند إرسالهم للحملة، وهي قوة كانت قد استنفدت قواها، سواء بسبب الانقسام التقليدي بين بيوتها الكبار، الألفي والبرديسي، أو بسبب وفاة الأول قبيل قدوم الحملة الجديدة مما أدى إلى انهيار أهم الركائز التي قامت عليها خطة الحملة.

بقي أخيرا في عملية إزالة الركام النجاح الذي أحرزه محمد علي، بمساعدة المصريين أيضا، في التخلص من سياسة الدولة العثمانية التقليدية بعدم الإبقاء على باشا في «ولاية مصر المعهودة» إلا لفترة محدودة، وقد انطبقت هذه السياسة على الباشا الجديد أكثر من غيره، فقد صدر له فرمان تولي حكم مصر تحت ضغط من جانب الزعامة الشعبية وليس نتاجا لإرادة سلطانية خالصة، وقد تصورت دوائر الباب العالي أن بقاء الرجل على مقعده في القلعة لن يستمر طويلا، مما دعاها إلى عزله بعد عام فحسب من توليته وأرسلت باشا جديد تدعمه قوة بحرية.

ولأن محمد علي كان يفهم روح العصر فقد تذرع بعدة حجج للامتناع عن تنفيذ الإرادة السلطانية الجديدة .. أنه لا يستطيع أن يغادر البلاد قبل أن يدفع مرتبات الجند وإلا عرض حياته للخطر، كما حدث لسابقيه، استكتاب العلماء الذين كان لا زال يعتمد عليهم عرضحالا إلى السلطان يتمسكون فيه بالباشا الجديد خاصة وأنه خلال الفترة القصيرة السابقة نجح في «إغراء العساكر وتقويتهم على دفع الأشقياء والمفسدين والطغاة والمتمردين، امتثالا لأوامر الدولة العلية في دفعهم والخروج من حقهم»، ثم عمد أخيرا إلى إقناع قائد الأسطول وكبار رجال الصدارة في استنبول بأنه الأصلح في هذه الظروف بإغراقهم بالأموال والهدايا، وحقق بذلك هدفه من البقاء حاكما للبلاد.

وبعد إزالة «ركام النظام القديم» على هذا النحو شرع محمد علي في عمله الذي أدخله من أوسع أبواب التاريخ المصري .. بناء الدولة الحديثة، بكل القضايا التي أثارها، وبكل الآثار التي انعكست على الأحوال المصرية حتى هذه اللحظة.

على الرغم من أن عديدا من المؤرخين يضعون الفترة الفاصلة بين عامي ١٨١١ و ١٨٤٠ في حزمة واحدة باعتبارها فترة بناء الدولة الحديثة إلا أننا نفضل هنا أن نميز بين فترات ثلاث تكاد تكون متساوية من تلك العقود الثلاثة ..

الفترة الأولى يمكن توصيفها «ببدايات البناء» والتي تمتد بين عامي ١٨١١و١٨٢٠، وتستغرق الفترة الثانية العقد التالي، والممتد حتى عام ١٨٣١ ويمكن توصيفها بفترة «التحول الكبير»، أما الفترة الأخيرة التي استمرت حتى إعلان التسوية التي أقرت حكم مصر لمحمد علي عام ١٨٤١، فقد كانت بمثابة «مرحلة الانطلاق» للدولة الحديثة.

أهم ما جرى في «بدايات البناء» أمران؛ أولهما التغييرات الاقتصادية العميقة التي نجمت عن السياسات الجديدة للرجل، وثانيهما: الحملة التي أرسلها لشبه الجزيرة العربية للقضاء على الحركة الوهابية تلبية لأوامر السلطان.

كان أهم ما حدث خلال تلك الفترة في الميدان الاقتصادي الإلغاء التدريجي لنظام الالتزام، والذي بدأ في الصعيد ثم انتقل إلى الدلتا، وما تبعه من مسح الأرض وتنظيمها على نحو جديد، وتحولها إلى ملكية الحكومة، هذا فضلا عن التغييرات التي أدخلت على نظام الزراعة بحيث غلبت المحاصيل النقدية على المحاصيل الاستهلاكية، بكل ما عناه ذلك من التحول من نظام الاقتصاد الإقطاعي إلى نظام الاقتصاد الرأسمالي، حتى لو كانت «رأسمالية الدولة».

وقد لقي هذا النظام نجاحا كبيرا لما شهدته بداياته من حاجة أوربية إلى المحاصيل التي تنتجها مصر بسبب «الحصار القاري» الذي كان قد فرضه نابليون على الجزر البريطانية، مما وفى بكثير من الاحتياجات الاقتصادية للدولة الناشئة، وهي الاحتياجات التي نجمت عن تورط محمد علي في الحرب ضد الوهابيين في شبه الجزيرة العربية، بعد أن استنجدت به الدولة لمواجهة هؤلاء الثوار الذين استولوا على الأماكن المقدسة ومنعوا المسلمين من أداء فريضة الحج، وبعد أن فشل سائر باشوات الولايات القريبة في أداء هذه

المهمة، والتي نتجت أيضا عن تزايد حاجة محمد علي للمال في ذلك العقد بعد أن شرع في بناء جهاز إداري مركزي حديث، وبعد أن شرع في نفس الوقت في التخطيط لإقامة جيش جديد على نمط مختلف عن الجيش السائد في الدولة.

بيد أن النظام الاقتصادي الجديد الذي أقامه محمد علي خلال تلك الفترة، والذي اعتمد على احتكار الدولة لسائر وسائل الإنتاج مع آثاره الطيبة التي تبدت في سد أغلب حاجات الحكومة الجديدة من المال إلا أنه على المدى البعيد ساهم في صنع الطبقة الاجتماعية التي حكمت البلاد لفترة غير قصيرة، وهي طبقة الأرستقراطية الزراعية أو من أسماهم المصريون «الأعيان والوجهاء»، والذين تمتعوا غالبا برتب البكوية والباشوية، والتي احتكرت مناصب الحكام، سواء على مستوى الإدارة المركزية أو على مستوى إدارة المديريات.

والعلاقة بين النظام الاقتصادي الجديد الذي أقامه محمد علي وبين هذه الطبقة نشأت من المنح من الأراضي الزراعية التي حصل عليها هؤلاء من ولي النعم، والتي جاء بعضها من الأراضي المستبعدة من التأريع والتي سميت بالأبعاديات، وجاء بعضها الآخر من المنح المباشر التي وهبت للقريبين من السلطة والتي عرفت باسم الجفالك.

وقد أعطى هذا النظام للطبقة الجديدة السند الاقتصادي كما أغرى أبناءها بالاستقرار في مصر بشكل دائم، ولم يعد منهم إلى تركيا إلا أعداد قليلة، وقد ظلت هذه الطبقة تهيمن على مفاتيح السلطة حتى أواخر القرن التاسع عشر حين بدأ ورودها من تركيا يقل تدريجيا وحين تصاهرت مع بعض الأسر المصرية.

من جانب آخر نتج عن نظام الاحتكار ضغوط أوربية ظل محمد علي يواجهها بامتداد عهده، وإن لم ينجح بنوه في الاستمرار في المقاومة، ذلك أنه بعد انتهاء الحروب النابليونية وانتهاء حاجة بريطانيا إلى المحاصيل المصرية بعد انهيار سياسة الحصار القاري، ولما كان استمرار هذا النظام في مصر أو في غيرها من ولايات الدولة العثمانية يعوق المصالح التجارية البريطانية التي تعتمد على حرية التجارة، فقد أخذت حكومة لندن في الضغط على حكومة استنبول لإلغاء أي نظام احتكاري في ولايات الدولة، وكانت مصر الهدف الأول من وراء هذا الضغط.

وقد نجحت الحكومة الإنجليزية بالفعل عام ١٨٣٨ في عقد معاهدة «بالطة ليمان» مع الجانب التركي والتي وافق فيها على إلغاء نظام الاحتكار في سائر أنحاء الإمبراطورية العثمانية، وفي طليعتها مصر بالطبع.

صحيح أن محمد علي ظل يتملص بوسيلة أو بأخرى في عدم تطبيق بنود هذه المعاهدة حتى نهاية عهده (١٨٤٨)، إلا أن تلك السياسات كان عمرها محدود، إذ لم يلبث خليفته عباس الأول أن سلم بإلغاء هذا النظام، خاصة وأن علاقته ببريطانيا كانت أفضل من علاقة جده بهذه الإمبراطورية، وهي العلاقة التي تبدت في تنفيذ مشروع سكة حديد السويس-الإسكندرية على أيدي إحدى الشركات الإنجليزية.

على الجانب الآخر عرف ذلك العقد الحملة المصرية على شبه الجزيرة العربية استجابة للمطلب السلطاني بالقضاء على الثورة الوهابية بكل ما خلفته على مشروع محمد علي من إيجابيات وسلبيات.

لعل أهم السلبيات -في تقديرنا- أن باشا مصر لم يكن قد أكمل من بناية الدولة الحديثة ما يمكنه من القيام بمثل هذه الحملة، الأمر الذي دعاه إلى التسويف أكثر من مرة، وبحجج مختلفة، في الاستجابة لمطلب الباب العالي بإرسال الحملة.

فضلا عن ذلك فقد كان الرجل يعلم أنه يبعث بقواته للحرب في بيئة صحراوية غير مواتية، وهو ما كلفه كثيرا من المال وكثيرا من الوقت، فقد استغرقت العمليات حتى سقوط الدرعية ثمان سنوات بالتمام والكمال نزلت خلالها بقوات الرجل خسائر جسيمة، إلى الحد الذي دفعه إلى الذهاب بنفسه إلى جبهة القتال في وقت من الأوقات.

أضف إلى ذلك أن تلك الحملة كانت أشبه بوضع رأس محمد علي في فم الأسد البريطاني، فقد اقتربت قواته إلى حد كبير من خطوط مواصلات الإمبراطورية على الخليج، كذا إلى العراق، وهو ما لم تكن حكومة لندن على استعداد لقبوله إلى ما شاء الله.

غير أنه على الجانب الآخر جنى محمد علي، بقصد أو بدون قصد، فوائد جمة من وراء نجاحه الأخير في القضاء على الدولة السعودية الأولى ..

على المستوى الإسلامي زاد حجم الرجل في عيون المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها بعد أن نجح بحملته في إعادة قوافل الحج إلى المزارات المقدسة، وتمكين المسلمين من أداء فريضة من أهم فرائضهم، وعلى المستوى العثماني فقد رسخ الرجل من وجوده، ولم تعد فكرة عزله تداعب عقول القائمين على السلطة في الباب العالي، أكثر من ذلك أن السلطان العثماني قد وافق على تعيين «إبراهيم باشا» حاكما على مناطق شبه الجزيرة.

أما على المستوى المصري، وعلى الرغم من التكاليف المالية الجسيمة التي تكبدتها ميزانية البلاد، إلا أن الحملة قد حققت في النهاية عديدا من المكاسب للباشا المرموق، فهي من ناحية قد خلصته من العسكريين من قوات «النظام القديم» التي لم تستطع أن تتكيف مع محاولات الرجل لتحديث الجيش، وهي من ناحية أخرى دفعته إلى بناء أسطول البحر الأحمر، وهي العملية التي بدأت بصناعة أجزاء قطع هذا الأسطول في بولاق ثم نقلها إلى السويس وتركيبها هناك لنقل القوات المتجهة إلى ميناء جدة.

ننتقل بعد ذلك إلى المرحلة التي استغرقت العقد الثالث من القرن التاسع عشر والتي أسميناها بمرحلة «التحول الكبير»، وهي المرحلة التي استشعر محمد علي بأنه قد حان الوقت ليلعب دورا مصريا بعد أن ظل يلعب خلال المرحلة السابقة دورا عثمانيا.

ونحن نعلم أن جدلا ظل دائرا حول أهداف الرجل من بناء دولته، هل هو الاستقلال بمصر، أم التوسع شرقا وسلخ الشام من بقية الدولة العثمانية وبناء إمبراطورية عربية فيما كان يحلم به ابنه البكر إبراهيم باشا، أم الانضمام إلى التيار الإصلاحي الذي ساد في استنبول وإعادة قوة الدولة العلية بعد الهزائم التي وقعت بها خصوصا على أيدي روسيا، وما ترتب على ذلك من ظهور المسألة الشرقية والتي أصبحت الدولة بمقتضاها «رجل أوربا المريض»، وهو الاحتمال الذي رجحه شيخ المؤرخين المصريين المحدثين الأستاذ شفيق غربال في كتابه الصغير «محمد علي الكبير»!

بغض النظر عن هذا الجدل رغم حيويته فإننا لا نملك سوى الاعتراف بأن محمد علي خلال العقد المذكور إنما كان يسعى إلى تحقيق أهداف مصرية، فهو في حملته إلى السودان عام ١٨٢٠ وإن تعددت أهدافها، إلا أنها ظلت مرتبطة بمشروعات الري التي كان

قد بدأ في التوسع فيها خلال تلك الفترة، وما صحبها من السعي إلى الهيمنة على منابع النيل، وهو بعد أن فشلت محاولاته في تطويع قوات «النظام القديم» ومع حرصه على أن يبقى الفلاح المصري في أرضه حفاظا على الثروة الرئيسية للبلاد فقد أراد أن يستمد من الجنوب جنودا من السود ليشكلوا أساس القوة العسكرية الجديدة التي بدأ في تشكيلها، هذا فضلا عما قيل عن رغبته في الحصول على الذهب الذي اشتهرت به منطقة فازوغلي.

وعلى الرغم من الفشل في تحقيق الهدفين الثاني والثالث فقد بقيت قوات محمد علي في السودان مما يدل على مركزية الهدف الأول، الأمر الذي يؤكده النفقات الهائلة التي تكبدها الرجل من أجل الكشف عن منابع النيل، فيما تمثل في الحملات التي بدأت عام ١٨٣٩ والتي ارتبطت باسم سليم باشا قبطان.

ولا نضيف جديدا هنا عندما نذكر أن الجيش كان ركيزة بناء الدولة الحديثة في مصر، وهو ما تعرضت له البحوث السابقة في هذا الكتاب، والتي لم تكتف بالبحث في ظروف نشأته وطبيعة تكوينه .. جنود من الفلاحين وضباط من غير المصريين من سائر عناصر الدولة العثمانية، وإنما تعرضت لأثر بناء هذا الجيش على المتغيرات الاجتماعية التي أصابت المصريين.

ما يمكن إضافته هنا مجموعة من الأسئلة لا زالت تبحث عن إجابات عما تم إنجازه خلال هذا العقد .. بعضها يتعلق بالتعليم الحديث، ويتصل البعض الآخر بتطور العلاقات مع الغرب بكل سلبياتها وإيجابياتها، لننتهي إلى رؤية نقدية للمتغيرات الاجتماعية التي صاحبت هذا التحول الكبير.

ونبدأ بقضية تحديث التعليم والتي نشأ عنها أكثر من ظاهرة ربما قد أثرت على تاريخ التعليم المصري حتى يومنا هذا .. منها أن ذلك النوع من التعليم عندما نشأ في أوربا فقد حدث ذلك على مدى زمني طويل تحولت بمقتضاه المدارس الدينية التي كانت سائدة في العصور الوسطى إلى مدارس جمعت بين الدين والفلسفة فيما عرف بحركة «المدرسيين Scholastic» والتي كان من أهم ظواهرها نشأة الجامعات، ليتبع ذلك عصر

النهضة Renaissance الذي صاحبه العودة إلى الفلسفات القديمة التي لم تعنى بالجوانب الدينية، ثم ما تبعها من حركة التنوير Enlightment إلى أن وصلت إلى الحركة العقلانية Rationalism والتي تحولت المؤسسات التعليمية من خلالها إلى مؤسسات علمانية خالصة، ولم يعد للمؤسسات الدينية صلة بنظام التعليم الجديد.

بالنسبة لمصر لم يكن عنصر الزمن متوافرا لمحمد علي كما حدث في أوربا، وعلى الرغم من أن بعض الباحثين قد ذكروا أن البلاد قد شهدت خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر بوادر علمنة التعليم المصري، وظهور عدد من العلماء الداعين إلى «تغليب العقل على النقل» فإننا حتى لو سلمنا بذلك فقد كانت المسألة تتطلب وقتا، ولم يكن في وسع مؤسس الدولة الحديثة الانتظار.

من ثم فقد أقام محمد علي نظامه التعليمي العلماني جنبا إلى جنب مع النظام التعليمي الديني القائم، مما خلق ازدواجية في التعليم ظلت تعاني منها مصر لفترة طويلة لدرجة أن المثقفين فيها قد انقسموا بين المطربشين والمعممين.

بيد أنه ينبغي التنبيه إلى أن القول بالفصل بين النظامين التعليميين في فترة محمد علي فيه درجة كبيرة من التعسف، فقد اضطر الرجل إلى الاستعانة بخريجي الأزهر لإمداد المدارس العليا التي كان قد أنشأها باحتياجاتها، ويقدم الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي نموذجا مثاليا لهذه النوعية، واستغرق الأمر وقتا إلى حين حصول هذه المدارس على حاجتها من الطلاب من مؤسسات التعليم الحديث التي أقامها في مرحلتي المبتديان والتجهيزية.

غير أنه لما كان إمداد الجيش بكوادره البشرية من أهم أسباب قيام التعليم الحديث فقد ارتبطت بذلك البعثات العلمية التي أرسلها الرجل إلى أوربا وكانت في أغلبها ذات مهام عسكرية، مباشرة أو غير مباشرة، بل أن أبناءها قد عاشوا في العواصم الأوربية على نمط عسكري، فيما يشرحه لنا بالتفصيل الشيخ رفاعة في كتابه الشهير «تخليص الإبريز في تلخيص باريز»، وهذه البعثات وإن كانت قد بدأت بإيطاليا غير أن فرنسا قد استأثرت بالنصيب الأوفى منها، وكانت بريطانيا الأقل حظا.

ونرى أن ذلك قد أثر على طبيعة المثقفين المصريين لفترة غير قصيرة بعد عصر الرجل، فقد ظلت الفرنسية اللغة الأوربية لهؤلاء بعد لغتهم الأصلية وأحيانا قبلها (!) بل وأصبحت لغة الاستخدام اليومي عند الأرستقراطية المصرية سواء انحدرت من أصول تركية أو أصول مصرية خالصة، الأمر الذي ساعد عليه انتشار المدارس الفرنسية في البلاد، سواء التابعة للإرساليات الدينية أو مدارس الليسيه ذات الطبيعة العلمانية.

ويندهش الكثيرون من أنه حتى بعد الاحتلال البريطاني لمصر فقد ظلت الفرنسية صاحبة الشأن الأعلى رغم سياسات دار المعتمد البريطاني بنجلزة التعليم، وأن لغة المحتلين لم تنتصر في المعركة إلا بعد الحرب العالمية الثانية وغلبة الدولار في المؤسسات المالية مما دعا المصريين إلى الإقبال على تعلم الإنجليزية طلبا للعمل، ووصل الأمر بعد قيام الجامعة الأمريكية في القاهرة عام ١٩٢٥ أن أصبح الإقبال عليها أكبر من الإقبال على أية مؤسسة تعليمية أجنبية أخرى، بل وصل الأمر في السنوات الأخيرة إلى غلبتها على الجامعات المصرية نفسها!.

ومن بين ما ترتب على سياسات التوجه إلى أوربا أن بدأت أعداد من الأوربيين تتوافد على مصر .. بعضهم للعمل في المؤسسات الحديثة التي نشأت في مصر خلال ذلك العقد، العسكرية والمدنية، وتتدافع أسماء كثيرة في هذا الشأن؛ سيريزي، موجيل، لامبير، جوميل، هامون، كلوت بك، لينان دي بلفون وكثيرون غيرهم، هذا فضلا عن عشرات من صغار الفنيين الذين اشتغلوا في المصانع الحربية أو مصانع النسيج، حتى أن أحد تلك المصانع غلب فيه العنصر المالطي مما دعا إلى تسميته باسمهم، والبعض الآخر ممن اشتغلوا في التجارة خاصة من وكلاء البيوت المالية والتجارية الأوربية، وكانوا النواة التي تحلق حولها أعداد هائلة من الأوربيين في عصر إسماعيل وعهد الاحتلال.

ترتب عليها أيضا أن تحول ميناء التجارة الرئيسي من دمياط الذي كان توجهه الأساسي إلى الشرق حيث الدولة العثمانية، إلى الإسكندرية حيث التوجه إلى أوربا، وهو الميناء الذي عاد إلى الانتعاش خاصة بعد حفر ترعة المحمودية، والذي أصبح المركز الرئيسي للوجود الأوربي في مصر إلى الحد الذي جعله محمد علي مقرا للإدارة التي

تتعامل مع الخارج، وهي الإدارة التي نشأت أولا تحت اسم «ديوان التجارة والأمور الأفرنكية» ثم تحولت إلى ديوان فنظارة الخارجية، وكان أول نظارها أرمنياً، هو بوغوص بك يوسفيان، بحكم إجادة هؤلاء للغات الأوربية.

ويبقى خلال فترة «التحول الكبير» تلك أن نرصد بعضا من التغييرات الاجتماعية التي ترتبت عليها، وأهم ما نلاحظه فيها نشأة وتطور جماعة الأفندية التي ظلت تمثل ركيزة الطبقة الوسطى الصغيرة والمتوسطة لفترة طويلة بعد ذلك، وأبناء هذه الطبقة وإن تعلموا تعليما حديثا وتشبعوا بالأفكار المعاصرة غير أنهم لم يكونوا خميرة تغيير، بالقدر الذي كان عليه أقرانهم في الغرب، سواء لأنهم تعلموا في مدارس الحكومة، أو لأنهم تطلعوا بعد حصولهم على الشهادات المرجوة للوظائف في دوائرها، ومن ثم لم يكن في مكنتهم تغييرها لو أرادوا.

نلاحظ أيضا أنه نتيجة لسياسة محمد علي الاحتكارية انتشرت ظاهرة هروب الفلاحين من أراضيهم، والتي عرفت بالتسحب، وهي ظاهرة كانت موجودة في العصر العثماني-المملوكي من جراء المظالم التي كان يوقعها بهم وكلاء الملتزمين، وإن كانت في عصر محمد علي قد اتخذت طابعا سياسيا بسبب أن عديدا من هؤلاء، أكثر من ستة آلاف، لجئوا إلى الشام، وكانوا الحجة التي تذرع بها محمد علي لشن الحرب على عبد الله باشا الجزار والي عكا عام ١٨٣١، وهو ما لم يحدث في العصر العثماني- المملوكي.

وننتهي إلى «مرحلة الانطلاق» التي شغلت عقد الثلاثينات والتي شهدت حروب الشام واتساع طموحات الباشا في سائر أنحاء الدولة العثمانية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تأليب الدول الأوربية، في طليعتها بريطانيا، عليه.

وقد تعرضت الفصول السابقة من الكتاب لتفاصيل كثيرة حول هذه الحروب .. أسبابها ونتائجها، الأمر الذي يدعونا هنا إلى أن نعرض لجوانب مختلفة من القضية، تتصل بما ترتب عليها..

نبدأ بحرب المورة وكانت آخر الحروب التي خاضها محمد علي تحت عباءة السلطان التركي، ولتحقيق مصلحة عثمانية دون مصلحة مصرية، وقد بدا امتعاض الرجل من توريطه في هذه الحرب لأسباب عديدة .. أنها وضعته في مواجهة الدول الأوربية، حتى الدول التي اعتز بصداقتها مثل فرنسا، هذا فضلا عن روسيا وبريطانيا، وكان يعلم أن لا طاقة له بمواجهة تلك الدول، وقد صدقت نبوءته بعد أن خسر أسطوله في موقعة نوارين المشهورة عام ١٨٢٧.

ومنها أن الرجل كان قريبا من اليونانيين الذين شكلوا أكبر الجاليات الأجنبية في مصر، ولم يكن ثمة ما يمنع من إقامتهم فيها بحكم أنهم كانوا ضمن رعايا الدولة العثمانية، ويبدو هذا القرب من أنه لم يلحق بهم أي أذى في فترة الاشتباك مع ثوارهم في شبه الجزيرة، ومن أن كثيرا منهم كانت لهم مصالح في البلاد، خاصة بعد الدور الذي قاموا به في إصلاح الأراضي البور من الأبعديات.

ومنها أخيرا أنه لم تكن للرجل مصلحة مباشرة في التورط في هذه الحرب، وهي المصلحة التي سبق وأن توفرت له سواء في حروبه في شبه الجزيرة العربية أو في حروبه في السودان، ومن ثم فقد ترتب على تلك الحرب أن بدأت بوادر الاختلاف بين القاهرة واسطنبول.

لم يمر وقت طويل حتى تحول الخلاف إلى عراك، وكان محمد علي البادئ به بعد أن حرك قواته في اتجاه الشام بدعوى تأديب عبد الله باشا الجزار والي عكا لفتحه صدره للفلاحين المصريين المتسحبين، غير أنه كان معلوما أن الدولة لن تقف ساكتة وهي ترى حاكمين لولايتين من أهم ولاياتها مشتبكين في حرب، ومن ثم كان باشا مصر يدرك جيدا حجم المخاطرة، وأنه في سبيله إلى صدام مع الدولة المركزية.

غير أن حروب الشام التي استغرقت أغلب عقد «مرحلة الانطلاق» قد أثارت كثيرا من القضايا حول عصر محمد علي..

بعض هذه القضايا سبق وأن تعرضنا إليها خاصة فيما يتعلق بأهداف محمد علي من ورائها، ولم نستطع أن نغلب أيا من تلك الأهداف بحكم تشابكها على نحو شديد التعقيد، الأمر الذي قد يدفعنا إلى القول أن هدفا ما تغلب على سائر الأهداف في كل مرحلة من مراحل الحرب، أو أن محمد علي وضعها جميعا نصب عينيه ليحقق ما يستطيع أن يحصل عليه منها .. ولماذا لا وقد اعترف الرجل بأنه يصلح أستاذا لميكيافيلي!

البعض الأخر من هذه القضايا متعلق بتكوين الجيش المصري، فمع ما أثبته الفلاحون من قدرة على القتال فقد بقي الضباط من غير المصريين، خاصة من الأتراك، في موقع القيادة، حتى في فترة الحروب ضد السلطنة العثمانية، وكانت الفجوة متسعة بين الجانبين حيث تعامل هؤلاء مع جنودهم من منطلق الاستعلاء الذي طالما تحكم فيهم قبل تاريخ طويل، وظل التوصيف «بالفلاحين» يحمل دلالة التهوين بل والتحقير، الأمر الذي لازم هؤلاء حتى بعد نهاية عصر محمد علي وكان من أهم أسباب الانتفاضة التي قادها أحمد عرابي وصحبه بعد أكثر من أربعين عاما من حروب الشام.

ولا شك أن تصرفات هؤلاء كانت كثيرا ما تسبب سوء السمعة للحكم المصري، مما بدا خصوصا في السودان خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٨٢٠ و١٨٨٥، إلى حد أن بعض المؤرخين السودانيين المحدثين المعادين لفكرة وحدة وادي النيل من أمثال الأستاذ مكي شبيكة يصف تلك الفترة من الحكم المصري في كتابه المعروف «السودان في قرن» بفترة الحكم التركي دليلا على ما عاناه السودانيون من مظالم الحكمداريين الأتراك.

وقبل أن نغلق هذا الملف تبقى محاولة التعرف على أثر حروب الشام، وما أظهرته من المخاطر التي أصبح يمثلها محمد علي على الأطماع الأوربية في الدولة العثمانية والتي أظهرت تلك الحروب قرب تداعيها، ومع كثرة ما كتب عن «المسألة الشرقية» التي أيقظتها الاشتباكات المصرية-العثمانية، فإن كثيرين تنبهوا فقط إلى أثر هذه الحروب على ««رجل أوربا المريض» ولم يتنبهوا كفاية إلى أثرها على مصر، فقد عرفت الفترة التالية دورا بريطانيا متعاظما في الشأن المصري بعد أن تأكد خلفاء محمد علي، خاصة عباس، أن بريطانيا تملك مفاتيح المنطقة أكثر مما تملكه أية قوة أخرى، مما شكل أهم فصول التاريخ المصري بعدئذ!!

الملاحق



محمد علي باشا

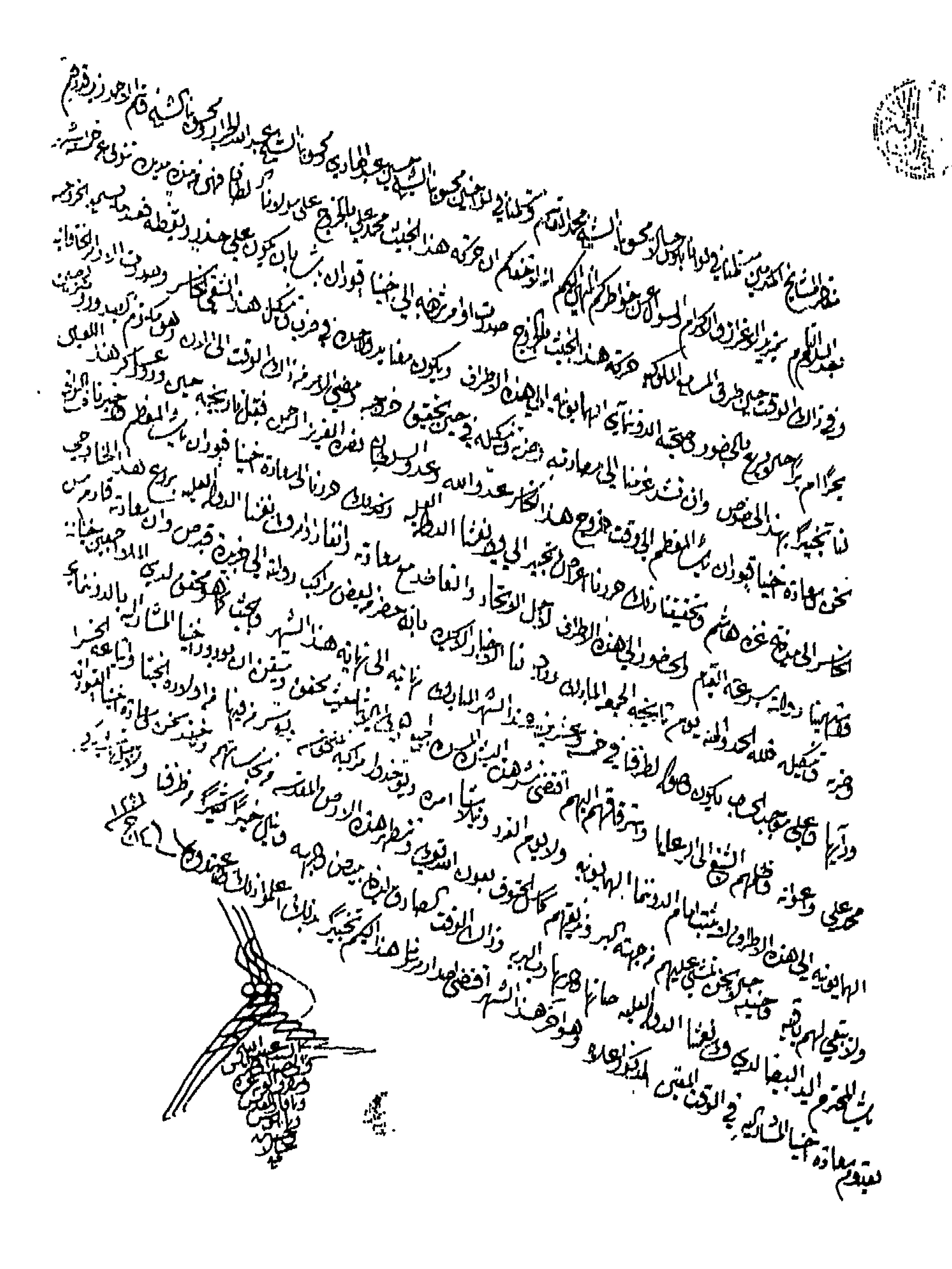
١٧٦٩ ـ ١٨٤٩



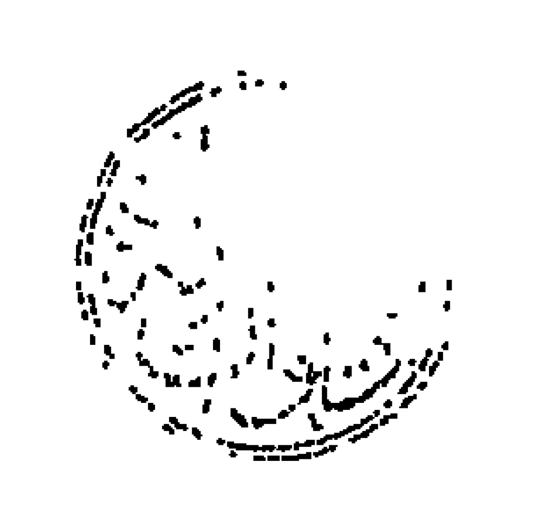
إبراهيم باشا

[illegible]

مكاتبة تركية من محمد على إلى الآستانة تتضمن حالة الحجاز أثناء
وجود طوسن باشا بها وطلب آل سعود الأمان (غرة رمضان ١٢٣٠ هـ)



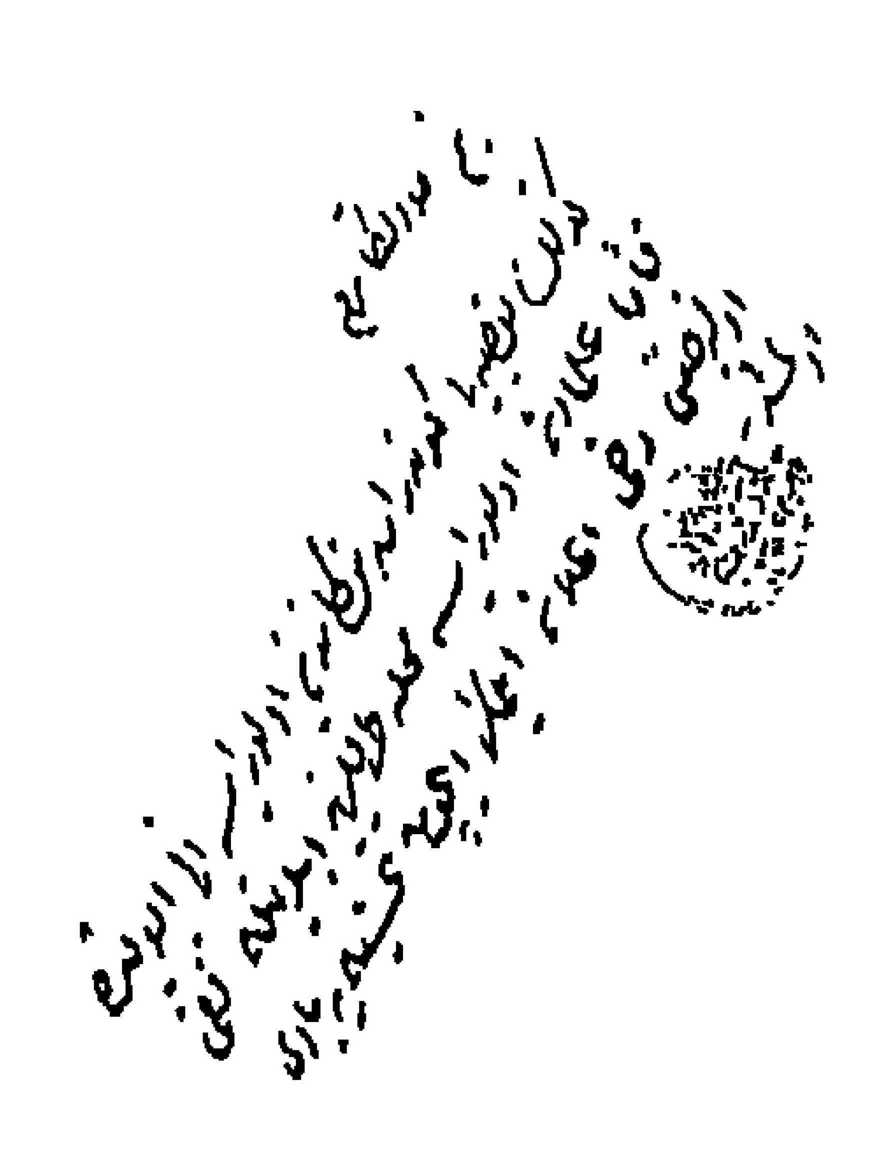
مرسوم باللغة العربية من عبدالله باشا والى عكا يحرض علماء المسلمين ضد محمد على (١٤ جماد الأخرة ١٢٤٧ هـ)



[illegible]

صورة مكاتبة تركية من إبراهيم باشا إلى محمد علي بخصوص أحوال الحملة العسكرية على عكا (٢٢ جمادى الأولى ١٢٤٧ هـ)

صورة مكاتبة تركية من إبراهيم باشا إلى محمد على بخصوص طلب بعض سكان كوتاهية الألتحاق بالجيش المصرى (٢٥ شوال ١٢٤٨ هـ)



صورة أمر من محمد علي باللغة التركية إلى ناظر مجلس الملكية لمنع قبول التوصيات والوسائط (٢٣ محرم ١٢٥١ هـ)

صورة مكاتبة تركية من محمد على إلى مجلس الملكية بالموافقة على تطهير البيوت وردم البرك لمقاومة الأمراض (١٥ صفر ١٢٥١ هـ)

مجلس ملكيه ناظرى سعادتلو دولتلو مختار بك حضرتلرى

مجلسده بو طرفدن ايكى نفر علمانك مدت خدام بولديغندن عبدالعظيم افنديك حنفى فتوا امينلكى منصبى سابقيسى

اولديه الانه كسنه توكلديغندن حنفى شيخى وجامع الازهر شيخى افنديه خطابا خلاصه ويرلدرك خدمتنه

اعاده سنه قرار ويرمش اولديغنك بو دفعه مضبطه منظورم اولمشدر علمايه متعلق مصلحته حكومه طرفندن اصلا

قاريشلميه جغى ويز مصره والى اولديغمزدن بريدنبرو علما ايشنه قاريشمديغمز وحتى مجلس كشا اولنه لى دنبرو علمانك

ايشنه قاريشديغى اولمديغى ايشى بيلديكلرى افاده واخبارلرندن معلومكز اولمشدر حال بويله ايكن سز

بوادملك النه خلاصه ويررك نيچه فتوا امينلكى منصبنه اعاده سى لقردى سنى قاله اليورسكز اول

خصوص علمانك بيله جكى موادلردن اولديغندن بو يره كلدلر هركيم منصبلرينه نصب ايدرلر فاما بونلرك تقديرى

مجلسنه تمام اولدى زنه دير اول خصوص ايچون مخصوص يدينه خلاصه ويرلك ايجاب ايتمه جكندن بونك

ايچون يدلرينه خلاصه ويرديكم كوزه بكدن حرف نظر ايديوب بابنده حقوق دارانك طرفه بيلديرمكز مطلوبدر

صورة أمر تركى من محمد على إلى مجلس الملكية بعدم التدخل فى شئون العلماء وأن تعيين عالم فى منصب الأفتاء من حق العلماء (٩ ربيع ثانى ١٢٥١ هـ)

[illegible]

١٦٩

صورة أمر من محمد على إلى مجلس الملكية لتعيين موظف للتفتيش على الآثار ومنع الأهالى من هدمها (٢١ ربيع الثانى ١٢٥١ هـ)


صورة طلب من محمد على لمجلس الملكية لإنشاء كتبخانة (دار للكتب) بالقلعة عند إتمام الجامع المنشأ بها (٥ محرم ١٢٥٣ هـ)

[illegible]

١٧

صورة طلب من محمد على لمدير الأمور الأفرنجية للنظر فى أحوال الموظفين المظلومين وترقياتهم إلى الرتب التى تليق بهم (١٧ ذوالقعدة ١٢٥٣ هـ)

صورة أمر من محمد على إلى ديوان المدارس لتخلص من المدرسين الأجانب بمدرسة المهندسخانة وتعيين معلم من العرب (٤ ربيع آخر ١٢٥٧ هـ)


مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م)